

نحو الرشاد

رسائل

لسالكي طريق الدعوة

م. عيسى خيرى الجعبري



نحو الرشاد

رسائل للسالكين في طريق الدعوة

كتبها

م. عيسى خيرى الجعبري

الطبعة الأولى
الخليل / فلسطين
١٤٤٤ هـ - / ٢٠٢٣ م

دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام

فلسطين - الضفة الغربية - الخليل

ص.ب. ٥٥



مقدمة

الحمد لله المنعم المتفضل المتعال، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على النبي الهادي البشير الذي تركنا على محبة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

هذا الكتاب في أصله مجموعة من التدوينات والمقالات والمنشورات التي سبق ونشرتها على صفحتي في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي بعض المواقع على الإنترنت، ذلك أني كنت منذ سلكت في طريق هذه الدعوة المباركة قد تربيت على أيدي مشايخي ومُرَبِّيَّ على طلب الرشاد في مسيري والسعي إليه، والبحث عن الحق والحرص عليه، والنفرة من الباطل وطلب البُعد عنه، وقد أخذت نفسي بالعمل على دلالة إخواني وأحبابي والنصح لهم، ولذلك فقد كان ديدني منذ صار كثير من التواصل بين السالكين في طريق الله تعالى عبر (وسائل التواصل الاجتماعي) أن أكتب واضحًا ذلك نصب عيني، فكنت إذا أردت التعليق على حدث أنظر إليه من زاوية ما يحتاج للتعليق عليه لتصويب المسيرة، وإقامة النهج، وطلب الرشد، إذ من واجبات المسلم أن يسير نحو الرشاد، والرشاد الذي يُندب للمسلم لطلبه والسعي إليه هو الاستقامة على الطريق، إذ الفعل (رَشَدَ) يَدُلُّ على استقامة الطريق .

وقد كان حبيبنا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم يُعَلِّم أصحابه أن يسألوا الله تعالى إلهامهم الرشاد وهدايتهم إليه، فكان من الدعاء الذي علمهم إياه أن يقولوا في دعائهم: (اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي، وأسألك أن تعزم لي على أرشد أمري)، وفي رواية: (اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي) .

وكما هو معلوم لكل سالكٍ طريق التربية والتوجيه أن التنبيه لمرشد الأمور

والتحذير من المزالق يكون أجدى وأبلغ إن ارتبط بالأحداث الجارية، كما أن تلك الأحداث تكشف - في كثير من الأحيان - عن مواطن الخلل في الفكر أو السلوك مما يوجب على أهل العلم والرأي أن يبينوا الحق من الباطل في تلك القضايا.

ورغم أن أصل الكتاب - كما أسلفت - هو تلك التدوينات إلا أنني لم أبق أكثرها على صورتها التي نشرتها بها في وسائل التواصل الاجتماعي، إذ أعدت تحرير بعض تلك التدوينات وذلك لأسباب عدة، منها إرادة مزيد من التوضيح للفكرة، والحاجة لدمج بعض التدوينات المتشابهة معاً.

ومعلوم للقارئ أنه تدور نقاشات في التعليقات على المنشورات الفكرية في وسائل التواصل الاجتماعي، وتحوي بعض تلك التعليقات على أسئلة واستفسارات، وبعضها يكون فيه أفكار إضافية أثير بها بعض الأصدقاء القضية موضع النقاش، فقامت بدمج إجاباتي على بعض تلك الأسئلة وردودي على بعض تلك التعليقات التي كانت تأتي على تلك المنشورات في متن التدوينة نفسها، كما استفدت من بعض الأفكار الإضافية التي أبداهها بعض الأصدقاء في تعليقاتهم.

والرسائل التي جمعتها بين دفتي هذا الكتاب موجهة للسالكون في طريق الدعوة إلى الله تعالى في المقام الأول، إذ تعالج أموراً مما يلامس سيرهم في طريق الله تعالى، في الفكر أو التربية أو السلوك، وهناك تدوينات أخرى لي في نفس سياق السعي نحو الرشاد تتعلق بفئات أخرى، إذ منها ما يعالج قضايا مجتمعية، أو علمية، لعلني أفردتها في كتاب خاص بها بمشيئة المولى سبحانه.

وسلاحظ القارئ لهذا الكتاب أن التدوينات والمقالات المنشورة فيه ليست مرتبة ترتيباً تسلسلياً؛ إذ هي كما أسلفت تدوينات كتبت في أوقات متباعدة، عند أحداث مختلفة، وهي تدوينات تغطي كثيراً مما كتبه في الفترة من

سنة (١٠٢٠ م) وحتى سنة (١٢٠٢)، ولذا سيجد القارئ نفسه منتقلًا من قضية إلى قضية لن يجد بينهما ارتباطًا ظاهرًا سوى أن المخاطب فيهما واحد، وهو السالك طريق الدعوة إلى الله تعالى العامل لاستئناف الحياة الإسلامية في مجتمعاتنا.

وقد عرضت الكتاب قبل إصدار نسخته النهائية التي بين أيديكم على عدد من الإخوة الأحبة الأفاضل فتركتموا بقراءته وإبداء تعليقاتهم وتصويباته عليهم، فجزاهم الله خير الجزاء. وأخيرًا:

فإن ما في هذا الكتاب هو جهد بشري، كثير منه يحتمل الصواب والخطأ، اجتهدت فيه قدر طاقتي، وسعيت لبيان رأيي الذي أظنه صوابًا في تلك المسائل، ولا أجزم باحتكاري للحق، فإن أحسنت فبتوفيق الله تعالى وهدايته، وإن قصرت أو أسأت فهي طبيعة البشر القاصرين، فلا تحرمني - أخي القارئ - من التماس عذر إن رأيت زلة أو عثرة، ولا من دعوة صالحة إن استفدت شيئًا مما بين يديك.

أسأل الله تعالى أن يلهمنا رشدنا، والسداد في أمرنا، ويعيذنا من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

م. عيسى خيرى الجعبري

مدينة خليل الرحمن / فلسطين

٢٧ / جمادى الآخرة (٦) / ١٤٤٤ هـ، ٢٠ / ١ / ٢٠٢٣ م

نحن والاستبداد^(١)

هل نحن مستبدون؟

أحد أهم الأهداف التي يسعى لها الأحرار في محاولاتهم لتغيير الواقع السيء الذي يعيشونه وتعيشه مجتمعاتهم هو (محاربة الاستبداد)، وكثير منهم دفع ويدفع عمره ثمنًا لتحقيق هذه الغاية النبيلة، غير أن الملاحظ أننا في كثير من الأحيان نجد أن نفس الأشخاص الذين كانوا يرفعون لواء محاربة الاستبداد قاموا بممارسته على من هم تحت سلطتهم عندما وصلوا للسلطة وصارت القوة في أيديهم!

وهذه الملاحظة توجب علينا أن نتفكر: هل الاستبداد خصلة متأصلة في طبيعتنا البشرية؟

وهل صدق الشاعر في قوله: «إنما العاجز من لا يستبد؟»

وإذا كان كذلك فهل يمكن محاربته وتهذيبه والتغلب عليه؟

وإذا كان ذلك ممكنًا فما الطريق إلى تحقيق هذه الغلبة على شهوة الاستبداد؟

وقبل الخوض في الموضوع لا بدّ من الوقوف قليلاً عند مسألة وجود (خلصة) ما متأصلة في طبيعة الإنسان، والتفكر هل يجب الاستسلام لها أم أن علينا أن نتخذ منها موقفًا آخر؟

(١) كنت قد نشرت مضمون هذا المقال الطويل في عدة مقالات منفصلة نشرت على صفحتي في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مواقع أخرى على الإنترنت، منها: مقال عنوانه (هل نحن مستبدون) نشر على (مدونات الجزيرة) بتاريخ (٢٠١٧/٣/١١)، وعلى موقع بصائر بتاريخ (٢٠١٥/٤/١٠)، ومقال عنوانه (استبداد المنشقين) نشر على موقع مدونات الجزيرة، بتاريخ (٢٠١٧/٣/١٨)، وعلى موقع (بصائر) بتاريخ (٢٠١٧/٤/٢٥)، ومقالان بعنوان (كيف نعالج استبدادنا الداخلي) و(كيف نقاوم الاستبداد) نشرنا على موقع (بصائر) بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢، و٢٠١٧/٥/٩.

كما نعلم فإن الله - جلّ في علاه - قد خلق الناس للابتلاء، وجعل الدنيا دار امتحان، والمستقرى لأحوال الناس يجد أن امتحاناتهم وابتلاءاتهم مختلفة، وقد خلقهم الله - تعالى - ذوي طبائع مختلفة، وجعل شهواتهم ورغباتهم متفاوتة، وجعل مجال (الامتحان الرئيس) لكل واحد منهم ما كان داعي الشهوة والرغبة فيه أكثر من غيره، فمنهم من ركز الله تعالى في نفسه حبّ المال وجمعه، فتراه ضعيفاً أمام الشهوات المتعلقة بالمال، بينما تراه قوياً أمام شهوات أخرى كشهوة النساء، وهؤلاء مجال امتحانهم الأساسي هو (المال) كيف يكتسبونه، وكيف ينفقونه، وهل يؤدون حقّ الله فيه.

وترى آخرين ليس للمال عندهم كثير قيمة، بل تراهم سمحاء النفس في إنفاقه، وكأنما الإنفاق عندهم شهوة يستمتعون بها، وفي نفس الوقت تراهم ضعفاء أمام شهوة النساء، سهل وقوعهم في المعاصي المتعلقة بها، فهؤلاء امتحانهم الأساسي ليس في دفعهم الزكاة ولا أدائهم الحقوق المالية، وإنما في مقاومة شهواتهم أمام النساء فلا يقعون في هذا الأمر في معصية ربهم، وهكذا بقية الأمور.

و(الرغبة في الاستبداد) كبقية الطبائع البشرية يمكن تهذيبها ومحاربة الجانب السلبي فيها، وتربية النفس على الوقوف عند حدود الله فيها، ولذا فمن اللازم أن نبحث هذه المسألة لنعالج الخلل إن وجد في نفوسنا. وفي البداية يجب أن نشير إلى أن كثيرين يظنون أن (الاستبداد) سلوك مقتصر على ذوي السلطة العليا لأنه الصورة الأعلى التي يلحظونها من صور الاستبداد، وحتى أن المفكر (عبد الرحمن الكواكبي) في كتابه (طبائع الاستبداد)، وهو كتاب جميل، ركّز على استبداد الحكومات، فقد قال: «ويُراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصّة»، وهو وإن كان قد أشار في ثانياً كلامه إلى وجود أنواع من الاستبداد كاستبداد (علماء

الدين) فقد ذكر ذلك في معرض مساعدة استبدادهم لاستبداد الحكام، فلم يركز على هذه الأنواع من الاستبداد، واعتبر استبدادهم استبداداً مجازياً، أو أنه استبدادٌ بالإضافة، فقال: «وأما تحكُّم النفس على العقل، وتحكُّم الأب والأستاذ والزَّوج، ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطبقات؛ فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة».

- فهل هذا الكلام دقيق؟
- وهل يقتصر الاستبداد على الحكام وأنظمتهم؟
- أم أن الاستبداد داءٌ ابتليت به الأمة كلها، وتغلغل فيها حتى كاد لا ينجو منه أحد؟

هذه الأسئلة الهامة يجب أن نقف عندها وقفة متفحصة، لأنه لو كان الاستبداد كما افترض داء متغلغلاً في شرايين الأمة كلها، فلن يفلح علاج استبداد الحكومات والأنظمة، لأننا سرعان ما سنعود إلى الوقوع في فخ الاستبداد مرة أخرى عندما يتولى الحكم من اعتاد الاستبداد طريقاً ومنهجاً في حياته.

ولمناقشة المسألة فلنناقش معنى الاستبداد لنرى هل يقتصر على الطبقة الحاكمة أم أنه ممارسة منتشرة في ما بيننا.

عرف الكواكبي الاستبداد في اللغة بأنه «غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة». وعرفه في اصطلاح السياسيين بأنه «تصرُّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة».

ووصفه بأنه «صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين».

إن مرض الاستبداد يبدأ بجرثومة قد لا تراها العين المجردة في البداية،

ولكن هذه الجرثومة إن وجدت في شخص أو مجتمع انتظرت أن تنهض لها الظروف لتنمو وتتكاثر وتفتك بالجسد كله، وأنا أزعج أن جرثومة الاستبداد موجودة في كل واحد منّا، وقد تجذرت فينا وفي مجتمعاتنا.

وهذا المرض ككل الأمراض، سواءً كانت عضوية أم اجتماعية بحاجة إلى عين فاحصة لاكتشافه، وهو ما نهدف إليه في هذه المقالات، وذلك بتحليل بعض المواقف وبيان علاقتها بالاستبداد.

وعندما ننظر إلى واقعنا ونقارنه بتعريفات الاستبداد يتبدى لنا بكل جلاء أن جرثومة الاستبداد تجذرت فينا وفي مجتمعاتنا، ولأنني لا أريد الاستطراد في استعراضها في كل مفاصل المجتمع، فسأقتصر على بعض الأمثلة، ولنبدأ بالبيت الداخلي لـ (التيار الإسلامي) بكل مكوناته وحركاته، لنرى هل يمارس فيه الاستبداد أم لا؟

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن الحديث هنا عن (الممارسات) وليس عن (النظريات)، فلا شك أن الحركة الإسلامية طورت من أدبياتها الفكرية وازدادت نضوجاً عما كانت فيه، وهذه إيجابية عظيمة، ولكن المشكلة في الممارسة لا تزال حاضرة، فهناك بون شاسع بين ما (نقول) وما (نفعل). ولنأخذ (الشورى) مثلاً: نحن نؤمن بأن الشورى واجبة، وصار المتبنى عند الحركة الإسلامية أن الشورى (ملزمة وليست معلمة)، وهذا يقتضي منا عندما نمر بمسألة مما يجب فيه الشورى أن نمارسها، ثم نلتزم بنتائجها، فهل نفعل ذلك؟

من تجربتي الشخصية في سجون الاحتلال، والتي قضيت فيها نحو (١٠) سنوات، والتي تصلح لتكون نموذجاً على كيفية ممارستنا للأمور، فإنه يمكن ملاحظة أن ممارسة الشورى عندنا كانت تخضع في كثير من الأحيان لمزاج المسؤولين وهواه، فعندما كانت تُعرض قضية ما فإن كثيراً من المسؤولين كانوا ينظرون إلى ما يمكن أن ينتج من عرض المسألة على مجلس الشورى

المنتخب في السجن أو القسم الذي هم فيه، ولا شك أن المرء الخبير يستطيع توقع مواقف الناس الذين حوله وآراءهم بحكم الاحتكاك الدائم والمعرفة الشخصية العميقة، فإن ترجح لديه أن عرضه المسألة على أهل الشورى سينتج عنه موافقتهم على رأيه قام بعرضها، وسجل موقفًا مفاده أنه أمير يمارس الشورى، وإن ترجح لديه العكس ضرب بالشورى عرض الحائط، وهو يدرك أن تنفيذه لقراره بعد أن يصبح واقعًا لن يتعرض للإلغاء لأننا تعودنا مراعاة بعضنا البعض، والواحد فينا لا يريد أن (يُزَعَلَ) أخاه منه، وفي بعض الأحيان يقوم المسؤول الواعي المدرك لما يفعل باستشارة من يرى أنهم سيؤيدونه في قراره، ويتعمد تجاهل المعارضين، وعندما نصل إلى المحاسبة يدافع عن نفسه بأنه لم يتفرد في القرار بل استشار فلانًا وعلانًا، وقد يكون هؤلاء هم الأغلبية، ويكون الذي استثنى من أخذ مشورته واحد فقط، ولكنه يدرك في قرارة نفسه أن هؤلاء (الأغلبية) لا يجهدون أنفسهم في التفكير بالقرار وحيثياته وآثاره، ويتعمد أن يعرض عليهم ما يدفعهم إلى رؤية ما يريد هو أن يراه، وأن الأمر لو عرض على المجموع وطرح (الواحد) الغائب رأيه فلربما جذبهم إلى جانبه المعارض ببيان سلبيات القرار.

أليست هذه الممارسة من الاستبداد المذموم؟

إن هذه الممارسة منتشرة في أوساطنا، ولا يعني كلامي أن الكل يمارسها، ولكنها موجودة عندنا بكثرة، فقولوا لي - بربكم - ماذا سيكون منهج من يمارس مثل هذه الممارسة في موقع محدود كقسم في سجن يضم مائة مجاهد فقط، إذا تولى مسؤولية أعلى؟ وهل سيصير شورياً لا يمارس الاستبداد وقد توسعت سلطاته وصلاحياته؟

الجواب واضح، فداء الاستبداد عندما يكون مستشرياً في شخص فلن يزداد مع الزمن وارتفاع المنصب وتوسع المسؤولية إلا تعاضماً، وعندها لو وصلنا إلى الحكم فستعود الأمة من حيث بدأ انحرافها، ويعود الاستبداد ليضرب أطنابه في أرجائها.

من صور الاستبداد: استبداد المنشقين

كما سبق وذكرنا فإن التركيز مُنْصَبٌّ على (الاستبداد السياسي)، ولكن هذا هو العَرَضُ المتطور لمرض الاستبداد، ولنعد إلى تعريف الاستبداد في اللغة، كما ذكره الكواكبي، حين قال بأنه «غُرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النَّصيحة، أو الاستقلال في الرَّأي وفي الحقوق المشتركة»، ولنقف لحظة أمام سلوك منتشر في أوساط النخبة الناشطة سياسيًا واجتماعيًا في مجتمعاتنا وهي النخبة التي يخرج منها القادة السياسيون في العادة لنرى هل ينطبق تعريف الاستبداد على ممارسي هذا السلوك.

كثيراً ما نسمع بالانشقاقات التي تحدث في أوساط الحركات والتنظيمات، سواء فيها الإسلامية وغيرها، بعض هذه الانشقاقات تسير باتجاه أن يشكل الشخص المنشقُّ إطاراً جديداً منافساً للإطار الذي كان ينتمي إليه، وبعضها يسير باتجاه أن يعزل المنشقُّ ويترك العمل الذي كان يعتبره محور حياته.

فهل لذلك علاقة بجرثومة الاستبداد؟

من البديهيات التي لا يختلف العقلاء فيها أن غالب الأمور السياسية والمتعلقة بالعمل العام تقع تحت إطار الاجتهادات التي تحتمل الصواب والخطأ، وليس فيها يقين مطلق، ولذلك لو نوقشت مسألة كمسألة أن تخوض حركة ما انتخابات معينة أو لا تخوضها، أو أن ترشح شخصاً ما لمنصب ما، وغير ذلك مما يشبهه من أمور، فمثل هذه الأمور يجب أن يكون التعامل معها وفق منهج (رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب)، وهناك منهج متبع يضبط حالات اختلاف الاجتهاد وبالذات عندما لا يكون الأمر مما يمكن لكل فرد في التنظيم أو الحزب أو الجماعة أو المؤسسة أن يتبنى فيه موقفاً خاصاً لأن ذلك يؤثر على الموقف العام، ففي مثل هذه الحالة يتم اللجوء إلى الشورى والأصل أن يؤخذ

فيها برأي أغلبية أهل الرأي.

والذي يحدث كثيراً في أوساطنا أن تصرفات بعض من يكونون في صف (الأقلية) يكون ردُّ فعلهم إما الخروج من (التجمع) الذي هم فيه إما بتشكيل تجمع مواز أو بالانعزال، وعندما نطبق هذا السلوك على تعريف الاستبداد نجد ما يلي:

الاستبداد فيه «غرور المرء برأيه»، وخروج المرء من جماعته لأن رأي الأكثرية لم يوافق رأيه يشير بقوة إلى أنه مصاب بهذا الغرور، ويظن أنه وحده من يحتكر الصواب في الأمور الاجتهادية.

وفي الاستبداد «الْأَنفَةُ عَنْ قَبُولِ النَّصِيحَةِ»، وسلوك هؤلاء الخارجين من جماعاتهم واضح في أنهم لا يقبلون تدخلات العقلاء والناصحين، ويأنفون من الاستماع إليها.

لقد كان منهج الرسول صلوات ربي وسلامه عليه النزول عند رأي الأكثرية في الأمور التي لا مدخل للوحي فيها، كما حدث في غزوة أحد، عندما كان الرأي الذي تبناه المصطفى ﷺ، وهو لزوم المدينة المنورة والتحصن فيها رأي الأقلية، فالتزم برأي الأكثرية من الصحابة رضي الله عنهم، والذين كانوا يرون الخروج لمجابهة جيش المشركين قبل دخولهم المدينة، وكان ما هو معروف من هزيمة المسلمين وتكبدتهم خسائر جسيمة في المعركة، ومع ذلك نزل قوله تعالى في سورة آل عمران في أثناء بيان أخطاء المسلمين في المعركة ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ ليقول لنا أن الالتزام بالشورى والتنازل عن الرأي مطلوب ولو أدى في بعض الحالات إلى ما يظن البعض أن رأي الأكثرية فيه كان مجانباً للصواب.

في رأيي أن الذين لا يلتزمون بالشورى ونتائجها مصابون بداء الاستبداد، ولكن افتقارهم للقوة اللازمة لإجبار الآخرين على فعل ما يرونه ويريدونه

يدفعهم لسلوك طريق الانشقاق أو الانعزال، ولو كانوا يملكون القوة لفرض آرائهم لمارسوها كما يمارسها حكامنا الذين نصمهم بالاستبداد ليل نهار.

كيف نعالج رغبتنا في الاستبداد؟

الاستبداد منتشر في أوساطنا، وداخل كل منا يوجد دكتاتور أو فرعون مختبئ ينتظر فرصة نيل القوة للخروج وممارسة استبداده على الآخرين، فإذا كان الوضع كذلك فما هو العلاج لهذا الداء الخطير المستشري في أوساطنا؟

يجب أن ندرك أولاً أن مواقفنا المعلنة والمبتناة هي معارضة الاستبداد، ولكننا نعاني من مشكلة خطيرة وهي أننا نرى القشة في عيون الآخرين، لكننا لا نرى العود الذي في عيوننا، فترانا نهاجم الاستبداد والمستبدين من الحكام الظالمين ليل نهار، ونمارس نفس سلوكهم في ما هو تحت سلطتنا، وعلى هذا فأول خطوة في العلاج هي إدراكنا حقيقة الاستبداد وأنه غير مقتصر على سلوك الحكام، ومعرفتنا بصور ممارسته في أوساطنا.

إن أول خطوة في علاج المرض، أي مرض، هي اقتناع المريض بأنه مريض.

ولكن هل تكفي المعرفة مجردة؟ إننا نرى كثيراً من المرضى يعرفون أنهم مرضى، وأن تناول أطعمة معينة يضر بهم، ومع ذلك فلا يستطيعون مقاومة شهواتهم، ونرى الكثيرين يعرفون أحكام الحلال والحرام ومع ذلك يخالفونها، فالمعرفة وحدها لا تكفي، بل إنها قد تكون أكثر ضرراً من الجهل، إذ يستغلها الخبثاء في إخفاء حقيقتهم، فالمستبد المدرك لحقيقة استبداده ولآليات الاستبداد يمكنه إن كان ذكياً أن يمارس استبداده خلف ستار من التدليس على الناس يظهره من محاربي الاستبداد، ولعله لأجل ذلك حذرنا رسولنا الكريم ﷺ كل منافق عليم اللسان.

ولأجل أن المعرفة المجردة لا تكفي فلا بد من وازع داخلي يدفع المرء

لسلوك الطريق المضاد للاستبداد، وهذا الوازع لا يتشكل إلا عبر تربية مستمرة تركز على المفاهيم الإيجابية في حياتنا:

فالذي تربى على ابتغاء ما عند الله، وأحب أن يكون من أهل الطاعة سيتخلى عن ممارسته للاستبداد بحق الآخرين إن كان مؤمنًا حقًا أن ذلك طريق لنيل الرضوان.

والذي تربى على التواضع وعلى محاربة إعجابه بنفسه وغروره برأيه لن تكون ممارسته للاستبداد على من حوله كالمغرور المتكبر.

والذي ترسخت في قلبه محبة إخوانه ومن حوله سيسعى لجعلهم يشاركونه الرأي وليرتقي بهم لتولي المسؤولية معه، ولن يلجأ لقمعهم ماديًا أو فكريًا.

وهذه فقط نماذج لتأثير بعض المفاهيم التربوية على ممارسة الاستبداد. وعلى العموم فلا بد من التأكيد على أن نقطة الانطلاق تكون بوجود العلم بحقيقة الاستبداد وصوره، ثم أن يتَّجَدَّ العلم والمعرفة مع التربية، لأننا نجد أن كثيرين من الذين يبتغون ما عند الله من إخواننا، وهم متواضعون مُحَبِّون لإخوانهم، ولكنهم يمارسون عليهم أبشع صور القهر والاستبداد، من منطلق محبتهم إياهم وحرصهم عليهم، وما ذلك إلا لجهلهم بـ (طبائع الاستبداد)، وعدم إدراكهم أنهم يمارسونه.

ولا يظن ظان أن هذه التربية على التخلي عن الاستبداد أمر سهل، بل هي من أصعب الأمور، فالنفوس مجبولة على حب السيطرة، وترويضها على خلاف ذلك يحتاج جهدًا وزمنًا، وفي كثير من الأحيان يكون الأوان قد فات على تربية الكثيرين على ذلك، فالسلوك السلبي صار سائدًا عندهم، وأصبح التخلي عنه مطلبًا بعيد المنال، وهذه هي الحال التي نعيشها، وهنا يجب البدء من نقطة الصفر، من الجيل الجديد صغير السن،

لنزرع فيه كره الاستبداد، ونكشف له جذوره، وندرّبه على مقاومة شهوة الاستبداد في نفسه، ثم نأمل أن يثمر جهدنا، ويتضاءل وجود الاستبداد في نفوسنا.

ومع ذلك فكل ذلك لا يكفي، إذ هذه بعض معالم العلاج اللازمة لمن يمارسون الاستبداد على غيرهم، أما من يمارس عليهم الاستبداد فإنّ لهم دوراً في علاج هذا الداء يجب أن يقوموا به، لأنهم يتحملون جزءاً غير يسير من مسؤولية انتشاره بينهم، وإن لم يفعلوا ذلك فلن تفلح كل العلاجات التي أشرنا إليها.

التمرد على الاستبداد (كيف نقاوم الاستبداد)؟

كما سبق وبيّنا فـ (الميل للاستبداد) طبع متأصل في نفوسنا، ومع ذلك فهو ككل شهوات النفس قابل للتهذيب عبر عملية تربوية طويلة، يجب أن تبدأ من الصغر، لزرع مفاهيم إيجابية وتدريب النشء على سلوك إيجابي، غير أن هذا كله لا يكفي إن لم يكن هناك رادع خارجي يضع العوائق أمام المستبدين لئلا يمارسوا استبدادهم علينا.

وهذا الرادع الخارجي مهمة المجتمع ككل، فكما أن الواجب أن تتم تربية النشء على أن لا يمارس هو الاستبداد بحق غيره، فيجب تربيتهم على أن لا يقبلوا بممارسة الاستبداد عليهم، وأن لا يسكتوا على ذلك.

إن التربية على قيم الحرية وعزة النفس ورفض الظلم ونصرة المظلوم والضعيف وحب العدل تساهم في وقوف المجتمع في وجه المستبدين، صغاراً وكباراً.

هذه التربية هي التي كان عمر بن الخطاب حريصاً عليها، وكان يختبر وجودها في المجتمع حوله، لأنه يدرك أن غيابها سيقود لسيطرة الظلم والاستبداد، ولذلك فقد أراد أن يختبر النخبة في مجتمعه، وهم المهاجرون

والأنصار، فسألهم: أرايتم لو ترخست في بعض الأمر، ما كنتم فاعلين؟ فهو يريد الاطمئنان على سلامة المجتمع، والتي لا تكون إلا بعدم رضاه بانحراف الأقوياء، ولكنهم سكتوا، فعاد وكرر عليهم السؤال، حتى جاءه الجواب: لو فعلت، قومناك تقويم القدح. حينها أدرك أن المجتمع لا زال بخير، فقال لهم: أنتم إذاً، أنتم. أي أنهم كما كان يحسن الظن فيهم.

وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال (إِذَا رَأَيْتُ أُمَّتِي تَهَابُ فَلَا تَقُولُ لِلظَّالِمِ يَا ظَالِمٌ فَقَدْ تُودَعُ مِنْهُمْ)، وتطبيق هذا الحديث ليس مقتصرًا على الظلم الذي يمارسه الحكام، بل هو حديث عام في كل ظالم، صغيرًا كان أم كبيرًا، فيجب أن يتم إيقافه عند حده، وإلا فالأمة كلها تسير في طريق الهلاك.

ولعل أحد أهم أسباب تجذر مرض الاستبداد في مجتمعاتنا واستمرار الناس عدم مقاومته ما وقع فيه كثير من أبناء الأمة من الإيمان بما يسمى (المستبد العادل)، وهي الفكرة هي التي شرعت الاستبداد لدى الكثيرين، وجعلته يتجذر في أوساط الأمة، وأدّت إلى قيام السلاطين بمصادرة آراء الأمة وكبت أصوات الأحرار فيها، ولو كان لـ (المستبد العادل) وجود في الحقيقة لكان أولى الناس أن يتصف بذلك سيدنا رسول الله ﷺ، والناظر في سيرته العطرة ﷺ يرى أنه كان أعدل الناس ومع ذلك أبعدهم عن الاستبداد.

وهنا أسجل أني اعترضت مرة على عبارة كتبها أحد الأصدقاء على صفحته على الفيسبوك قال فيها يومها: «لئن يحكمني علماني عادل خير من أن يحكمني (إسلامي) مستبد، فبالعدالة تتحقق غايات الدين ومقاصده، والاستبداد يُذهب بجمال الدين وقديسيته»، فعلقته له أني معه في أن الناس عمومًا يرغبون أن يحكمهم سلطان عادل بغض النظر عن منهجه في حياته، إذ ما يتأثرون به مباشرة هو سلوكه في العدل والظلم، غير أني أتحفظ على وصف (إسلامي مستبد)، إذ الاستبداد والإسلام متناقضان، والإسلامي الحق لا يكون مستبدًا، فالذي يزعم أنه (إسلامي) بمعنى الانتماء

للإسلام وفكره، ويخالفهما في ممارسته الاستبداد ونبذه الشورى ورضى الناس بحكمه، وأمثال هذا ضرر استبدادهم على الدين هو الذي أدى بالأمة إلى ما هي من الانحراف عن منهج الله تعالى، إذ تشكلت عندهم صورة سلبية عن (الإسلاميين)، والصحيح أن الإسلامي الحق لا يستبد.

وهنا لا بد من التأكيد على أن للمجتمع دوراً أساسياً في تجذّر الاستبداد فيه، إذ سكوت الناس وخضوعهم للظلم والاستبداد هو الذي يغري المستبدين بالتمادي في استبدادهم، وقدّموا قالوا في المثل العامّي: قيل لفرعون: من فرعنك؟ فقال: لم أجد من يرّدني.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المستبد مغرور برأيه، يأنف من الخضوع لآراء الآخرين، وهذا الغرور يقوده للاستبداد، وعندما ننظر في حال المستسلمين للاستبداد نجد أنهم يمتازون بهضمهم لذواتهم، وضعف ثقتهم بأنفسهم، وتعودهم الخضوع والخنوع، ولذلك لا يقاومون ممارسة الاستبداد عليهم، بل يستسلمون له.

ويجب أن ندرك أن هناك فاصلاً دقيقاً بين الغرور والثقة بالنفس، ودقة الفصل بينهما تجعل السطحين لا يميزون بينهما، فالغرور هو انخداع المرء بنفسه وإعجابه بها ورضاه عنها، وهو خلق مذموم، أما الثقة بالنفس فمطلوبة لازمة للارتقاء.

ولهذا إذا أردنا إخراج جيل لا يخضع للاستبداد حتى لو جاء هذا الاستبداد من أحب الناس إليه، بما فيهم شيوخه وقادته، بل حتى أمه وأبوه، فلا بد من أن نعزز فيهم خلق (الثقة بالنفس)، مع الحذر من أن يتجاوزوا ذلك إلى التخلق بـ (الغرور) المذموم.

ومن العوامل التي تساعد على خضوع الناس للاستبداد مغالاتهم في النظرة إلى من هم أعلى منهم، فالذي تربى على أن والده أو شيخه أو قائده

لا يقول إلا الصواب، فسيضطر للخضوع له بدون تفكير، وعندما يجد في نفسه مخالفة لما يحاولون فرضه عليه فإنه سيسارع إلى اتهام نفسه، وطرده هذه الخواطر والتي قد يكون الخير له ولهم فيها من فكره.

إننا يجب أن نعزز في مجتمعاتنا فكرة أن كل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي ﷺ، ويجب أن نُعلِّم نَشَأَنَا أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عندما كانوا يرون من رسول الله ﷺ موقفًا يعلمون أنه ليس من الوحي ويظنون غيره أفضل منه، فقد كانوا يعرضون عليه رأيهم، وكان صلوات ربي وسلامه عليه يستجيب لهم إن كان موقفهم أقرب للصواب، وما قصة اقتراح الحباب بن المنذر تغيير موقع الجيش في معركة بدر عُنًا ببعيد.

العلم دواء مضاد للاستبداد، لأن العالم الحق يتصف بثقته بنفسه، لأنه ينطلق من منطلقات واضحة في تبنيه لرأيه، ولا يصل إلى مرحلة الغرور، لعلمه بأنه لا يحتكر الصواب وحده، وهو متواضع لمعرفته بحقيقة تقصيره، ولكنه ليس خانعًا لإدراكه قيمة العلم الذي يحمله، ولذلك فكلما ارتقى مجتمعنا في العلم وجب أن يقل الاستبداد فيه ويتناقص.

وقد يتساءل البعض قائلًا ولكننا نرى أن عددًا من المحسوبين على أهل العلم يعملون مطيعة للمستبددين؟

إن هؤلاء وإن حصلوا من العلم شيئًا فإن ذلك ترافق مع وجود نفسيات دنيئة ذليلة بين جنوبهم، وهم لم يحصلوا منه ما يعزز من ثقتهم بأنفسهم وإيمانهم بها، فالعلم يضاد الاستبداد، ولكنه يجب أن يوجد في نفس تربتها طيبة، وخلقها حسن ليثمر، فهو كأى دواء الأصل فيه أن ينفع - بإذن الله - ولكنه قد لا ينفع بعض المرضى لأن أجسادهم لا تتقبله.

وعلى العموم فهذه الأخلاق الإيجابية: الثقة بالنفس، والجرأة، والنفور من

الخنوع ونحوها، إذا ترافقت مع العلم الهادي فإنها ستخرج لنا جيلاً لا يرضى لأحد أن يمارس عليه الاستبداد، وإذا اجتمع معها التقوى والمحبة والتواضع فلن تمارس هي الاستبداد.

ولا يجوز الاكتفاء بالتربية فقط، سواء كانت تتجه لمنع الشخص من ممارسة الاستبداد أم لتشجيع الآخرين على مقاومة الاستبداد، فلا بد مع ذلك كله من أنظمة وقوانين تضمن عدم السماح لمن عندهم الاستعداد للاستبداد بممارسة ذلك، ومن ضمن الأنظمة الضابطة للعلاقة بين أطراف المجتمع يجب أن يكون هناك جهاز للرقابة لمنع الاستبداد، وحضاره منذ بدو بواده، والذي نحتاجه في أنظمتنا ومجتمعاتنا هو نظام دقيق يمنع المستبد من ممارسة استبداده، وهيكله القوانين بحيث تمنع التفرد والتحكم من فئة أيا كانت، إذ لا جدوى من الاكتفاء بالاعتماد على أخلاق الناس أو إعادة توعيتهم بهدف منع الاستبداد.

ولعل في تحديد المسؤوليات في المؤسسات كافة، وتوزيع المهام، وعدم السماح لشخص أيّاً كانت مهاراته أن يبقى في موقعه الإداري فترة متطاولة ما يساعد في القضاء على ممارسات الاستبداد وهي في مهدها، وقد أدرك الغرب بالتجربة أن منع الحاكم من البقاء في منصبه للأبد يساهم في التخفيف من مخاطر الاستبداد، ولذلك عملوا على سن القوانين التي تمنع من ترشح الشخص نفسه لموقع الرئاسة لأكثر من فترتين في الغالب، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها.

وهذه القوانين التي تساعد على عدم تجذّر الاستبداد ليست مطلوبة فقط فيما يتعلق باستبداد الحكام، فنحن نتحدث عن ممارستنا نحن (عامّة الناس) للاستبداد على بعضنا البعض، وهذا يتطلب أن يتم سنّ قوانين واعتماد أعراف مجتمعية لمحاربة الاستبداد والقضاء عليه في نفوس من تتشوّف أنفسهم له في المؤسسات الأهلية، والأحزاب السياسية، والحركات

الإسلامية.

وعليه فحتى نقاوم الاستبداد ونحاصره منذ نشأته فإننا يمكن أن نلخص الخطوات المطلوبة فيما يلي:

- محاربة الرغبة للاستبداد، والموجودة في داخل كل واحد منا، وذلك بـ :
 - إدراكنا حقيقة الاستبداد ومعرفتنا بصور ممارسته في أوساطنا.
 - تنمية وازع داخلي يدفع المرء لسلوك الطريق المضاد للاستبداد.
- محاربة الاستبداد الذي يطل برأسه في المجتمع، وذلك بـ :
 - تربية النشء على أن لا يقبلوا بممارسة الاستبداد عليهم، وأن لا يسهلوا عليه.
 - سنُّ قوانين واعتماد أعراف مجتمعية لمحاربة الاستبداد والقضاء عليه في نفوس من تشوَّف أنفسهم له.

النقد الواعي

أحد أهم أسباب تكرار الأخطاء التي تمر بها الحركات الإسلامية غياب النقد الجادّ لتجاربها التنظيمية، مما يوحى لمن يستلمون الراية بعد سابقهم أن التجربة كانت ناجحة، وهم يصلون لهذه النتيجة لأنهم لا يرون نقدًا للتجارب السابقة، ولا إشارة للعثرات والأخطاء فيها، فيكررون السير على نفس المنهج، ومعلوم أن تكرار التجربة ذاتها وفي الظروف نفسها، سيؤدي إلى النتيجة نفسها.

إن الكتابات التاريخية لدى الإسلاميين - في جُلّها - لا تخرج عن إطار (التمجيد الذاتي) و(سرد البطولات)، ومع أن تاريخ الحركات الإسلامية حافل بالبطولات التي لا تُكرر إلا أن هناك الكثير أيضًا من الإخفاقات والسلبات التي مرت بها تلك التجارب، بعضها لأسباب ذاتية، وبعضها لأسباب خارجية، وهذه الإخفاقات كان لها دور عظيم في فشل تجارب مهمة كاد الإسلاميون يحققون فيها إنجازات ثم ارتكست الأوضاع بسبب الخلل الذي شاب العمل، وهو ما يوجب أن يتم الوقوف عند كل تجربة لدراستها وتقويمها وبيان إيجابياتها وسلباتها، وتوثيق ذلك كله ليستفيد منه من يستلمون الراية من الأجيال التابعة.

غياب عملية (النقد الواعي) لدى الإسلاميين يؤدي إلى تراكم السلبات في أوساطهم، فترى الواحد منهم - فردًا أو قائدًا - يقع في الخطأ، ثم لا يجد من يوجهه لتدارك الخطأ وينبهه إليه، فيتماذى في أخطائه ظانًا أنه يفعل الصواب.

والنقد الواعي الذي أقصده هو النقد الذي يشعر (المنتقد) من خلاله أن (الناقد) له يحبه ويحب الخير له، وأنه لا ينقد ليهدم، بل ينقد ليصحح المسار حرصًا على أخيه (المنتقد)، وعندما نتكلم عن (النقد الواعي) فإن

الهدف أن يكون النقد هادفًا للبناء لا للهدم، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بأن يتصف (الناقد) بالوعي الذي يساعده على السعي لتحقيق هدف البناء وتجاوز الأخطاء.

إن بعض أنواع (النقد) تؤدي للهدم، بقصد أو بدونه، وهو ذلك النقد الذي يستفز (المنتقد)، فيجعله يتمسك بالخطأ الذي هو عليه، ويؤدي إلى شق الصف، وتكدير النفوس، وتغيير القلوب.

وحتى نمارس (النقد الواعي) نحن بحاجة إلى أن تسود الثقة ومعها الحب في علاقاتنا، فالنقد المقبول بسلسلة هو نقد المحب لا نقد المتشفي، وللنقد طعم مختلف عندما يكون من ثقة محبوب، أما النقد ممن تظن أنه يتربص أخطاءك ويسعى لإثبات فشلك فسيكون بينك وبين قبوله حواجز كثيرة، لا يمكن أن يتجاوزها إلا متجرد وصل في التجرد مرتبة عالية.

وليتنا إذ لا نقوم بواجبنا في (النقد الواعي)، نقصر على تقصيرنا في ذلك، بل الجريمة أننا نزيد الطين بلة بـ (الثناء الكاذب)، مجاملة لإخواننا؛ فعلى سبيل المثال: ترى خطيب الجمعة وقد أساء في خطبته، فلم يكن لها مضمون ولا مظهر، ثم ترى إخوانه يتسارعون لمصافحته وهم يقولون له: أحسنت وأجدت، ثم يرسلون سهام النقد من خلف ظهره، فقولوا لي - بالله عليكم - كيف لا يكرر أخطاءه، وكيف يدرك مكانم الضعف عنده، وأنتم تُثنون عليه.

وهنا لا بدّ من التنبيه إلى أن عملية النقد ليست مسألة سهلة، ولا يستطيع القيام بها كل أحد، إذ هناك عناصر هامة ينبغي أن تتوفر فيها حتى يكون النقد هادفًا ويؤدي لتحقيق نتائجه المرجوة.

ومن العناصر الهامة لممارسة (النقد الواعي البناء) أن يتم استحضار الصورة المتكاملة للعملية محل البحث والنقد، وللشخص المنتقد، وهذا ما علّمناه

القرآن الكريم، ففي سياق نقده لأخطاء المسلمين في معركة أحد في سورة (آل عمران)، ذكر الله تعالى فيها الإيجابيات والسلبيات، وذلك في مثل قوله تعالى (مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) [آل عمران: ١٥٢]، فقد ذكر الفريقين الإيجابي والسلبي.

وقد كان من أسباب غياب (النقد الواعي) في تاريخنا أن كثيراً من ممارسي عملية النقد كانوا يمارسون النقد الهدام عبر التركيز على السلبيات دون الإشارة للإيجابيات، فمثلاً: في ظل انتقادهم - المحق - لقيام معاوية - رحمه الله - بتحويل نظام الحكم من الخلافة إلى الملك، تجاهلوا أنه كانت له إيجابيات لا ينبغي إغفالها، مثل صحبته للرسول ﷺ، وحلمه، وحسن سياسته، ولو أشار منتقدو عملية التوريث للصورة كاملة لما أدى نقدهم إلى استفزاز معارضيهم ودفعهم لعدم التفكير أصلاً في صوابية النقد الموجه لهذا الخطأ.

نعم؛ لقد أدى تطرف بعض الناقدين وإهمالهم رؤية (الصورة المتكاملة) بإيجابياتها وسلبياتها، وممارستهم للنقد الهدام لامتناع كثيرين عن ممارسة (النقد الواعي) وترسخت عندنا الأخطاء، بل ووجدت من يبحث عما يسوغها في نصوص الشريعة، نعم، لقد أخطأ معاوية - غفر الله له - في تحويله نظام الحكم من الخلافة إلى الملك، وعلينا أن ننتقد هذا الخطأ، ولكن بدون أن ننسى أن لمعاوية إيجابيات.

وحتى نمارس (النقد الواعي) بشكله الصحيح يجب أن ندرك أن الصالح والتقوى والعالم والمجاهد، كلهم يمكن أن تصدر عنهم أخطاء، وهذه الأخطاء قد تكون مما يعفو الله تعالى عنه لما لهم من سوابق وحسنات، فلا نذمهم - كأشخاص - لأجلها، ومع ذلك فلا نترك أعمال البشر، أيًا كانوا بدون التمييز بين الصواب والخطأ فيها، فهم ليسوا معصومين، وبالتالي فانتقاد (الأفعال الخاطئة) التي صدرت عنهم لا يُنقص من قيمتهم، ولا

يوجد ما يدعو لتبرير كل تصرف من الصالحين، خصوصًا إذا كان الخطأ فيه ظاهرًا، إذ لا قدسية لأيٍّ من البشر سوى الأنبياء.

وهنا لا بدّ من التنبيه للتفريق بين (الشخص) و(الفعل)، فبعض الأفعال لها (قداسة) توجب احترامها وتمنع من توجيه النقد إليها، كالجهاد والتضحية والبذل والتواضع والعلم والخشوع والزهد ... الخ، غير أنه (لا) يوجد أشخاص لهم قداسة) تعلو بهم عن النقد والنصح غير الأنبياء الذين عصمهم الله سبحانه وتعالى.

قد يكون (الشخص) فاعلاً للفعل ذي القداسة، كأن يكون مجاهدًا أو مضحيًا أو عالمًا، وهنا لا يجوز أن ننتقد هذه المبادئ والقيم العليا كمبادئ، أو ننتقده لأنه فعلها، ولا يجوز كذلك أن يمنعنا كونه (فاعلًا للفعل ذي القداسة) من نصحه ونقده والعتب عليه إن فعل شيئًا آخر يستحق ذلك، أو حتى إن شاب فعله ذي القداسة ما يستحق النقد، كوضعه في غير موضعه، أو المبالغة فيه، أو الخلل في ترتيبه ضمن الأولويات، ويلاحظ هنا أن النقد متوجه لشيء خارج عن الفعل، وهو يختلف عن ذات الفعل كفعلٍ مجرّد.

واستحضار الصورة الكاملة للقضية موضوع النقد يتطلب جمع المعلومات عنها بشكل سليم ودقيق قبل ممارسة العملية النقدية، إذ أن نقص المعلومات وعدم دقّتها يؤدي إلى إصدار أحكام خاطئة قد تنسف أساس العملية النقدية، وكثيرًا من نلاحظ وقوع الناقدين في هذا المزلق عندما يبنون انتقادهم على صورة غير واضحة المعالم.

ومن العناصر الهامة لممارسة (النقد الواعي البناء) - أيضًا - أن يبتعد عن اللعن والتكفير والتخوين، إذ المطلوب من عملية النقد تصويب الخطأ

لا جلدُ المخطئ وتَبَكُّيُّته^(١)، ومشكلتنا الراسخة في النفوس أننا نسارع في إصدار الأحكام بالتكفير والتخوين، وهذا يدعو (المنتقد) إلى عدم الاستماع للنقد، دعك من قبوله إياه، لأن المعركة تصبح مع التكفير والتخوين ذات بعد شخصي، لا يمكن إنكار آثاره.

وللأسف فإن كثيرين من ممارسي النقد الهدام يتميزون بأنهم يعطون أنفسهم الحق بالحكم على سرائر الناس وقلوبهم، وكأنهم لم يسمعوا بعلوم النبي ﷺ لحبيبه وابن حبيبه (أسامة بن زيد) عندما قال له عن قتله الكافر المحارب الذي نطق بالشهادة والسيف يعلوه (أَفَلَا شَقَّقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟).

والحكم على ما يظهر من الإنسان هو منهج السلف، فقد قال عمر رضي الله عنه مخاطباً الناس في خلافته (إِنَّمَا أَعْرِفُكُمْ بِأَقْوَالِكُمْ، مَنْ أَعْلَنَ لَنَا خَيْرًا ظَنَّنَا بِهِ خَيْرًا وَأَحْبَبْنَاهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَعْلَنَ لَنَا شَرًّا ظَنَّنَا بِهِ شَرًّا وَأَبْغَضْنَاهُ عَلَيْهِ، سَرَائِرُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ).

فالذي يتهم الناس - وإن كانوا مخطئين - بأنهم خونة ومنافقون، أعطى نفسه ما لم يعطه الله تعالى لرسوله ﷺ، ففي الحديث أن الرسول ﷺ قال (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ)، والحديث أخرجه مسلم في باب (الحكم بالظاهر....).

وكذلك فإن من العناصر التي تجعل النقد أقرب للقبول الابتعاد عن (الحدة) في طرح الرأي ونقد الرأي المخالف، إذ ما دامت الأمور تعتمد على تقدير تحقق المصالح ووجود المفساد في الفعل، وهي أمور يختلف الناس في تقديرها، فليس في المسألة يقين لازم، وما كان كذلك فالأصل فيه

(١) (التَّبَكُّيُّ) هو (التقريع والتعنيف).

استيعاب الرأي المخالف.

والنقد الذي نتكلم عنه له مستويان: فردي، ومؤسسي، فالنقد الموجه للأفراد غير النقد الموجه للمؤسسة، فالنقد الموجه لتصرفات الأفراد يمكن أن يقوم به كل قادر عليه، ملتزم بشروطه وآدابه، أما النقد الموجه للمؤسسة فمع أنه يمكن للأفراد أن يقوموا به غير أن الأجدى أن يكون ذلك عبر نظام مؤسسي، يتم من خلاله مأسسة النقد وتحديد آلياته، ليكون منهجاً جماعياً جمعياً، بحيث يتم جمع الآراء الناقدة للعمل المؤسسي وتصنيفها ودراستها وتقويمها، وذلك لأجل تحقيق أقصى درجات الاستفادة منها، ومع ذلك فمن الضروري أن ينتبه الناقد لإشعار من سيصلهم نقده أن هدف النقد هو البناء لا الهدم، وأنه ليس موضوعاً لاستهداف شخوصهم، لئلا يقفوا عقبة في وجهه، فالذين يستقبلون النقد ويحللونه هم بشر، وهم في الغالب أصحاب القرار موضع الانتقاد، ويجب على النقاد الواعين أن ينتبهوا إلى أن المؤسسة التي لا تقبل النقد وتحاول عرقلة تعاني من خلل في شفافية القيادات أو انحراف تفكيرها، وهذا يستوجب أساليب أخرى للتعامل معها.

وفي موضوع (النقد) هناك معضلة نعاني منها وتثير خلافات كبيرة بين أصحاب الرؤى المختلفة حولها، وهي موضوع النقد بين العلانية والسرية، فالبعض لا يمانع من سماع النقد، ولكنه يشترط أن يكون في الغرف المغلقة، فلا يسمع به سوى الناقد والمنتقد، سواء كان المنتقد شخصاً أو مؤسسة. والحقيقة أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يمكن النظر إليها بمنهج (الأبيض والأسود)، إذ كل حالة تقتضي منهجاً مناسباً للتعامل معها، حتى في النقد الموجه للأفراد، والذي يحتج دعاة النقد السري له بأن من آداب النصيحة عدم الجهر بها، ويستشهدون بما روي عن بعض السلف من قولهم: (مَنْ وَعَظَ أَخَاهُ سِرًّا فَقَدْ زَانَهُ، وَمَنْ وَعَظَهُ عَلَانِيَةً فَقَدْ

شأنه^(١)، ونحن مع تسليمنا بأن ذلك هو الأصل في النقد الفردي إلا أن بعض الأحوال توجب الجهر بالنصيحة، منها أن يوهم سكوت الناصحين موافقتهم على خطأ المخطئ وممالاتهم له عليه.

وكذلك في نقد التجارب التنظيمية فإن الاكتفاء بالنقد السري في بعض الأحيان يكون له سلبيات، منها إيهام عامة المناصرين أن التصرف موضع النقد موضع إجماع عند أبناء الحركة، والأصل أننا نريد الإجماع والاتحاد عند التنفيذ، حتى في ما يخالف آراءنا، ولكن عند النقاش، وحتى بعده، فمن حق صاحب أي رأي أن يروج لرأيه ويحشد له، ما لم يرافق ذلك سلبيات أخرى يعرفها ويميزها الوعاة من الدعاة.

وقد يتذرع البعض في أن النقد العلني، وهو يتضمن إظهار السلبيات والإخفاقات سيعرض (الصورة النموذجية) لهذه الحركات ورموزها للاهتزاز، ولعل هذه الحجة هي التي كانت حاضرة بقوة عندما كتب علماءنا تاريخ القرون الفاضلة فأخفوا كثيراً من (السلبيات) لئلا تهتز تلك الصورة، فكانت النتيجة أن ضرر إخفاء الإخفاقات فاق بمراحل ضرر بعض الاهتزاز في صورة بعض الأحداث، ذلك الاهتزاز الذي كان سيزول لو أحسنّا تربية النشء على أن لا ينظر للبشر - أيّا كان مقامهم، عدا الأنبياء صلوات الله عليهم - على أنهم معصومون من الأخطاء.

ولاستدراك هذا الخطر قد يكون من المناسب توثيق التجارب، وتأخير نشرها لوقت يكون مناسباً لذلك، مع التوازن في طرح النقد، ودوام التذكير بالخير والإيجابيات في تلك التجارب.

ولعل في تجربتنا في فلسطين مع قضية الأسرى نموذجاً على سلبيات إخفاء النقد، إذ توجد لنا تجربة ثرية في السجون، ورغم ما فيها من خير وبطولة

(١) روى ذلك البيهقي في (شعب الإيمان، ح ٧٢٣٥) من قول أم الدرداء، وروى البيهقي نفسه نحو هذا القول في (مناقب الشافعي، ٢/ ١٩٨) من قول الشافعي.

إلا أن فيها الكثير مما يجب أخذ العبرة منه، ولذلك تم تشكيل صورة نموذجية للأسرى في السجون حافلة بوصف البطولة، وتصوير مجتمع الأسرى كمجتمع نموذجي ملائكي، مع أن حقيقته أنه مجتمع بشري فيه خير كثير، ولكن فيها بعض السلبيات، وقد تسببت الصورة المثالية المتخيلة لهذا المجتمع في إصابة كثير من الأسرى الجدد بالصدمة عندما كانوا يرون بالتجربة ويرون الواقع على حقيقته.

في نقد الخطاب الإعلامي للإسلاميين

(الخطاب الإعلامي) عنصر أساسي في إدارة أي معركة، سواء كانت فكرية أو سياسية أو عسكرية، وعندما نتحدث عن الخطاب الإعلامي الذي يمارسه الإسلاميون فإنه يشمل كل وسائل التواصل التي يستخدمها (الإسلاميون) لنشر مواقفهم وآرائهم، ومن ذلك: الدروس والمحاضرات وخطب الجمعة وخطابات المهرجانات، إضافة إلى وسائل الإعلام المعروفة من إذاعات ومرئيات وصحف، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي صار لها دور بارز كأداة من أدوات الخطاب الإعلامي.

من ملاحظاتي ومشاهداتي النابعة من معايشة واقع الخطاب الإسلامي لعشرات السنين في مواقع مختلفة فإن أغلب خطابنا الإعلامي يتمحور حول (تمجيد الذات ونقد الآخرين)، و(الذات) المقصودة هنا هي الذات الحركية والذات الفكرية وليس الذات الشخصية، فنحن أبعد ما يكون - بفضل الله - عن تمجيد الذات الشخصية، في غالب الأحيان.

وهذه المشكلة ظاهرة في لغة الخطاب الرسمي للحركات الإسلامية، كما أن كثيراً من القيادات الإسلامية البارزة هذا هو كل خطابها، ومع أن هناك أصواتاً فردية تخالف هذا النهج، فيكون خطابها غير مقتصر على التمجيد، وهو ما نسعى لتعزيزه بالتركيز على فوائده ومضار تركه، إلا أنها ما زالت خافتة مقارنة بالخطاب (التمجيدي).

وهذه المشكلة - وفق ملاحظاتي - تنطبق على كل التيارات الإسلامية، بل وعلى أغلب - إن لم أقل كل - التيارات السياسية في عالمنا العربي، وتركيزي على الإسلاميين لأنهم قومي الذين يجب عليّ الحرص على نصحتهم.

ولا شك أن كثيراً من قيادات ومفكري الإسلاميين يعرفون الأخطاء التي وقعت حركاتهم فيها، ويعترفون بها، ويحاولون تصويب المسار، وما تغير

مناهجهم وطرق تعاطيهم مع الأمور إلا نتيجة مباشرة لهذه المراجعات، الفكرية والسياسية، ولكن المشكلة أنهم - في كثير من الأحيان - يعترفون بالخطأ في أطرهم المغلقة، وينكرونه أمام قواعدهم وجماهيرهم، وذلك لأسباب منها ضعف ثقتهم بأتباعهم، وخوفهم من انفضاضهم من حولهم. بعض الإخوة يبررون العزوف عن الاعتراف العلني بالأخطاء والإخفاقات بأنه يوفر فرصة للأعداء لاستغلال الأمر لمهاجمة الإسلاميين والطعن فيهم، وخصوصاً أننا نعيش في عصر الثورة الإعلامية التي قد تتحول فيها الكلمة إلى قصة كبيرة خاصة إن خرجت من مستويات عليا، كما أن البعض يلاحظ أن عدداً ممن ينتهجون (النقد العلني الذاتي) عبر وسائل التواصل لا يهدفون للإصلاح، وإنما يريدون إبراز أنفسهم بأنهم مستقلون في آرائهم، منفتحون على غيرهم، وقد يكون وراء ذلك من أمراض النفوس ما وراءه، ولذلك تجدهم ينتقدون ويهاجمون، ويتصدون للأخطاء بطريقة ممجوجة. وهنا لا بدّ من التأكيد على أننا عندما نطالب بوجود (الخطاب النقدي) لدينا فإننا لا نطالب أن يكون ذلك بدون ضوابط، إذ المطلوب، مع مراعاة السلبيات المتوقعة لأي إعلان لوجود خطأ، هو أن نوازن بين حق (أنصار الإسلاميين) في الحصول على المعلومة الصحيحة والموقف الحقيقي، وبين ما يجوز وما لا يجوز نشره.

وعندما أتحدث عن الاعتراف بالأخطاء، فالمقصود هو الاعتراف بالأخطاء بعد إجراء عملية التقويم، واكتشاف الخطأ بوضوح، إذ في الأمور الاجتهادية تبقى احتمالية أن يكون الاجتهاد صواباً موجودة ما دامت المسألة لم تنتهِ بعد، وهذا الأمر مهمة القادة والمفكرين، إذ هؤلاء الذين يكون لاعترافيهم بوجود الخطأ، وحتى اعتذارهم عنه إن تطلب الأمر، أثرٌ تربوي إيجابي على قواعد الإسلاميين.

ورغم أن الإسلاميين - في كثير من الأحيان - يجرون عمليات تقويم لمنهجهم،

إلا أن نتائج هذا التقويم تظل طي الكتمان لأسباب كثيرة، وكثير منها مبرر ومفهوم، غير أنه من الضروري دراسة ما يمكن الإعلان عنه من جوانب هذا التقويم، وخاصة في القضايا العامة، والسياسية منها على وجه الخصوص، ضمن ما لا يضرُّ بالاستراتيجيات العامة لهذه الحركات.

نعود لموضوع (تمجيد الذات الحركية والفكرية) لنؤكد أنه أمر مطلوب، مارسه القرآن الكريم حين خاطب المؤمنين بقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ثم بين عناصر هذه الخيرية، وحين خاطبهم رافعاً من معنوياتهم معللاً دعوتَه إياهم لبذ الوهن والحزن بقوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وكذلك نقد الآخر - كفكرة وكأشخاص يمثلونها - مطلوب لبيان التفاضل بين فكرة الحق وفكرة الباطل، وبين تمثلي الحق وتمثلي الباطل، وقد جاء في القرآن الكريم كثير من ذلك من نقدٍ لأفكار الكافرين ومذاهبهم، وتبكيَتٍ لهم، وكلُّ كلام في القرآن الكريم عن الكافرين وعقائدهم يصبُّ في ذلك، وكذلك هاجم القرآن الكريم أشخاصهم وبين عوارها، وما ذكَّره قصص فرعون وهامان وحوارات مستضعفي الكفرة مع مستكبريهم إلا من ذلك.

والمشكلة ليست في تمجيد الفكرة ونقد الآخر، بل إن ذلك مطلوب لتعزيز الثقة بالذات والتنبيه إلى مواقع القوة والاعتزاز ورفع المعنويات ولكن المشكلة كلها تكمن في أن يكون هذا كلُّ خطابنا، وننسى الجانب الآخر والمتعلق بمراجعة أخطائنا ونقد إخفاقاتنا.

لقد جاء القرآن الكريم ليعلمنا كيف نتعامل مع الأمور التي نواجهها، وعند النظر إلى الخطاب القرآني، وهو الخطاب الذي يجب أن نهتدي بهديه، أنه إضافةً إلى تعزيز ثقة المؤمنين بفكرتهم ودينهم وأنفسهم،

ومهاجمته لأعدائهم، كان يقف معهم وقفات نقدية يدللهم فيها على أخطائهم وعناصر ضعفهم، وينبّههم إلى ذلك، وانظر - على سبيل المثال - إلى آيات سورة (آل عمران) التي تحدثت عن معركة أحد، وهي ما بعد الآية (١٢٠)، تجدها مليئة بعملية النقد والإشارة إلى الأخطاء التي أدّت إلى تلك النتيجة في المعركة.

ومن هنا يتضح أن المشكلة تكمن في أن يكون خطابنا كله حول تمجيد الذات وننسى في غمرة ذلك الإشارة إلى أخطائنا في تجاربنا.

هذا الأسلوب في الخطاب قد يكون الدافع له عند البعض (التكبر) و(تعظيم الذات) الذي أوقع إبليس في المهالك، ولكن في أحيان كثيرة يكون دافعه أن المتحدثين لا يثقون بجماهيرهم ولا يعتمدون على وعيها.

وحتى يدرك الفاعلون في الساحة الإسلامية أهمية شمول خطابنا الإعلامي لنقل الصورتين فإنهم يجب أن يعرفوا لماذا يجب على قادة الإسلاميين ومفكريهم أن يكون خطابهم شاملاً الإشارة إلى الأخطاء التي وقعت فيها التيارات الإسلامية، وهو ما يسمى (النقد الذاتي)؟

السبب الرئيس لهذه الضرورة هو أن الفئة المستمعة للخطاب الإعلامي للإسلاميين - بشكل رئيس - هي أتباعهم وأنصارهم ومؤيدوهم، ومنها سيخرج الذين سيحملون راية العمل الإسلامي لاحقاً، فإن لم يقف الإسلاميون مع هؤلاء وقفات عند الأخطاء حتى تُستخلص منها العبر، فإنهم يعرضون تلك الأجيال للوقوع في نفس أخطاء السابقين، والسعيد - كما يقولون - من اتّعظ بغيره، والشقي من اتّعظ بنفسه.

إن إنكارنا أخطاءنا وتغاضينا عنها يرسخ في عقول وقلوب الجيل القادم نفس المنهج، منهج إنكار الأخطاء، مما سينعكس على تربيتهم للجيل اللاحق، وهكذا نبقى ندور في حلقة مفرغة، نكرر أخطاءنا بدون أن نستفيد منها.

وهنا تبرز شبهة يتمسك بها البعض، وهي أن الاعتراف بالأخطاء ومناقشتها يزعزع ثقة المؤيدين بقيادتهم؟

وللأسف فإن لدى البعض منا مفهوماً خاطئاً حول الثقة، فهم يظنون أن الإشارة إلى الأخطاء تهز ثقة القواعد بقيادتهم، والحقيقة هي أنني لم أجد عاملاً يساهم في بناء هذه الثقة المنشودة أكثر من الصراحة، وخصوصاً الاعتراف بالخطأ حين وقوعه، فأبناء التيارات الإسلامية يشكلون - في جلهم - قاعدةً واعيةً مثقفة، ترى الخطأ فتدرك أنه خطأ، فإذا رأى الشباب قيادتهم تنكر الخطأ الواضح الذي وقعت فيه، فإنهم سيخرجون بأحد استنتاجين اثنين، لا ثالث لهما:

أولهما: أن تكون القيادة مدركة لخطئها ومتعمدة إخفاءه، وهذا يدل على عدم ثقتها بأتباعها، وبالتالي كيف سيثق الأتباع بهذه القيادة؟! والثاني: أن لا تكون القيادة مدركة لخطئها، وهذا تلم في وعيها وإدراكها يؤدي إلى اهتزاز الثقة بها.

لذلك أزعّم أن منهج الصراحة مع الأنصار والقواعد هو المنهج الأمثل لتمتين الصف وحمايته من عوامل الضعف، مع إعادة التأكيد على أنني لا أطالب بأن نكون كالصفحة المفتوحة؛ لئلا نفتح ثغرات للأعداء يلجون منها، ولكن لا يجوز - أيضاً - أن نكون أمام أنصارنا وقواعدنا كالكتاب المغلق، وإنما نحتاج التسديد والمقاربة والموازنة.

الخلافة التي نريد^(١)

تطل علينا هذه الأيام ذكرى قيام (أتاتورك) بإلغاء (الخلافة) وطرد الخليفة العثماني وعائلته^(٢)، وهي ذكرى أليمة أسقطت قلعة كان المسلمون يأمّلون أن توفر لهم الوحدة والحماية، وانتهت بتلك الحادثة مرحلة وصفتها الأحاديث النبوية بأنها مرحلة الملك العضوض (الوراثي) في تاريخ الأمة. ولا شك أن كل مسلم صادق (يتطلع) إلى عودة (الخلافة) التي تسير على منهاج النبوة وتجمع شتات المسلمين في دولة واحدة، ويؤمن بأن ذلك حاصلٌ لا محالة؛ لأنه وعد الصادق المصدوق ﷺ.

ولكن صورة الخلافة المنشودة أصابها بعض الغبش بسبب سوء عرض بعض الذين (ينظرون) لفكرتها، وللمساهمة في توضيح الصورة وإزالة بعض هذا الغبش ينبغي علينا الوقوف عند بعض الأفكار الأساسية المتعلقة بفكرة (دولة الخلافة).

الخلافة نظام وليست شخصاً

لا شك أن كل مسلم صادق (يتطلع) إلى عودة (الخلافة الراشدة)، ويؤمن بأن ذلك حاصلٌ لا محالة؛ لأنه وعد الصادق المصدوق ﷺ.

ولكن بعض الذين (ينظرون) لفكرة الخلافة يختزلونها في (شخص) يريدونه اسمه (الخليفة)، فتراهم يتضرعون إلى الله تعالى أن يبعث لهم (خليفة) يحلُّ مشاكل الأمة، ويعيد لها عزَّتها، ويتوعدون الأعداء بأنه إذا جاء

(١) نشر أصل هذا المقال في مدونتي الشخصية وفي موقع إشراقات، بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٣، وكذلك على صفحتي في الفيسبوك.

إشراقات: <http://info.ishraqat.com/?p=10043>

مدونتي: <http://com.blogspot.easajabary.com/2018/>

(٢) أعلن رسميًا عن إلغاء الخلافة الإسلامية العثمانية في تركيات بتاريخ (٢٨ رجب ١٤٣٤ هـ)، الموافق لـ (٣ آذار ١٩٢٤ م).

(الخلافة) فإنه سيفعل ويفعل ويفعل.

وهنا لا بدّ من تذكير:

الخلافة (نظامٌ) وليست (شخصاً)، ومصطلحها مشتقٌّ من كون هذا النظام سائراً على منهج النظام النبوي، فهو نظام يسير وفق منهج النبوة، فلو جاء رجلٌ قوي وممكن من الحكم وأعلن نفسه (خليفة) للمسلمين فإنه لن يفلح في حلّ مشاكل الأمة وقيادتها نحو الرفعة ما لم تسانده قوى المجتمع حوله، فحالة الصلاح في مجتمع الخلافة الراشدة كانت نتاج حالة مجتمعية متكاملة، وحتى الانتصارات اللاحقة التي حققتها الأمة، كانتصار صلاح الدين على الصليبيين، فإنها ورغم ارتباطها بأسماء أشخاص، كصلاح الدين، ومحمد الفاتح وغيرهما، إلا أنهم لم يكونوا قادرين على تحقيق هذا الإنجاز لولا وجود حالة مجتمعية إصلاحية امتدت أجيالاً ومهدت لتلك الإنجازات، وهنا نستذكر أن علياً عليه السلام لم يستطع حلّ المشاكل التي أحاطت به، ليس لضعف فيه ولا لانعدام الخبرة، حاشاه ذلك، ولكن لأن كثيرين من الذين كانوا حوله (أركان نظامه) لم يكونوا مساعدين له على ذلك، وقد كان يشكو من عصيانهم فيقول لهم: (أفسدتم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان)، ووضح ذلك بقوله (لا رأي لمن لا يطاع).

وقد روي أن أحد أتباعه سأله، فقال: يا أمير المؤمنين، ما بال أبي بكر وعمر انطاع الناس لهما، والدنيا عليهما أضيّق من شبر فاتسعت عليهما ووليت أنت وعثمان الخلافة ولم ينطاعوا لكما، وقد اتسعت فصارت عليكما أضيّق من شبر؟

فقال له عليّ عليه السلام: لأن رعية أبي بكر وعمر كانوا مثلي ومثل عثمان، ورعيتي أنا اليوم مثلك وشبهك!^(١)

(١) الطرطوشي، (ت ٥٢٠هـ)، سراج الملوك، ص ١١٦.

الخلافة مضمون وليست شكلاً أو اسماً

السعي لإحياء (الخلافة الراشدة) واجب شرعي، ولكن التركيز على اسم (الخلافة) بدون اقتران ذلك ببيان المضامين المستهدفة ترك عند كثيرين من عامة الناس انطباعاً يجعل أهمية (اسم) النظام الذي نريده أكثر من أهمية (مضمونه)، وكأنني بهؤلاء الذين يرگزون على (الاسم) ويهملون الحديث عن (المضمون) قد ظنوا الاسم أمراً مقدساً.

لقد جاءت الأحاديث التي وردت فيها الألفاظ المتعلقة بالخلافة، مثل: (خلافة) و(خليفة) و(خلفاء) في سياق يوحي بأن المقصود منها الوصف والإخبار، لا إنشاء اسم يلزم المسلمين استخدامه ولا يجوز لهم مخالفته، وليس معنى كلامي أن نعزف عن استخدام مصطلح (الخلافة) و(الخليفة)، بل المقصود بيان جواز استخدام لفظ آخر لوصف من يتولى الإمامة في الدولة الإسلامية.

ويبقى المهم أن تكون حقيقة من يتولى أمر الأمة موافقة لما يريد الله منه، من إقامة شرع الله، وشرع الله لا يقتصر على إقامة الحدود، والتي رغم أهميتها ليست سوى جزء صغير من شرع الله تعالى، والذي يندرج تحته العناوين الكبرى لمقاصد الشريعة، كإقامة العدل، ونشر الإحسان، وتكريم الإنسان، والحفاظ على الحرية.

ومما يدل على جواز استخدام لفظ غير مصطلح (الخليفة) لوصف من يتولى الإمامة في الدولة الإسلامية:

الحديث الصحيح الذي جاء فيه أن الرسول ﷺ قال (إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش)، وهذا لفظ مسلم (ح/١٨٢١/٥)

فقد ورد بلفظ آخر - عند البخاري، ح/٧٢٢٢ - وفيه (يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا،

كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)، فاستخدم لفظ (أمير) بدل خليفة.

كما ورد بلفظ آخر، عند مسلم أيضاً (ح ١٨٢١ / ٦) وفيه (لا يزال أمر الناس

ماضي ما وليهم اثنا عشر رجلاً، كلهم من قريش)

وهذا الاختلاف في ألفاظ الحديث يُحمل على أنه من تصرف الرواة،

يروونه بالمعنى، وهو يدلُّ على أنهم لم يكونوا يعتبرون استخدام لفظ

(خليفة) أمراً واجباً، لا يجوز الاعتياض عنه بلفظ (أمير) مثلاً، أو التعبير

عنه بلفظ (ما وليهم).

الحديث الصحيح - الذي رواه البخاري (ح ٢٣٥٨) ومسلم (ح ١٠٨) - وفيه:

(ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)

وذكر منهم (وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ،

وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ).

فقد ذكر هنا (الخليفة) بوصفه (إماماً)، وهذا يدل على جواز استخدام

لفظ آخر لوصف صاحب هذا المنصب الذي يلي أمر المسلمين، ولو كان

لفظ (الخليفة) متعيناً لذكره.

أن عمر رضي الله عنه لم يمانع في تغيير لقبه من (خليفة) إلى (أمير المؤمنين)، فقد

روى البخاري في الأدب المفرد (ح ١٠٢٣) أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى عَامِلِ

الْعِرَاقَيْنِ أَنْ ابْعَثْ إِلَيَّ بَرَجْلَيْنِ جَلْدَيْنِ نَبِيلَيْنِ أَسْأَلُهُمَا عَنِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِهِ،

فَبَعَثَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْعِرَاقَيْنِ بَ (لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ) وَ(عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ)،

فَقَدِمَا الْمَدِينَةَ، فَأَنَاخَا رَاحِلَتَيْهِمَا بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ دَخَلَا الْمَسْجِدَ، فَوَجَدَا

عُمَرَو بْنَ الْعَاصِ، فَقَالَا لَهُ: يَا عَمْرُو اسْتَأْذِنْ لَنَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ.

فَوَثَبَ عُمَرُو فَدَخَلَ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ

لَهُ عُمَرُو: مَا بَدَا لَكَ فِي هَذَا الْإِسْمِ يَا ابْنَ الْعَاصِ؟ لَتَخْرُجَنَّ مِنَّا قُلْتُ.

قَالَ: نَعَمْ، قَدِمَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ فَقَالَا لِي اسْتَأْذِنْ لَنَا

عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ أَنْتُمَا وَاللَّهِ أَصَبْتُمَا اسْمَهُ، وَإِنَّهُ الْأَمِيرُ وَنَحْنُ
الْمُؤْمِنُونَ). فَجَرَى الْكِتَابُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

الخلافة لا تعني أن المشاكل سيتم حلها بكبسة زر

بعض الذين يتمحور حديثهم عن (الخلافة)، يوهم حديثهم - بقصد منهم
أو بغير قصد - أن مشاكل الأمة سَتُحَلُّ كلها عند إعلان دولة الخلافة،
فالأمة ستنتصر، وتعود لها عزَّتها، وينتعش اقتصادها، ويزول الفقرُ بين
أبنائها، ويعيش أهلها في رخاء وسعادة وراحة بال ... الخ.

وأصحاب هذا الطرح يزعمون أن أبواب المحن انفتحت على المسلمين
حينما انهدمت دولة الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م،

ويتناسون أنه في ظل أنظمة كانت تسمى (خلافة إسلامية) دُبِحَ الخليفة
المستعصم العباسي في بغداد سنة ٦٥٦هـ، واستعمرت فرنسا الجزائر سنة
١٨٣١م؛ وقَسَمَ الإنجليز والفرنسيون أرض الشام والعراق باسم معاهدة
سايكس بيكو سنة ١٩١٦م، وأن فلسطين وقعت تحت الانتداب البريطاني
سنة ١٩١٧م؛ وأن الشام والعراق احتلتا في نفس الفترة تقريبا، وكل ذلك
ودولة (الخلافة) كانت قائمة.

لقد مرَّت الأمة بمراحل عديدة كانت تحت نظام (الخلافة) ولكنه لم يكن
نظام الخلافة الراشدة التي على منهاج النبوة، فتعرضت لهزائم وانتكاسات،
وتشرذمت وسيطر الأعداء على مناطق شاسعة منها، وانتشر الفقر عندما
كان من يزعمون أنهم (خلفاء) يتعاملون مع أموال الأمة كأنها ميراث
آبائهم.

وحتى في زمن الخلافة الراشدة، فقد كانت الأمة تمرُّ بمراحل معاناة
وشظف ومكابدة، كما حدث في عام الرمادة عندما انتشر القحط أثناء
خلافة عمر رضي الله عنه، وهذه الأمور من الأمور الطبيعية في هذه الدنيا التي

جعلها الله دار امتحان وابتلاء، لا دار استقرار وجزاء.

ولا شك أن ما يتطلع إليه الداعون لعودة الخلافة من انتصار الأمة، واستعادتها عزتها، وانتعاش اقتصادها، وزوال الفقر بين أبنائها، لا شك أن ذلك - كله أو بعضه - يمكن أن يحدث، ولكن ليس لمجرد إعلان دولة تسمى دولة الخلافة، بل سيحدث عندما تقوم تلك الدولة وتأخذ بالأسباب التي جعلها الله طريقاً للوصول إلى هذه النتائج.

يجب أن يكون هدفنا الأول عندما نسعى لإعادة إحياء الخلافة أن نطيع أوامر الله تعالى، التي فَرَضَتْ علينا أن تكون حياتنا كلها سائرة وفق منهجه الذي شرعه لنا، بما فيها نظام الحكم وأمور السياسة، أما أن نرَّوِّج لفكرة أن الهدف استجلاب المنافع الدنيوية فإننا سنقع في ورطة حيث تقوم تلك الدولة، ويجد العامة من الناس أنها لم تحقق لهم (الجنة) التي وُعدوا بها، وهي لن تحقق ذلك في بداياتها؛ لأنها ستكون منشغلة في تثبيت أركانها ومحاربة أعدائها.

متى سقطت الخلافة

إحياء ذكرى سقوط الخلافة يتم في شهر آذار من كل عام ميلادي، أو في شهر رجب من كل عام هجري، وهو تاريخ هدم الخلافة العثمانية، وهنا لا بدّ من طرح هذا التساؤل: متى سقطت الخلافة حقيقةً؟

ولمعرفة الجواب، فإن خير من يخبرنا عنه هو الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، فقد أخبرنا في حديث صحيح ذكر فيه المراحل التي سيمر بها الحكم في الأمة الإسلامية، وكانت وفق ذلك الحديث بعد مرحلة ال (نبوة):

- خلافة على منهاج النبوة
- يتلوها مُلْكٌ عاضٌّ، أو عضوض

• يتلوه ملكٌ جبريٌّ

• يتلوه خلافة على منهاج النبوة

وبَيَّنَ لنا في حديث آخر مدة (الخلافة) التي تسير على منهاج النبوة، فقال عليه السلام: (خِلاَفَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهَ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ) ^(١). وفي رواية أخرى للحديث ^(٢) قال عليه السلام: (الْخِلاَفَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، وَسَائِرُهُمْ مُلُوكٌ).

وقد قال ابن حبان: «مَنْ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ سَنَةً يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: خُلَفَاءُ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْإِضْطِرَارِ، وَإِنْ كَانُوا مُلُوكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ». والظاهر من عبارة ابن حبان هذه أنه يقصد بجواز وصف الملوك الذين جاؤوا بعد الخلافة الراشدة بـ (الخلفاء) ضرورةً، أن وصف (الملوك) حقيقة في حقهم، ووصف (الخلفاء) مجاز، والله أعلم.

وقد ذكر ابن حبان حديثاً لبيان جواز إطلاق اسم (الخلفاء) على من ورد تسميتهم بالملوك في الحديث السابق، وذلك تحت عنوان (ذكر البيان بأن الملوك يطلق عليهم اسم الخلفاء في الضرورة أيضاً على ما ذكرناه) وفي هذا الحديث الذي رواه أن النبي عليه السلام قال: (سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي خُلَفَاءُ، يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَسَيَكُونُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلَفَاءُ، يَعْمَلُونَ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ بَرِيءًا، وَمَنْ أَمْسَكَ سَلَمًا، وَلَكِنْ مِنْ رَضِيَ وَتَابَعَ) اهـ.

فالخلافة التي نريد إحياءها، والتي وُعدنا بأنها ستقوم ليست هي التي سقطت قبل نحو (١٠٠) سنة، بل هي تلك التي سقطت سنة (٤١ هـ)، وما بعدها من دول تسمى خلافة على سبيل الاضطرار كما قال ابن

(١) رواه أبو داود، ح٤٦٤٧، والترمذي، ح٢٢٢٦

(٢) إسناده حسن، وهي في صحيح ابن حبان، ح٦٦٥٧

حبان.

وهنا لا بد من التنبيه إلى مسألة تاريخية مهمة، فقد سألني أحد الأفاضل عندما تحدثت عن أن الخلافة سقطت سنة (٤١ هـ): هل تم إسقاط الخلافة على يد معاوية بن أبي سفيان؟

وهذه العبارة التي ذكرها الأخ في تساؤله توحى بأن معاوية - رحمه الله - كان يقصد إسقاط الخلافة، وليس هذا ما حدث، ولسنا نظن بمعاوية رحمه الله قصد ذلك، ولكن النظام تحول من (خلافة راشدة على منهاج النبوة) إلى (ملك عضوض) وفق ما جاء في الحديث الشريف وكان هذا التحول قد حصل كنتيجة لتراكم الأحداث في تلك الفترة، والله أعلم.

إن الأنظمة التي حكمت الأمة بعد الخلفاء الراشدين كأنظمة العثمانيين وقبلهم العباسيين والأمويين، هي دول (إسلامية) خلطت عملاً صالحاً وآخر سيئاً، ومن خيريتها أنها دافعت عن وحدة الأمة في مراحل كثيرة، وفرضت هيبتها، وهي رغم أنها كانت لها أعمال صالحة، وأنها خير من الأنظمة التي تحكمنا بما لا يقاس، إلا أنها لم تكن تسير على منهاج النبوة بالشكل الذي نريده ونطمح إليه، فهي مثل مسلم مقصر في التزامه بدينه، وليست المسلم النموذج الذي نسعى للوصول إليه.

ولمزيد من التوضيح أضيف: إن الدول في انتسابها للإسلام كالبشر، يكون الإنسان مسلماً بإعلانه شهادة التوحيد، وتكون الدولة مسلمة بإعلانها الخضوع لشرع الله، وفي مجال التطبيق تجد في الناس السابقين بالخيرات، والمقتصد، والظالم لنفسه، ويبقى هؤلاء تحت إطار (الإسلام) رغم تقصير المقصر فيهم، وكذلك الدول قد تتعد عن تطبيق منهج الله تعالى وتبقى في إطار أنها دولة مسلمة، ولكنها حين تعلن تبنيها النظام العلماني مثلاً، تكون كالذي كان مسلماً وأتى بناقض من نواقض الشهادتين.

أصحيح أنه (لا يفتي قاعد لمجاهد)؟^(١)

انتشرت على ألسنة كثير من الإسلاميين قاعدة صارت من المسلمات عندهم، وهي قولهم (لا يفتي قاعد لمجاهد)، وصار كثيرون منهم – للأسف – يسيئون استخدام هذه العبارة، حتى صار استخدامها سيفاً مسلطاً من فئة من (الجهلة) و(الأغرار) ضد أهل العلم والوعي والفقهاء، فقد ابتليت بعض الحركات الإسلامية بفريق من الشباب المتحمس والمتعصب للأشخاص والمواقف، لا للدليل ولا للحجة، ويظهر تشدده بتقديس أقوال ومواقف بعض القيادات، فيدافع عنهم في الصحيح وغيره، ويلقي على أقوالهم هالة من القداسة هم أنفسهم يرفضونها، ويهاجمون مخالفهم بلا مروءة ولا مراعاة ولا تقدير، فإذا اعترض أو انتقد أحد أبناء الدعوة هؤلاء القيادات هاجموهم بمثل هذا القول، مخرجينهم من زمرة المجاهدين، وحاشرينهم في زمرة القاعدين.

وحتى في المواقف السياسية ترى البعض ينبري لمن يدلي برأيه في تلك الأحداث من المخلصين المنشغلين بهموم الأمة، ناقدًا أو ناصحًا، فيُشهر في وجهه هذه القاعدة، ويريد منعه من إبداء الرأي والقيام بواجب النصيحة. ليست المشكلة – في نظري – في القاعدة نفسها، فالذي أراه أنها قاعدة صحيحة عندما تفهم في سياقها الصحيح، ولكن المشكلة في فهم هذه القاعدة وتوظيفها (أي تطبيقها على الأحداث التفصيلية). ولغايات التوضيح سأطرح بعض التساؤلات مع الإجابة عليها:

(١) نشر أصل هذا المقال في مدونتي الشخصية وفي موقع (إشراقات) بتاريخ ٢٠١٨/٨/٥، وكذلك على صفحتي في الفيسبوك.

إشراقات: <http://info.ishraqat/?p=١٠٥٢٢>

مدونتي: <https://blog-post.html/٠٥/٢٠١٨/com.blogspot.easajabary/>

السؤال الأول الذي يجب الوقوف عنه هو: ما المقصود بـ (الفتوى) هنا؟

الاستفتاء في اللغة يعني السؤال عن أمر أو عن حكم مسألة ما، أما في الاصطلاح الشرعي فهو مقيد بأن تكون تلك المسألة متعلقة بحكم شرعي. والأصل أن قاعدة (لا يفتي قاعد لمجاهد) تشمل المعنى اللغوي، أي ما هو أعم من بيان الحكم الشرعي، وذلك يتضمن ترجيح أحد المباحات.

ومعلوم عند أهل العلم الشرعي أن لكل مسألة حكمًا شرعيًا عامًّا ينطبق عليها، ففي الجهاد - مثلاً - الحكم الشرعي في إحراق أشجار العدو إن كان في ذلك نكاية بهم وتحقيق مصلحة لجيش المسلمين هو الجواز، والوصول إلى مثل هذا الحكم والإفتاء فيه لا يحتاج أن يكون المفتي فيه (أي المبين لحكم الشرع فيه) من المجاهدين، إذ الوصول للحكم هنا ينطلق من النظر في الأدلة الشرعية، وهي مهمة أهل العلم الشرعي، وهذا النوع من الفتوى لا تنطبق عليه القاعدة التي نتكلم عنها، وفي تاريخنا تحدث كثير من الأئمة وأهل العلم المعروفين في القضايا الفقهية (النظرية) المتعلقة بأحكام الجهاد، ولم يكونوا من أهل الغزو أو ما يسمى بالثغور، ومنهم الأئمة الأربعة، وما كتبوه وأفتوا به في باب الجهاد وتوصلوا إليه من أحكام كان وما يزال المعتمد في الفقه الإسلامي، وما يرجع إليه من تبعهم من العلماء في كل العصور.

ولكننا عندما نأتي لتنزيل هذا الحكم العام على واقعة معينة فإننا نحتاج لمعرفة مدى تحقيق هذا الفعل للنكاية في العدو وكونه مصلحة للمسلمين، حتى نقوم بتطبيقه، وهذا أمر لا يستطيعه من هو بعيد عن الحدث أو غير مطلع على تفاصيله، وهذا هو الذي تنطبق عليه القاعدة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العبرة في جواز الإفتاء (أو إبداء الرأي هنا) هي في الاطلاع على التفاصيل، فلربما كان في ساحة الجهاد من هو قريب منها

مكانًا، ولكنه غير مطلع على التفاصيل التي يتخذ القرار بناءً عليها، بينما هناك من هو بعيد عنها مكانيًا وهو على اطلاع بالتفاصيل اللازمة لإبداء الرأي، فهذا لا يقال له (لا يفتي قاعد لمجاهد).

والسؤال الثاني الذي نقف عنده: من هو القاعد الذي لا يصح له أن يفتي للمجاهد؟

إذ البعض يعتبر كل من لا يحمل السلاح (قاعدًا)، وفي هذا الفهم ما فيه من الخلل، لقد ذكر الإمام الطبري في تفسيره أن (القاعدين) هم (المتخلفون عن الجهاد ...، المؤثرون الدعة والخفض والقعود في منازلهم).

ومعلوم – بداهة – أن الجهاد ليس في حمل السلاح فقط، فالطبيب الذي يعالج الجنود في الجيش مجاهد، والطباخ الذي يطعمهم كذلك، والعين الذي يزودهم بالأخبار مجاهد، والواعظ الذي يرفع معنوياتهم، والعالم الذي يفتيهم، كل أولئك وهم يتحملون قسطهم من الجهاد ويسدّون ثغرة من الثغرات مجاهدون وليسوا قاعدين.

والمشكلة عندما تشهر هذه القاعدة في وجه رجال أمضوا معظم أعمارهم في ساحات الجهاد، نعم قد تكون الساحات الخلفية المساندة، ولكن بدونها لم يكن للجهاد العملي أن تقوم له قائمة، فيتهمون بأنهم من القاعدين، مع أن القاعدين – كما أوضحنا – هم الذين آثروا الخمول والدعة، بينما هؤلاء دفعوا ضريبة مواقفهم، ولا يمتنون بهذا على أحد بل لله تعالى عليهم الفضل والمنّة.

أما السؤال الثالث في هذا السياق فهو: من هو (المجاهد) الذي لا يصح له (القاعد) الاعتراض على فتواه؟

(الفتوى) كما أسلفنا هي (إبداء الرأي في مسألة لبيان الموقف اللازم اتخاذه فيها).

ويجب أن يكون واضحًا أنه ليس كل من انطبق عليه لفظ (مجاهد)، سواء كان جهاده مباشرًا بحمل السلاح أم غير مباشر (بالدعم اللوجستي) يصلح لتؤخذ منه مثل هذه الفتوى، فالفتوى لا تؤخذ إلا من أهلها، وأهلها لا بد أن يتمتعوا بتأهيل علمي ومعرفة بالواقع تمكّنهم من بيان الرأي الذي ينبغي اتباعه.

أما أن يأتي (غُرّ) حمل السلاح، ولم يصل شواطئ العلم فضلًا عن أن يغوص في بحاره، وليست له في الواقع وظروفه وتوازناته كبير خبرة، بل هو لا يرى أبعد من أرنبه أنفه، ثم إذا نصحته أو وجهته قال لك لا يفتي قاعد لمجاهد، فَلَعَمري إن تلك إحدى الدواهي.

وكما قال أحد الإخوة الأفاضل ممن اکتوى بنيران النقد لنشره رأيًا له ينتقد فيه بعض إخوانه، وهذا الفاضل من المجاهدين وليس من القاعدين، فهاجمه كثيرون من السطحين بتلك العبارة، فكتب يقول:

”هذه العبارة من أكثر العبارات التي أضرت بالإسلام، فقد وكلت أمر الإسلام والجهاد لمجموعة من الشباب، وحرمت حركة الجهاد من الإطار الفكري والسياسي، وحتى الإطار الشرعي العميق، لذلك تحولت حركات الجهاد في كثير من البلدان إلى حركات صيدانية تم اختراقها وأذت المسلمين أكثر مما آذت غيرهم، لذلك يجب أن يفتي أصحاب الفتاوى الشرعية والسياسية والاقتصادية، سواء كانوا قاعدين أو مجاهدين، فالفتوى بحد ذاتها جهاد“.

ومع موافقتي لغالب ما قال، إلا أنني أعتقد أن الضرر حصل من سوء فهم هذه العبارة، لا منها نفسها.

عندما يجب كتمان الحق^(١)

في عالم الأفكار يظن البعض أن مجرد كون الفكرة صحيحة مستندة إلى أدلة تؤيدها كافٍ ليقوم بنشرها والترويج إليها، وعندما يقوم بذلك يواجه واقعًا صادمًا، يجد فيه أن عموم الناس ردّوا فكرته وهاجموها دون تكليف أنفسهم مجرد التفكير فيها، وهذا يستدعي منا التنبيه إلى أن (مجرد رؤيتك الشيء والفكرة حقًا ليس كافيًا لأن تنشره على عموم الناس).

أما كيف يكون ذلك؟

فإن هناك بعض الأفكار والتصورات انتشرت لدى عموم الناس نتيجة تربية خاطئة، أو نتيجة تركيز على ناحية معينة في الفكر، بحيث أصبح نشر ما يعارضها بشكل مباشر صادمًا لكثيرين مما يدعوهم لرفض الفكرة المطروحة دون تكليف أنفسهم إمعان النظر فيها.

والذي يريد نشر فكرة والترويج لها يجب أن يستهدف قبُول الناس لها، لا مجرد أن يطرح فكرته فينبذها الناس، ويعتبر أنه قد أدى ما عليه. ولنضرب أمثلة على لذلك؟

• في مجال الأفكار التي ترسخت نتيجة تربية فكرية خاطئة:

يمكن التمثيل بما نراه من استهجان الناس لأي رأي فقهي خارج عن المعتمد في المذاهب الأربعة المتبوعة بحيث يسارعون لإنكاره ورفضه، وذلك لأن الكثيرين تمت تربيتهم على أن الحق في المسائل الفقهية الخلافية لا يوجد خارج ما تبنته تلك المذاهب.

وحتى لا يُساء الفهم، أقول: (الغالب) أن الحق في المسائل الفرعية الخلافية لا يوجد خارج تلك المذاهب المستقرة، ولكن ذلك لا ينفي أن الرأي الذي

(١) نشر أصل هذا المقال في موقع (إشراقات) بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٨، وكذلك على صفحتي في الفيسبوك. إشراقات: <http://info.ishraqat.com/?p=1090>

يوافق الدليل (قد يكون) في قول تبناه مذهب من المذاهب المنقرضة، أو قال به بعض علماء السلف (علماء القرون الفاضلة الأولى).

وهذا يدعونا ويوجب علينا عدم التسرع في ردّ الرأي لاستغرابنا له، كما يدعو من يتبنى هذا الرأي أن لا يصدّم الناس به قبل أن يهد له.

● في مجال التركيز على ناحية معينة في الفكر أو السياسة

يمكن التمثيل بمسألة حكم (المفاوضات) مع العدو، فقد تمّ التركيز من الدعاة الإسلاميين منذ زمن طويل على مهاجمة فكرة المفاوضات مع العدو الصهيوني، وكانت تلك المهاجمة صحيحة من ناحية أن المفاوضات التي كانت – وما تزال – مطروحة تفتقر لأدنى مقومات النجاح، وهي أن تكون لدى المفاوض من طرف الفلسطينيين أوراق قوة بين يديه، فالمفاوضات دون أوراق قوة لن توصل إلا إلى التنازلات والدمار، وبالتالي فحكمها هو ضرورة الابتعاد عنها وعدم التلوث بها.

وعندما تتغير الموازين، ويصبح لدينا من أوراق القوة ما نستطيع عبره انتزاع بعض ما نريده عبر المفاوضات، كما حدث في التفاوض في صفقة وفاء الأحرار، يصبح للمفاوضات حكم آخر، لأنها يمكن أن توصلك لتحقيق أمر إيجابي لصالح قضيتك.

ولكن المشكلة التي تبرز هنا هي أن كثيرين ترسخ في أذهانهم رفض فكرة (المفاوضات) كفكرة مجردة، ولم ينتبهوا إلى أن المقصود رفض فكرة (المفاوضات) وأنت لا تملك أوراق قوة تستخدمها) وهي حالة مخالفة لحالة (المفاوضات ولديك ما يمكنك الضغط من خلاله).

ولذلك فأن تطرح الفكرة وتقول بجواز (التفاوض مع العدو) سيجعل كثيرين يرفضونها دون التمعن في الاختلاف بين الحالات، مع أنهم لو تمعنوا لوجدوا أن الرسول ﷺ فاض أعداءه مرارًا عديدة.

وحتى لا يساء الفهم أيضًا أقول: كلامي متعلق بالإطار النظري والفكري للمسألة، أما على أرض الواقع فلا زال شعبنا الفلسطيني لا يملك من أوراق القوة – للأسف – ما يمكنه من انتزاع حقوقه من أعدائه، وإن كان يمكنه – أحيانًا – تحقيق بعض الإنجازات الضيقة والآنية مثل تبادل الأسرى، وعليه فطرح فكرة التفاوض مع العدو في هذه الظروف ليس طرحًا مقبولًا ولا منطقيًا.

ولأن البعض منا لا يقبل فكرة إلا بدليل يشهد لهذه الفكرة من أقوال السلف الصالح أقول:

لقد فهم سلفنا الصالح هذه الفكرة، فكرة عدم كفاية كون الرأي حقًا للمبادرة لنشره، وحذرونا من الوقوع في فخ طرح الرأي قبل نضوج بيئة قابلة له، ومن ذلك:

- ما رواه البخاري في صحيحه عن عليٍّ رضي الله عنه أنه قال: (حَدَّثُوا النَّاسَ، مِمَّا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ).

وقد جاء في رواية أخرى (عند البيهقي) أنه قال (أَيُّهَا النَّاسُ؛ أَتَرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ حَدَّثُوا النَّاسَ مِمَّا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ)

وقد أخرج البخاريُّ هذا القولَ عن عليٍّ رضي الله عنه تحت عنوان (باب من خَصَّ بالعلم قومًا دون قوم، كراهية أن لا يفهموا).

- ما رواه مسلم في صحيحه تحت باب (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ) عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ، فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَبْلُغُ عَقْلُهُ فَهُمْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ).

- وقد روي عن عروة بن الزبير أيضًا أنه قال: (مَا حَدَّثْتُ أَحَدًا بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ قَطُّ لَمْ يَبْلُغْهُ عَقْلُهُ إِلَّا كَانَ ضَلَالًا عَلَيْهِ)

ما العمل إذًا؟ هل نترك نشر الفكرة الصحيحة لعدم قبول الناس لها؟

بالطبع ليس هذا هو المقصود، فنشر الأفكار الصحيحة واجب على أصحابها، ولكنّ حديثنا كله يدور حول كيفية إيصال الفكرة الصحيحة بطريقة لا تدفع الناس لرفضها دون التفكير فيها. والمطلوب أمران:

الأول: أن يتم نشر الأفكار الصحيحة المستندة إلى أدلة مقبولة عند أهلها الذين يستوعبونها، فالنهي في النصوص التي سقناها كان عن طرح الأفكار المستغربة على من لا تبلغ عقولهم إدراكها؛ إما لقصور في تأهيلهم العقلي أو العلمي، أو لعصبية ترسخت في نفوسهم تمنعهم من تقبل أي فكرة تخالف ما ألفوه.

وتبقى في الأمة فئة واعية لا تردّ فكرة إلا بعد تفحصها، وهؤلاء هم الذين يجوز، بل يجب، طرح الأفكار هذه عليهم، وهؤلاء هم المعوّل عليهم في تحقيق الأمر الثاني، والذي هو: تمهيد الأرضية لدى العامة لتقبل الفكرة التي لم يألّفوها قبل عرضها، وهذا التمهيد قد يحتاج فترة طويلة تختلف من حال لأخرى.

لقد ظلمت كثير من الأفكار الجيدة عندما لم يحسن أصحابها اختيار الوقت المناسب لطرحها وعرضها، وذلك لما ظنوا أن مجرد كون فكرتهم صائبة يكفي في دفع الناس لاستيعابها وقبولها، وفاتهم تأثر الناس بما ألفوه ونشأوا عليه، وهو التأثير الذي كان العائق الأكبر أمام أنبياء الله تعالى صلوات الله عليهم في نشر دعوتهم، إذ كان الناس يرفضون الاستماع لها لمخالفتها لما وجدوا عليه آباءهم.

لئلا نُسْقِطَ القدوات^(١)

أثار موضوع الانتقادات التي وجهت لتصريحات (عائض القرني) الأخيرة التي أعلن فيها اعتذاره عن مرحلة (الصحة الإسلامية) وإيمانه بالإسلام الذي نادى به (محمد بن سلمان) ولي عهد السعودية، أثارت تلك التعليقات الناقدة جدلاً بين أهل العلم والدعوة في الموقف منها.

البعض يرى أنه لم يكن ينبغي نشر هذه الانتقادات لأن نشرها سيؤدي إلى اهتزاز صورة العلماء أمام العامة، وضعف الثقة بهم، وإسقاط القدوات، وحرمان الناس من الاستفادة من علم ذوي العلم منهم.

ويرى آخرون نفس الرأي لمبرر آخر، وهو أن الواجب تجاه هؤلاء، وخصوصاً من كانت له سابقة خير وصلاح منهم، هو إحسان الظن بهم، إذ قد تكون تصريحاتهم نابعة عن إكراهٍ مُلجئٍ، وقد أباح الإسلام للمكره المضطر النطق بكلمة الكفر، فانتقادهم وجلدُهم بالسنةِ الناس وأقلامهم فيه ظلم لهم، وتقديمُ لسوء الظنِّ بحقهم.

ويرى فريق ثالث أن الواجب يقتضي التحذير من هؤلاء، لأنهم في مواقفهم يساهمون في إضلال الناس وصرْفهم عن طريق الحق، فيجب فضحهم وكشف زيفهم.

فما الموقف الصحيح من هذه القضية؟

الذي أراه أن نشر أخبار المواقف السلبية لهؤلاء العلماء والدعاة يتضمن عدداً من السلبيات وعدداً آخر من الإيجابيات، وكل فريق من أصحاب الآراء السابقة نظر إلى جانب من هذه السلبيات أو الإيجابيات، ونحن

(١) نشر أصل هذا المقال في موقع (إشراقات) بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٣، وكذلك على صفحتي في الفيسبوك. إشراقات: <http://info.ishraqat.com/?p=1306>.

معنيون بمقاربة نحاول من خلالها تحقيق الإيجابيات المنشودة، مع التخفيف - قدر الإمكان - من السلبيات الناتجة.

ولتقريب الصورة فلنتخيل (عملية النشر) هذه كـ (تناول الدواء) لمعالجة (مرض) ما، إذ - كما نعلم - لا يكاد دواءٌ يخلو من آثار جانبية سلبية ترافقه، ولكن الضرورة تفرض أحياناً تحمل هذه الآثار لعلاج المرض، ويمكننا من خلال هذه الصورة المتخيلة لمقارنة عملية (النشر) مع (تناول الدواء) أن نذكر في نقاط أهم الملاحظات التي قد تساعد على استجلاب الإيجابيات المنشودة وتحقيق المصالح المرجوة، وتقليل السلبيات التي نخشاها، وإبعاد المفاسد التي نخافها.

أولاً: ليس بالضرورة أن نتناول الدواء كلما أصابنا الألم، إذ لو كان بالإمكان تجاوز الوجع والمرض دون الاضطرار لاستخدام الدواء فهذا هو الخيار السليم.

وهكذا؛ فليس بالضرورة أن نلاحق كل موقف سلبي سقط فيه عالم أو داعية في هفوة أو زلّة، فبعض الزلات لم تنتشر بين الناس، ولم يعرفوها، ومسارعتنا لنشر انتقاد لها سيتضمن نشر خبرها لكثيرين ممن لم يكونوا قد سمعوا به، بينما في بعض الحالات، كحالة (القرني) في تصريحاته الأخيرة، والتي كانت في برامج تلفزيونية منتشرة، واحتفى بها أعداء الإسلاميين وتناقلوها واعتبروها أمراً جديراً بالإشادة به، لا يمكن لأهل العلم والدعوة أن يسكتوا عن بيان الموقف الصحيح من مثل هكذا تصريحات ومواقف.

ثانياً: إذا تسبب تناول دواء ما بآثار جانبية سلبية، مثل أن يسبب نقص نوع من أنواع الفيتامينات في الجسم، وكنا نستطيع علاج هذه الآثار، عبر تعويض هذا النقص في الفيتامينات، فإن ذلك واجب لا ينبغي تركه.

وهكذا، فلا شك أن نشر مثل هذه المواقف السلبية لهؤلاء العلماء سيؤثر

على صورة أهل العلم عند الناس، وقد يجعلهم ينفرون من كل العلماء، وهذا تأثير جانبي سلبي لا يمكن إنكاره، ولكن علاجه ممكن، وذلك عبر نشر المواقف الإيجابية للعلماء الربانيين حتى تكتمل الصورة، مع بيان أن العلماء الربانيين الصادحين بالحق كثرة متوافرة، وإن غاب صوتها بسبب طغيان الطغاة، ولذلك فينبغي لكل كاتب ينتقد سلبيات (المتخاذلين) أن يذكر في أثناء كلامه بالصورة الأخرى للعلماء لئلا ينفر الناس من العلماء ككل، بل إن التركيز على مواقف الثبات للعلماء الربانيين يجب أن يأخذ مساحة أكبر، لأن الجهة الوحيدة التي تنشر مواقفهم هي من يؤمن برسالتهم من أهل العلم والدعوة، بينما تعمل وسائل إعلام السلطة في الدول كلها على محاربة أخبارهم والتعقيم عليها.

ثالثًا: ولئلا نظلم من قد يكون صالحًا في نفسه، ولكنه مكره مضطّر لما قام به، فقد يكون من الجدير الإشارة إلى احتمالية التعرض للإكراه، والتذكير بسيوف الطغاة المسلطة على الدعاة، وإن كان ذلك لا يجدي في الحالات التي يكون من الواضح فيها أن عامل الإكراه مستبعد، كحالة المدعو (وسيم يوسف) في الإمارات.

رابعًا: ولأننا لسنا نملك الحكم على ما في قلوب الناس، ولأننا لا يجوز لنا إصدار عليهم الأحكام بدخول الجنة أو النار، إذ علم ذلك عند الله تعالى وحده، فالواجب لمن ينتقد تصرفات هؤلاء أن لا يصدر عليهم الأحكام النهائية بدخول النار أو سوء الخاتمة، بل يدعو لهم بالهداية والصلاح، إذ صلاحهم ورجوعهم إلى الحق فيه خير للأمة والناس.

الذي أراه أننا لو أخذنا بهذه الضوابط عندما يكون هناك موقف (سلبي) من أحد الدعاة أو العلماء فسنحقق الجزء الأكبر من الإيجابيات التي نريد، مع تجنب أكبر قدر من السلبيات التي نخشى.

الحرب الناعمة

الأقوياء في هذا العالم يعملون على ترويج رؤاهم وأفكارهم عبر أدوات عديدة، صار من أهمها استخدام الفن في ذلك.

(الأتراك) أنتجوا عدة مسلسلات تاريخية، منها مسلسل (قيامه أرطغرل)، نجحوا من خلالها في استقطاب المتابعين في الوطن العربي وترويج فكرة أن الدولة العثمانية كانت امبراطورية عظيمة تدافع عن الإسلام وفتحت أراض شاسعة، وتقريب رموزها التاريخية للناس كنماذج بطولية.

وفي المقابل ستعرض (مصر) بدعم وتمويل من (الإمارات) و(السعودية) مسلسلاً كلفهم إنتاجه نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي، اسمه (ممالك النار) يتناول الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية والتي أدت إلى سيطرة السلطان العثماني (سليم الأول) على الشام ومصر، وتظهر العثمانيين كـ (غزاة محتلين) يستحلون الدماء والأموال، ويظهر السلطان المملوكي الأخير (طومان باي) كبطل قاوم هذا الاحتلال وقدم روحه ثمناً لذلك.

لقد أصبح الفن، وهو من أدوات المواجهة الناعمة، واحداً من الأسلحة المهمة في المواجهات السياسية بين الدول، وكل طرف منها يقدم التاريخ من وجهة نظره، لاستقطاب المؤيدين، وترويج صورة مشرقة له.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة:

أين الحركات الإسلامية وعموم التيار الإسلامي عن استخدام (الفن) في هذا الصراع الحضاري؟

ألا يدرك حملة دعوة الإسلام أن غيابهم عن هذه الساحة من ساحات المواجهة سيحرمهم من عرض وجهة نظرهم في القضايا الفكرية والسياسية والتاريخية التي تعالجها تلك الأعمال الفنية؟

قد يقول البعض: وأين للإسلاميين القدرات التي تملكها الدول؟ وهل

يستطيعون مجاراتها، وقد ذكرت لنا أن المسلسل المصري الإماراتي تكلف (٤٠) مليون دولار؟

فأقول: ليس مطلوباً من الإسلاميين أن يدفعوا من ميزانياتهم الهزيلة لإنتاج أعمال فنية، إذ يمكنهم تشجيع شركات إنتاج عاملة من تلك التي تسعى للربح، وتقتنص الفرص إن رأتها سانحة، وذلك عبر تقديم أفكار لأعمال تقنع تلك الشركات بأنها ستستفيد منها مادياً، وما نموذج مسلسل (عمر بن الخطاب) عنا ببعيد.

وقد يقول البعض: إن الإسلاميين أنتجوا أعمالاً درامية ناجحة، ويضربون لذلك أمثلة.

فأقول: أغلب الأعمال التي قدمها الإسلاميون نجحت في أوساطهم فقط، ولأنهم أحبوا مضامينها فتغاضوا عن سوء الأداء الدرامي فيها، ونحن لسنا بحاجة لمادة فنية نقدمها لمن هم معنا وفي صفنا من المقتنعين بالفكر الإسلامي، والذين تربوا عليه، فهؤلاء لا يغير ولاءهم، في الغالب، مسلسل أو فيلم، ولكن المطلوب خطاب إعلامي فني موجه للمستقلين ولمؤيدي الفكرة الإسلامية المنطلقين من عاطفة بحتة، وهؤلاء هم الذين تؤثر فيهم كثيراً مثل تلك الأعمال، وهم يبحثون عن الجميل والممتع فيها بشكل أساسي، ويأتي انتباههم المباشر للمضمون ثانوياً عند الاختيار، وإن كانوا يتأثرون به بشدة إذ تنزع الأفكار التي تروجها تلك الأعمال في عقولهم الباطنة.

ماذا على الإسلاميين لو شكلوا هيئة غير حزبية تضم عدداً من الفنانين الملتزمين والأدباء الواعين، والمفكرين المنفتحين، وتكون مهمتها فقط التفكير في أعمال فنية ودرامية للترويج للفكرة الإسلامية، والبحث عمّن يتبنى إخراجها لأرض الواقع.

وأزيد على ذلك نقطة في موضوع التمويل:

لقد كان الرسول ﷺ يعطي للمؤلفة قلوبهم من الزكاة والغنائم، وهم قوم كان لهم تأثير في مجتمعهم بسبب مكانتهم الاجتماعية، وقد كانوا في تلك الأيام من شيوخ القبائل، وهذه الأيام فإن الأدباء والفنانين ممن لهم تأثير في مجتمعاتهم، ليس بسبب مكانتهم الاجتماعية، بل بسبب ما يقدمونه من أعمال فنية وأدبية، أفلا يتسع الفقه الإسلامي لاعتبار استقطاب هؤلاء من باب تأليف القلوب لتقريب متابعي هؤلاء من الفكرة الإسلامية.

الصديق الجاهل

إحدى مشكلات الحركة الإسلامية على فضاءات وسائل التواصل الاجتماعي أن بعض النشطاء من المتعصبين جهلاً والذين يتعاملون مع منشورات المخالفين بطريقة فجّة فظة ليس فيها أدب ولا خلق، بل هي استنساخ عما يفعله الذباب الإلكتروني لبعض الجهات والدول، هؤلاء يظهرون للناس – من كثرة مشاركاتهم وسرعة ردودهم – على أنهم الممثلون لهذا التيار الفكري النقي، بينما أغلبهم – فيما نعلم – لم يكن يوماً قد التحق بصفوف الحركة أو تربى في محاضنها، بل هم مؤيدون متعاطفون في أحسن أحوالهم، وفي نفس الوقت فإن الذين يعرفون الحقائق وأن فلاناً سبق وانتمى أو لم يسبق له الانتماء ليس بوسعهم إلا الصمت مقهورين، يسوؤهم أن يتحدث هؤلاء باسمهم ولا يملكون أن يقولوا لهم اصمتوا.

فيا رب رحمتك، أرى أن الكورونا أهون عليّ من هؤلاء.

الخطأ المغفور

(لو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه، لما سلم معنا أحد).

هذه العبارة قالها الإمام الذهبي في ترجمة الإمام (محمد بن نصر المروزي) الذي وصفه ابن حبان بأنه «كان أحد الأئمة في الدنيا ممن جمع وصنف وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف وأكثرهم صيانة في العلم»، ووصفه الحاكم النيسابوري بـ «الفقيه العابد العامل إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»، وقال عنه الخطيب البغدادي: «وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة، ومن بعدهم في الأحكام»، أما ابن الصلاح فقد وصفه بأنه «أحد من استبحر في علمي الفقه والحديث، وجمع بين فضيلتي الإمامة والديانة»^(١).

(محمد بن نصر) هذا رحمه الله، كان له قول في بعض مسائل العقيدة خالف فيه عددًا من علماء عصره، حتى قال الحافظ (ابن مندة) عنه: "وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمة خراسان والعراق".

وعندما نقل الذهبي - في سير أعلام النبلاء^(٢) - قول ابن (مندة) عن (ابن نصر) عقب عليه بالقول: "الخوض في ذلك لا يجوز" يعني ما خاض به (محمد بن نصر)، ولكنه عقب على ذلك بقوله: "ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي

(١) وردت هذه الأقوال في: الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، تاريخ نيسابور، ص ٥٨، ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ)، الثقات، ٩/ ١٥٤، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد (تحقيق د. بشار)، ٤/ ٥٠٨، ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، طبقات الفقهاء الشافعية، ١/ ٢٧٧.

(٢) الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء (ط الرسالة)، ١٤/ ٣٩.

الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة».

الفكرة:

أنه لا يخلو عالم من زلة، ولا قائد من الوقوع في الخطأ، ولا داعية من هفوة، فهي طبيعة البشر الذين من صفتهم النقص وعدم الكمال، ولا حرج في انتقاد زلة العالم أو القائد أو الداعية وبيان خطئه مع التزام الأدب وحسن الخلق، وعدم نسيان الجوانب الإيجابية لذلك الشخص، وإلا – فكما قال الذهبي – فلن يسلم لنا أحد من أهل العلم والفضل، ولنتعلم من الأدب الذي أدبنا به سيدنا رسول الله ﷺ الذي عندما سمع بعض أصحابه وقد لعن صحابياً كان قد جلده النبي ﷺ لشربه الخمر – لاحظوا: لشربه الخمر وليس لاجتهاده في مسألة علمية أخطأ فيها – فقال: (اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به)، فوجههم الرسول ﷺ للنظر إلى الجانب الإيجابي لذلك العاصي، فقال: (لا تلعنوه، فوالله إنه يحب الله ورسوله).

الله سددنا واهدنا واسترنا وحسن أخلاقنا.

الإسلاميون ومزالق المشاركة السياسية^(١)

اختلافُ النهار والليل يُنسي اذكرا لي الصُّبا وأيّامَ أنسي

يبدو أن ما قاله (أحمد شوقي) في بيته السالف ينطبق على ممارسة (الإسلاميين) لنشاطهم السياسي، ولذا كان الواجب علينا أن نديم التذكير بالأساسيات لئلا ينسينا اختلاف الليل والنهار ما الذي نريده ونسعى لتحقيقه.

لقد أصبحت - في بعض الأحيان - أشك في نفسي وفي فهمي لما تريده الحركة الإسلامية من نشاطاتها، فقد نشأنا وتربينا على شيء، وما ألحظه في كثير من المواقع يخالف ما كنت - ولا زلت - أعتبره من الأساسيات والمبادئ. الذي نشأنا عليه أن هدف الحركة الإسلامية هو (استئناف الحياة الإسلامية) ويكون ذلك عبر عمل لا يعرف الوهن والكلل سعياً من البدء بإنشاء الفرد المسلم الذي يحمل هذه الفكرة وصولاً إلى إعادة الخلافة الإسلامية واستعادة ريادة العالم، والأصل أن تكون كل النشاطات التي تمارسها الحركة خلال مسيرتها خادمة لهذا الهدف ساعية لتحقيقه، وينبغي الانتباه إلى أن بعض النشاطات تساهم في الاقتراب من الهدف إن مورست بمستوى معين، ولكن ممارستها بعشوائية وبلا انضباط تعيق ذلك السعي، فهي كالدواء للمريض، إن أخذ وفق الجرعات المطلوبة أفاد، وإلا فضرره كبير.

وهنا نأتي للمشاركة في الأنظمة السياسية الحاكمة في بلادنا عبر البرلمانات والحكومات، لنرى هل ساهمت في تقريبنا من الهدف أم أنها أضاعته من خارطة طريقنا؟

(١) نشر أصل هذا المقال في موقع (إشراقات) بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٢٠٢٠، وكذلك على صفحتي في الفيسبوك، ونشرته منصة (صوتكم) على الفيسبوك بتاريخ ٨ / ١ / ٢٠٢١.

إشراقات: <http://info.ishraqat/?p=١٥٥٩٢>

وحتى نستوعب الأمر على حقيقته يجب أن نكون واعين لأمرين اثنين؛ أولهما طبيعة الأنظمة التي نشارك فيها، والثاني الهدف من المشاركة. بالنسبة لـ (طبيعة الأنظمة) فالذي أعلمه أن النقاشات الفكرية والفقهية التي كانت تدور في أروقة الحركة الإسلامية بين المؤيدين والمعارضين للمشاركة السياسية في مؤسسات تلك الدول كانت تحاول الإجابة – فقهياً وفكرياً – على سؤال يتعلق بـ (حكم المشاركة في أنظمة الحكم الجاهلية)، مع التنبيه إلى أن وصف أي نظام حكم بأنه (نظام جاهلي) لا يستلزم تكفير القائمين عليه كأشخاص، بل هو وصف لكون ذلك الحكم لا يطبق منهج الإسلام، وذلك كما وصف الرسول ﷺ أبا ذر رضي الله عنه بأنه (امرؤ فيه جاهلية) بسبب خطابه العنصري لبلال بن رباح حين قال له يا ابن السوداء.

فيجب أن لا يغيب عنا أنها أنظمة جاهلية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أنظمة الحكم هذه – التي تسيطر على بلادنا – ليست أنظمة ديمقراطية حقاً، إذ قد يكون النظام (جاهلياً)، ولكنه (ديمقراطي) يقبل الاحتكام لاختيارات الناس، أما أنظمتنا فهي تجمع إلى جاهليتها الديكتاتورية، فلا تقبل من الآراء إلا ما يوافق أهواءها، ولو كان رأي (٩٩ %) من أبناء شعبها مخالفاً لها، وهي مستعدة لمصادرة حرية التعبير، ومنع وصول مخالفينها إلى سدة الحكم ولو اضطرت لسفك دماء أبناء شعبها.

إنّ فهم هذه الطبيعة لهذه الأنظمة مهم لمن يريدون المشاركة فيها ليدركوا الحدود المسموح لهم بالتحرك فيها في ظل تلك المشاركة.

أما بالنسبة لـ (الهدف من المشاركة) فهو يتحدد بناء على فهمنا لطبيعة الأنظمة، فإذا كنا ندرك أن هذه الأنظمة لن تسمح مطلقاً لمخالفها بالوصول إلى سدة الحكم، ولن تسمح بتغيير الدستور بما يتوافق مع برامج وطموحات الإسلاميين، ولو اضطرت لسفك دمائهم كما فعلت ولا تزال، فإن من العبث والسذاجة أن نظن أن مشاركتنا يمكن أن توصلنا لتحقيق

هدفنا المتمثل في (استئناف الحياة في ظل نظام إسلامي وخلافة راشدة)؛ لأن من يسمح لك من تلك الأنظمة بالمشاركة يضع محددات تعيق سعيك، وهو يريد من مشاركتك معه تدجينك واستئناسك، وعندما يشعر أنك ستشكل خطرًا عليه بتغيير قواعد اللعبة ومحاسبتها على جرائمه سيقلب لك ظهر المجنّ ويكشر عن أنيابه، وستجد الزنازين وأعواد المشانق جاهزة لاستقبالك.

بالطبع فإن البعض سيقول: ما دام الأمر كذلك فما هي فائدة المشاركة؟ وسيزعمون أن الأفضل عدمها لأنها لن تحقق الهدف النهائي الذي نريده. والذي أزعمه أن كلامهم ليس صحيحًا، فالمشاركة قد تكون لازمة في بعض الأحيان، ولكن المهم فيها أن نحدد ماذا ينبغي أن يكون الهدف من المشاركة؟ وهل يمكن أن تكون المشاركة ذات فائدة؟

ولننَّعد إلى مثال الدواء للمريض، فهناك بعض الأدوية قد يحتاجها المريض وهي لا تعالج مرضه بشكل مباشر، فقد يحتاج دواء يعزز مناعة جسمه، مع أن مرضه لا يتعلق بالمناعة مباشرة، ولكن تعزيز مناعة جسمه يساعده في مقاومة المرض، وهكذا فمع الإدراك بأن المشاركة لن تحقق الهدف النهائي فإنها في بعض الحالات قد تساعد في تحقيقه، ذلك أن المشاركة تحقق فوائد من نوع: توفير حصانة لبعض رموز الحركة ليتحركوا بين الناس وينشروا فكرهم، وتوفر منبرًا للحركة لتعريف الناس بها، وقد تساهم المشاركة في تقليل الباطل والفساد الذي يسعى النظام لنشره بين الناس، وقد تساهم في منع النظام من استئصال الحركة، أو تصعب عليه ذلك، وهناك العديد من الفوائد، ولكنها كلها فوائد فرعية وليست أساسية، ولكنها - كما أسلفنا - كالدواء للمريض، إن تناوله وفق خطة علاجية أفاده، وإلا كان سببًا لقتله.

مشكلتنا التي نعاني منها - فيما ألاحظ - أن كثيرين من أبناء الحركة الذين يخوضون غمار السياسة نسوا أو جهلوا أو غابت عنهم النقطتان الرئيستان

للمشاركة، وهي فهم طبيعة الأنظمة، وتحديد الهدف من المشاركة، فصاروا يظنون أنهم لاعبون رئيسون في لعبة السياسة في دولهم، وأن لهم تأثيراً قد يقودهم لتحقيق أهدافهم، أو أن أهدافهم - وهذه معضلة كبرى - قد غابت عنهم وصار العمل تحت سقف النظام الذي يعيشون في ظله هو غاية طموحهم، وتناسوا أنهم كانوا يسعون لريادة العالم لا لإصلاح هنا أو هناك.

نحن بحاجة إلى وقفة لمراجعة الذات، ونحن بحاجة إلى أن يعلي أصحاب الفكر والفقه أصواتهم ليردوا التائبين عن الصراط ويذكروهم إلى ماذا يسعون، وما هي طريقتهم لتحقيق أهدافهم، حتى لا تصبح (الوسائل) التي كنا نستخدمها لتقريبنا من الهدف أهدافاً بحد ذاتها، وإلا فهذا فراق بين منهجين.

الطاعة في المَكْرَه^(١)

عندما جاءت الأحاديث النبوية الشريفة أمرَةً بالطاعة لأولي الأمر ركزت على أن تكون هذه الطاعة في «العسر واليسر» وفي «المنشط والمكره»، وذلك أن أغلب القضايا التي وجدت لأجلها الإمارة - إن لم يكن كلها - هو القضايا الخلافية التي تتباين فيها الاجتهادات.

فمواضع الإجماع والاتفاق لا تحتاج إلى قيادة أو إمارة لتنفيذها، لأن الإنسان يندفع لتنفيذها - غالبًا - بإرادته الحرة ووفق قناعاته، أما المشكلة والتي لا تحل إلا بوجود الإمارة الرافعة للخلاف فهي في المواضع الاجتهادية التي تختلف نظرات الناس لها، وهذه المواضع الاجتهادية يميل الناس فيها إلى التشبث بما يرونه صوابًا، فالنزول عن الرأي الشخصي و القناعة الذاتية لأجل آراء الآخرين وقناعاتهم صعب على النفس، ولذلك جاءت الأحاديث الشريفة حاثَّةً على الطاعة في هذه المواضع الخلافية التي يشعر فيها المرء بـ «عسر» الطاعة، وأنها تحتاج أن «يُكره» نفسه عليها.

لو تخيلنا أن الواحد منا لا يريد أن يطيع إلا فيما هو مقتنع به، فما فائدة وجود التنظيمات والمؤسسات؟! وما فائدة وجود الأمراء ومجالس الشورى؟!

لم يأت التصريح من النبي ﷺ بعصيان الأمير إلا في حالة واحدة، وهي أن يأمر بمعصية، وليست أي معصية، بل أن يأمر بمعصية ظاهرة ليست أمرًا اجتهاديًا خلافيًا، ولذلك كانت القاعدة الأصولية تقول أن رأي الإمام يرفع الخلاف فيما ليس فيه نص وفيما مجاله الاجتهاد، ومعنى رفعه للخلاف انه يجعل الحكم واحدًا ملزمًا للجميع، فلا يسوغ معه - أي رأي الإمام - وقياسًا عليه رأي التنظيم عند انعدام الإمام، لا يسوغ معه أن يطبق المرء رأيه الشخصي أو قناعته الذاتية.

(١) نشرت هذه الخاطرة في مدونتي الشخصية بتاريخ (٢٠١٠ / ٦ / ٣٠)

مدونتي: <http://com.blogspot.easajabary/06/2010/blog-post.html>

المجتمع المثالي ليس ملائكيًا^(١)

البعض يظن أن المجتمع المثالي الذي نسعى إليه يجب أن يكون خاليًا من الأخطاء، فكأن كل من فيه ملائكة معصومون، ولعل هذه الفكرة الخاطئة نتجت عن أسلوب التربية الفكرية والثقافية التي لجأ إليها مربونا، ليس في هذا العصر فقط، بل منذ قديم الزمان، وذلك في الصورة التي نقلوها لنا عن مجتمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

لقد دأب كثير من العلماء والمربين عندما ينقلون صورة المجتمع الذي عاش فيه الرسول الكريم ﷺ وصحابته الأطهار رضي الله عنهم على نقل الجانب المشرق من ذلك المجتمع مع إهمال كلي للسلبات التي كانت موجودة لدى بعض أفرادهم، وحتى هذه السلبات عندما كانت تُذكر كان يصحبها تبرير يخرجها من الإطار السلبي كليًا، وفي كثير من الأحيان يكون التبرير متكلفًا بشكل ظاهر لأولي الألباب، نعم لقد كان مجتمع الصحابة مجتمعًا مثاليًا بكل ما في الكلمة من معنى، وكان مجتمعًا ارتقى فيه الناس إلى مستويات لن يصلوا إلى مثلها مطلقًا كمجتمع، وقد جعله الله كذلك وأعانهم بتوفيقه على الوصول إلى هذه المراقي العليا ليوجد لنا على الأرض نموذجًا نسعى للسير على نهجه، ومجتمعًا نعمل على الاقتداء به.

ولكن هذه «المثالية» في ذلك المجتمع لم يكن من عناصرها أنه مجتمع خالٍ من الأخطاء أو المخطئين، لقد كانت ميزة ذلك المجتمع المبارك أن نسبة الأخطاء أو المخطئين فيه كانت قليلة، ولكنها - مع ذلك - كانت موجودة، وإلا لما كان مجتمعًا بشريًا، فالبشر من طبيعتهم أنهم يخطئون.

(١) كُتبت هذه الخاطرة في سجن النقب، قسم ب٧، غرفة ٢٦، بتاريخ (١٣ / ٦ / ٢٠٠٩)، ونشرت على مدونتي بتاريخ (١٥ / ٧ / ٢٠١٠).

مدونتي: <http://com.blogspot.easajabary/07/2010/blog-post.html>

وكان مما يميز ذلك المجتمع كذلك أن كثيراً من المخطئين الذين كانوا فيه كانوا مثاليين في تعاطيهم مع الخطأ الذي يقعون فيه، فكانوا سريعي الأوبة إلى الصواب.

ومع ذلك كان في ذلك المجتمع مخطئون مصرون على أخطائهم، كما في كل مجتمع، وإن كانوا - كما أسلفت - قلة قليلة.

انظر معي إلى قصص مشهورة للعصاة في ذلك المجتمع، وأنا عندما أتحدث عن هؤلاء لا أتحدث عن فئة المنافقين التي كانت موجودة تبطن الكفر وتظهر الإيمان، ولكنني أتحدث عن مسلمين مؤمنين، كان منهم ماعز والغامدية^(١)، وكلاهما وقع في خطيئة الزنا وهو محصن، وهي فاحشة كبيرة، ولكن مثاليتهما كانت متمثلة في التوبة وإصرارهما على التطهر من الخطيئة في الدنيا خوفاً من عقاب الآخرة.

ولكن في المقابل كان في ذلك المجتمع تلك المرأة التي لاعنّها زوجها في الزنا، وكانت قد زنت، ولما جاء دورها لتشهد أنه من الكاذبين وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، وخوّفها الصحابة من أن تؤدي هذه الشهادة إن كانت قد زنت فتنال غضب الله، ترددت، ثم كان خوف «الفضيحة» عندها أكبر من خوفها من غضب الله، وسمعوها تقول: «لا أفصح قومي اليوم»، وحلفت على براءتها وهي كاذبة^(٢)، وهذه تختلف عن ماعز والغامدية في أنها لم تبادر للتطهر من الذنب.

وكان في ذلك المجتمع تلك المرأة المخزومية التي سرقت وقطع رسول الله ﷺ يدها، وقد جاء في بعض الروايات أنها - بعد ذلك - تابت وحسنت

(١) حديث ماعز مروي في عدة كتب، منها: صحيح مسلم، ح ١٦٩٥، سنن أبي داود، ح ٤٤١٩، سنن الترمذي، ح ١٤٢٨، وهو في صحيح البخاري، ح ٦٨٢٤ مختصراً. أما حديث الغامدية فهو في عدة كتب أيضاً منها: صحيح مسلم، ح ١٦٩٥.

(٢) قصتها في صحيح البخاري، ح ٤٧٤٧.

توبتها^(١).

وكان في ذلك المجتمع أولئك الذين خاضوا في عرض السيدة عائشة رضي الله عنها، وأقيم عليهم حدُّ القذف، وهؤلاء الذين جلدوا الحدَّ كانوا - ثلاثتهم - من المؤمنين وليس فيهم منافق، فقد كانوا: حسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ، والذي كان يقول له: « اهجهم وجبريل معك »^(٢)، وكان منهم مسطح بن أثاثة، وهو من أهل بدر، وما أدراك ما أهل بدر، قال الله لهم: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، وكان منهم حمنة بنت جحش، أخت أم المؤمنين زينب رضي الله عنها، وابنة عمة المصطفى ﷺ، ومع ذلك فقد وقعوا ثلاثتهم في خطيئته القذف.

وكان في ذلك المجتمع الذين هربوا من المعركة في «أحد»: فقال الله عنهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ثم من الله عليهم بالعفو بعدها.

وكان منهم من وصفهم الله بأنهم ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢].

وكان منهم الصحابي البدري الذي كان كثيراً ما يؤتى به سكراناً فيجلده الرسول ﷺ الحدَّ، ثم لما لعنه أحدهم قال له الحبيب المصطفى ﷺ: (لا تلعه فإنه يحب الله ورسوله)^(٣).

هذه نماذج، ويوجد غيرها، لرجال ونساء كانوا من الصحابة، ومع ذلك فلم يكونوا معصومين، بل كانوا يقارفون الأخطاء، وكما أسلفت فإن عظمتهم

(١) قصتها في صحيح البخاري، ح ٣٤٧٥، ح ٣٧٣٣، ح ٦٧٨٨، صحيح مسلم، ح ١٦٨٨، وذكرت توبتها في رواية صحيح مسلم.

(٢) صحيح البخاري، ح ٣٠٤١.

(٣) ((رواه البخاري، ح ٦٧٨٠، وغيره، واللفظ هذا عند البزار في مسنده، ح ٢٦٩.

كانت في أن أغلبهم كانوا ذوي حساسية للذنب، فإذا قارفوه سارعوا إلى التوبة، وكان لديهم من الحسنات ما يحو تلك الذنوب التي لا يكاد يخلو منها بشر، وعظمة المجتمع كمجتمع كانت أن نسبة العصاة فيه كانت قليلة.

المشكلة التربوية التي نعاني منها أن البعض عندنا يرى أن المجتمع المثالي يجب أن يكون خاليًا من الأخطاء، ويفترض أن مجتمعنا - مجتمع الحركة الإسلامية - كذلك، ثم عندما يرى بعد احتكاكه بالناس أن مجتمعنا لا يخلو من هذه الأخطاء يصاب بصدمة تفقده الثقة بهذا المجتمع لافتراضه انه فقد المثالية التي يتصف بها، نعم إن مجتمعنا مجتمع مثالي، بكل ما في الكلمة من معنى، ولكنه ليس مجتمعًا مثاليًا، هذه حقيقة يجب أن ندركها، ونربي عليها عناصرنا، ليعرفوا كيف يتعاملون مع الأخطاء التي يقعون فيها أو يواجهونها لدى الآخرين.

والحمد لله أولاً وآخراً.

ليس كالميت بين يدي الغاسل ... ولكن^(١)

كثيراً ما يستخدم علماء التربية والسلوك المسلمون عبارة يقولون فيها: «على المرید أن يكون بين يدي شيخه كالميت بين يدي الغاسل»، وهم يستخدمون هذه العبارة للدلالة على المبالغة في الطاعة المطلوبة من المرید أو التلميذ تجاه شيخه وأستاذه ومرشده.

البعض يحتجون على هذا العبارة، ويزعمون أنها تخالف أصول الشرع، تلك الأصول التي قررت أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وهم يفترضون أن هذا النوع من التربية يفترض فيه أن يطيع المرید شيخه حتى لو أمره بمعصية، والذين يقفون هذا الموقف ينطلقون من نظر ظاهري بحث ومن رؤية مداها قصير، وذلك لأمرين اثنين، هما:

أولهما: أنهم لا ينتبهون إلى أن هذه العبارة سبقت للمبالغة في الطاعة، وليس المقصود منها حقيقتها، ولغة العرب تحوي أشياء من هذا القبيل، يفهم منها السامع أن المقصود ليس حرفية اللفظ وإنما الإشارات التي يتضمنها، ولعل من أبرز ما يدل على أن حقيقة اللفظ لدى علماء التربية والسلوك الذين يستخدمون هذا العبارة غير مراد هو أنهم أنفسهم، والمقصود هنا العلماء الربانيون، تكلموا بعبارات تقيد إطلاق هذه العبارة، منها مثلاً قول أبي سليمان الداراني الذي يروي عنه الجنيد، وهو: «رُبَّمَا يقع في قلبي النكتة من نكت القَوْم أياماً فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة»^(٢)، وقول الشافعي، رحمه الله تعالى: «إذا رأيتم

(١) كتبت هذه الخاطرة في سجن النقب، بتاريخ ١ / ١ / ٢٠١٠ م، ونشرت على مدونتي بتاريخ (٣٠ / ٧ / ٢٠١٠ م).

مدونتي: <https://com.blogspot.easajabary/07/2010/blog-post.html>.

(٢) الرسالة القشيرية، ١ / ٦١، ومن معاني (النكتة) - كما جاء في المعجم الوسيط، ٢ / ٩٥٠ - «الفكرة اللطيفة المؤثرة في النفس والمسألة العلمية الدقيقة يتوصل إليها بدقة وإنعام فكر».

الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء، فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة^(١).

الأمر الثاني: أنهم ينسون أو يتناسون أن علماء التربية هؤلاء وضعوا شروطًا للمرشد والشيخ الذي يجوز للمريد أن يتلمذ على يديه، ومن أهم هذه الشروط تمتعه بالعلم والتقوى، وهما مكوّنان لا يسمحان لمن اتصف بهما أن يأمر بشيء يخالف شرع الله.

ومع ذلك، ولئلا تفهم العبارة فهمًا سقيمًا، أو يُساء استخدامها من قبل أناس يفهمونها على حرفيتها، لا على مدلولاتها المجازية المقصودة، أو من أناس يلجؤون للسلوك على أيدي شيوخ يفتقدون العلم أو التقوى أو كلا الأمرين، فإني أرى أن نستخدم العبارة التالية: «على المريد أن يكون بين يدي شيخه كالمريض العاقل بين يدي الطبيب الخبير الذي يثق به وبعلمه»، ويمكن أن نزيد فيها فنقول: «كالابن المريض العاقل بين يدي أبيه الطبيب الخبير».

وهذا التصوير يتضمن الفائدة المرجوة من تلك العبارة مع التحذير من ما قد يشوبها من سوء الفهم.

إن المريض إذا كان عاقلًا لبيًّا، وذهب للعلاج عند طبيب مشهور بالخبرة والعلم والثقة، والمريض يعرفه ويثق به وبعلمه، ثم نصحه الطبيب بأي نوعٍ من العلاج فإنه سيستجيب له ويسير وفق توجيهاته، ولن يعترض عليه إلا إذا كان العقل الذي يتمتع به هذا المريض يؤكد له أن في الأمر خللاً ما، فما بالك إذا كان الطبيب أبًا للمريض، وهذا يتضمن مزيدًا من الشفقة والرحمة والعناية، فإنه في هذه الحال لو طلب منه أخذ أي علاج فسيجد نفسه مطمئنة لذلك، حتى لو كان العلاج بتر طرف من أطرافه

(١) البداية والنهاية لابن كثير، ١٧/ ٣٩٠.

خوف أن يسري المرض إلى باقي الجسد، وهكذا ينبغي أن يكون المرید بین یدی شیخه، بشرط أن يكون الشيخ هو الشيخ المتمتع بالصفات التي يشير إليها أهل العلم والسلوك.

إن الذي ندعو إليه أن يكون السالك مطيعًا لقادته ومربيه ومعلميه، ولكننا نريد طاعته أن تكون (طاعة مبصرة) لا (طاعة عمياء)، وصاحب (الطاعة العمياء) حاله كحال (الميت بين يدي الغاسل) - بمعناها الحرفي لا المجازي - فهو فاقد للقدرة على الاستقلال بالفعل، بينما صاحب (الطاعة المبصرة) حاله كحال المريض المثقف الواعي بين يدي طبيبٍ موثوقٍ ذي خبرة، وهو أبوه، كما سبق وشرحنا.

(الطاعة العمياء) تنتج حزبيين متعصبين ليس من مهاراتهم إلا (البصم) ولا ينفعون إلا جنودًا، بينما (الطاعة المبصرة) تنتج جنودًا مؤهلين ليكونوا قادة، وبينما ألغى صاحب (الطاعة العمياء) عقله بإرادته، وسلّم قيادته لغيره على غير هدى أو بصيرة، فإن صاحب (الطاعة المبصرة) يمارسها وعقله حاضر يمارس عليه الرقابة لئلا يضل أو يزيغ.

من معالم الانحراف

(تعظيم الصغائر كتصغير العظام، كلاهما من معالم الانحراف).

وهو أمر يقع فيه كثير من السالكين طريق الدعوة إلى الله تعالى، فيغيب عنهم ترتيب الأولويات، ويقعون في مزالق ما كان ينبغي لهم الوقوع فيها لو تفقهوا في أساسيات المطلوب منهم من أمور الدعوة إلى الله تعالى. المطلوبات الشرعية كثيرة، ولكن مراتبها متفاوتة، وإدراك هذا التفاوت أمر لازم لكل سالك في طريق الدعوة إلى الله تعالى.

هناك أمور مطلوبة شرعاً والعلماء مختلفون في مرتبة طلبها من الشارع الكريم، فالبعض منهم يعتبرها من المندوبات وآخرون يعتبرونها من الواجبات، ولكن حتى الذين اعتبروها من الواجبات ليست هي عندهم من أساسيات الدين، ومثال ذلك (إطلاق اللحية)، فأن نجعل مثل هذه القضية قضيتنا الرئيسة في هذا الزمن هو من (تعظيم الصغائر)، أي من إعطاء الأمور أكبر من حجمها الحقيقي.

وفي المقابل هناك أمور تعتبر من أساسيات الدين، كمحاربة الظلم، فأن يهمل العلماء والدعاة هذه القضية هو من (تصغير العظام)، أي عدم إعطاء القضية حجمها اللازم لها.

هذا الخلل في ترتيب الأولويات مترسخ بين شبابنا، وأذكر من تجربتي أيام دراستي الجامعية، وكنا نمارس الدعوة إلى الله مع زملائنا، ونتذكر فيما بيننا وتتناصح، أذكر أن أحد إخواننا أيامها كان يريد السير في طريق دعوة أحد الزملاء، وكان هذا الزميل لا يصلي، ويستمتع للأغاني، ويلبس سلسلة من الذهب في رقبته، وعلاقته منفتحة مع الفتيات، فذهب صاحبنا وبدأ يحدثه كيف أن الأغاني التي يسمعها محرمة، والسلسلة التي يلبسها محرمة، وهكذا، يومها قلت له: لقد بدأت من النقطة الخاطئة، فكل

هذه التي تعتبرها معاصي ينبغي لزميلنا هذا تركها لا يجوز أن تكون هي القضية الأساسية في حديثك معه، إذ يجب أن تركز معه على موضوع الصلاة، وحتى لو سألك هو عن حكم هذه الأمور فلا تتعمق في إجابته، وركز معه على أن الأهم من كل هذه القضايا هو الصلاة، بل قل له: أن تصلي وأنت تمارس كل هذه التصرفات (سماع الأغاني والحديث مع الفتيات ولبس الذهب) أفضل من أن تترك كل هذه الأمور ولا تصلي.

الفكرة من الموضوع أن الصلاة هي عمود الدين، والصلاة قال عدد من العلماء بكفر تاركها - ولو تكاسلاً - (وهو أمر لا أتبناه)، بينما بقية المعاصي المذكورة لم يقل أحد بكفر من اقترف شيئاً منها، وبهذا يتبين الفرق والتفاوت بين مرتبة معصية (ترك الصلاة) ومراتب بقية المعاصي. قلت لصاحبنا أيامها: لا أقول لك اسكت على هذه المعاصي، ولكن أجل الحديث فيها حتى يلتزم بصلاته، فإن التزم بها وشعر بلذة القرب من الله صار يبحث بنفسه يرضي الله عنه ليقوم به، وعمّا يغضب الله تعالى ليجتنبه.

وفي نفس السياق أذكر أن شيخنا (أ.د. حسام الدين عفانة) قال في محاضرة له أيام دراستي لماجستير الفقه والأصول في جامعة القدس، وكان الشاب التونسي (البوعزيزي) قد انتحر في تلك الفترة بإحراق نفسه واشتعلت بعد ذلك ثورات العرب، وخرج عدد من علماء السلفية يتحدثون عن موضوع انتحار الرجل وحكم ذلك، فقال شيخنا - يومها - تعليقاً على تركيزهم على الحديث في هذا الموضوع: إني لأعجب ممن يتحدث عن إحراق البوعزيزي نفسه وينسى الحكام الذين يحرقون الأمة كلها. وهؤلاء العلماء الذين انتقدتهم الشيخ حفظه الله ممن يُعظمون الصغائر ويصغرون العظائم.

أسأل الله أن يرزقنا الفقه في دينه.

صراع الأجيال

يفترض أن يعود اللقاء بين الأجيال المتفاوتة - كما يحدث في السجون -
بأثر إيجابي على الطرفين - الكبار والصغار - إلا أننا في الواقع نصطدم في
بعض الأحيان بأثر سلبي ينتج عن هذا اللقاء، وأنا شخصياً أحمل جيل
الكبار المسؤولية عن هذا الأثر السلبي.

يغيب عنا أحياناً إدراك أن أبناءنا خلقوا لزمان غير زماننا، فنسعى إلى
محاولة خلق نسخ (كربونية) عما كنا عليه، أو عما نحن فيه، فيصطدم
هذا السعي بأن هذا الجيل له اهتمامات ومهارات تختلف عن أجيالنا،
وليس بالضرورة أن يكون أحد الجيلين مصيباً والآخر مخطئاً، فالصواب
والخطأ، أو بالأحرى ما هو مناسب أو غير مناسب، يتأثر بالبيئة والزمن
الذي يتواجد فيها الشخص، فما كان له أولوية لدينا عندما تربينا قبل
(٢٠) أو (٣٠) أو (٤٠) سنة ليس بالضرورة أن تكون له نفس الأهمية لدى
جيل الشباب، والمهارات التي كانت مطلوبة منا حينها ليس بالضرورة أن
تبقى هي المهارات المطلوبة منهم، حتى الكتب التي كنا نقرأها وندرّسها
قد لا تصلح لهم، ليس لأن أفكارها ليست مناسبة، مع أنها في بعض
الأحيان تكون ليست مناسبة، ولكن لأن طريقة العرض التي كانت تصلح
لنا ونتفاعل معها قد لا تصلح للجيل الجديد، وعندما لا نستوعب ذلك
فإن مشكلة تنشأ، وتتمثل في صراع بين هذه الأجيال يعود عليهم بالسلب،
بدل أن تكون العلاقة علاقة تفاعل إيجابي تعود على الطرفين بالإيجاب.

جهودنا المبذّدة (انشغالنا ببعضنا)

ساءتني بعض التعليقات الناقدة الصادرة من بعض الإخوة عن الوقفة التي دعا إليها حراك بني تميم، وقادها الإخوة في حزب التحرير^(١). صحيح أن الإخوة في حزب التحرير لا يشاركون في الأنشطة المقاومة للاحتلال، ولهم من عمليات المقاومة موقف سلبي، غير أن الأصل أن نشدّ على يد كل من يقوم بعمل إيجابي يخدم مصلحة الأمة، حتى لو اختلفت اجتهاداتنا.

ترتيب الأولويات في العمل أمر اجتهادي خاضع للنقاش، وما أراه أنا أولوية قد لا تراه أنت كذلك، والثغرات التي يهاجم الإسلام من خلالها كثيرة، ولا يستطيع فرد ولا حركة ولا حزب بمفرده أن يسدّ هذه الثغرات كلها، ولو انشغل كل واحد منا بسدّ الثغرة التي يراها أولى بالمبادرة إليها ولم ينشغل بانتقاد إخوانه الذين وقفوا أنفسهم على سدّ ثغرات يرونها أولى أو يرون أنها ما يناسب جهدهم لكانت إنجازاتنا أفضل في كل المجالات.

للأسف نحن ننشغل ببعضنا في كثير من الأحيان أكثر من انشغالنا بهمومنا العامة التي أعتقد أننا لا نختلف فيها، وإنما نختلف في كيفية معالجتها، وللأسف فإن البعض منا لا يعي ما هي الساحات التي يجب النضال فيها، فينشغل في معارك جانبية مع أناس أو جهات قد يختلف معهم في مناهجهم وبعض سلوكياتهم، وتناسى أنه لا يجوز له ولا لغيره التشكيك في نواياهم، بل يجب عليه افتراض صدقها من باب إحسان الظن المطلوب

(١) كثير من أرازي مدينة الخليل موقوفة على عائلة التميمي (ذرية الصحابي تميم الداري)، وقد تم تأجير قسم منها للكنيسة الروسية قبل نحو مئة سنة، وقد أصدرت السلطة الفلسطينية قراراً باستملاكها وهبتها للكنيسة الروسية، وحدثت احتجاجات على هذا القرار من بينها وقفة جماهيرية رتب لها وقادها حزب التحرير، وكان الحشد فيها منظماً ولاقياً للنظر، وكانت هذه الوقفة في بدايات شهر شباط سنة ٢٠١٧.

من المسلم، وينسى المنشغلون بتلك المعارك الجانبية أو يتناسون التناقض الرئيس مع أعداء الأمة، وقد كان الأجدر بهم لو وقفوا جهودهم لوضعها في أماكنها الصحيحة.

وهذا الموقف السلبي من بعض المعلقين، وكثير من تعليقاتهم فيه جاءت كرد فعل على منهجية يمارسها بعض المنتسبين للحركات الإسلامية المختلفة تقوم على عدم قبول الآخر والتشكيك في أفعاله ونشاطاته، وتسفيه منهجه، وهو رد فعل غير مقبول، فالأصل أن يكون منهجنا كما علمنا سيدنا رسول الله ﷺ في قوله: (لَا تَكُونُوا إِمَّعَةً، تَقُولُونَ: إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَحْسَنًا، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطَّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا)^(١).

وأنا مدرك - بالطبع - لحجم الألم الذي يتسبب به البعض ممن لا يتمتعون بأدب الخلاف، ويسارعون إلى إلقاء التهم جزافاً، وخصوصاً تهم التكفير والتخوين، وليس المقصود في كلامي أن نسكت على الباطل وأن لا نردّ على الاتهامات والافتراءات إن حدثت، ولكني مستاء من حجم (المناكفات)، ومن أن نجعل قضيتنا المركزية هي انتقاد ما يفعله غيرنا من الإسلاميين، وننشغل بذلك عن القضايا الأهم.

ومما يُشعرنى بالاستياء غير موضوع المناكفات هذه الأسلوب التي تتم بها بعض المناكفات، وهو أسلوب فيه (فجور في الخصومة)، والفجور في الخصومة - كما هو معلوم - من صفات المنافقين،

وقد ذكرني هذا الانشغال بالخلافات الداخلية في الساحة الإسلامية بموقف قديم، حدث في بداية ثمانينيات القرن الماضي، عندما كان صديقي الذي يدرس في معهد البوليتكنيك، ولم يكن البوليتكنيك أيامها قد صار جامعة،

(١) سنن الترمذي، ح ٢٠٠٧، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

كان يحدثني – بفخر – عن الحوارات والنقاشات التي كانت تدور بينه وبين زميله (التحريري)، والتي كانت تستهلك منهما وقتًا طويلاً يحاول فيه كل واحد منهما إثبات وجهة نظره.

يومها سألته باستغراب: أليس عندكم في المعهد طلاب شيوعيون وعلمانيون لا دينيون؟؟

قال: بلى!!

فقلت له: ألم يكن الأولى بك وبصاحبك (التحريري) أن ينشغل كل واحد منكما بواحد من هؤلاء المبتعدين عن الدين، ويحاول إحضاره إلى فسطاط المؤمنين، بدلاً من انشغالكما ببعضكم البعض؟؟؟!!!

تخلوا معي لو أن الجهد الذي نبذله في المناكفات بيننا يُبذل في مكانه الصحيح، نشر الفكر الإسلامي، وكلُّ ينشره وفق الاجتهاد الذي يتبنّاه، أليس ذلك أجدى لنا من معاركنا الداخلية التي لا طائل من ورائها سوى شق الصف الإسلامي، وتبديد الجهود.

متى ندرك المطلوب منا شرعاً إدراكاً سليماً؟؟؟

وهذا الكلام موجه لجميع مؤيدي الحركات الإسلامية، فكثير منهم – للأسف – غارقون في وحل المناكفات.

مشكلتنا في التعاطي مع الخلاف

موت الرئيس الشهيد - بإذن الله تعالى - (محمد مرسي) كشف عن كثير من الخلل الذي يُعشّش في أفكارنا وتربيتنا ومناهجنا فيما يتعلق بفهمنا لكيفية التعاطي مع (الخلاف) بين المسلمين الذين يرفعون شعارات (استئناف الحياة الإسلامية) أنفسهم.

وأنا هنا لا أتحدث عن (السفهاء) المعادين للإسلام، المحاربين لـ (حملة لواء الدعوة إليه) لحملهم إياه من العلمانيين واليساريين وأشباههم، ولا عن الذين يزعمون أنهم يحملون هذا الدين وهم يسبّحون بحمد الظالمين من الطغاة، كـ بعض المنتسبين إلى منهج السلف زوراً، وإنما أتحدث عن الذين يعلنون حملهم لواء الدعوة لهذا الدين على اختلاف أطيافهم واجتهاداتهم.

كثير من محبّي (الإخوان) كانت تصرفاتهم وتعليقاتهم خلال هذه المأساة تشير إلى عدم استيعابهم الآخرين المخالفين لهم، وعدم فهمهم أصول (أدب الخلاف)، وهؤلاء أرادوا من الجميع - حتى من يخالف منهجهم - أن تتماهى مواقفهم بشكل كامل مع مواقف الإخوان وأتباعهم، غافلين عن أنّ هذا مخالف لسنة الله في خلقه، والتي قضت بأن يكون الناس مختلفين في آرائهم وأفكارهم واجتهاداتهم، ليكتمل الابتلاء الذي وُجدت الدنيا لأجله.

ولهؤلاء - وهم إخواني وأحبائي رغم خطئهم هذا - أقول: المطلوب من كل مسلم ذي قلبٍ حيٍّ عندما يقع أخٌ له في الإسلام في مأساة، كما حصل مع (مرسي) - رحمه الله - والإخوان في مصر وفي كثير من البلدان أن يحزن لما أصابهم، وأن لا يشمت بهم، وأن لا يقف في صفٍّ أعدائهم فيقوِّيهم عليهم، وهذا واجب المسلم تجاه المسلم حتى لو اختلفت اجتهاداتهم، ولكنه

ليس مطلوبًا منه أن يتنازل عن منهجه وفكره لأجلهم، فإن كان يرى منهج (أصحاب البلاء) خاطئًا وفق اجتهاده فليس واجبًا عليه أن يترك الحق الذي (يظنه) لوقوعهم في البلاء.

وأقول لإخواني هؤلاء: فلنكن صريحين؛ تراكم لو مات (الظواهري) بقصف أمريكي، أو قُتل (أبو الرشته) على يد الاستعمار، ستدافعون عن (أفكار) هؤلاء وتمدحونها؟!^(١)

نعم؛ المطلوب منكم حينها أن تتعاطفوا معهم، وتترحموا عليهم، أو أن تسكتوا، وليس مطلوبًا منكم ترككم منهجكم واتباع منهجهم الذي ترونه منحرفًا.

أما (الآخرون) من الإسلاميين المخالفين للإخوان، فقد كان فريق منهم، وهم كثر - بحمد الله تعالى - قد التزموا بالواجب عليهم، وهو الترحم على الرئيس الذي مات مظلومًا، والدعاء على الظالمين الذين قتلوه، ولكن فريقًا منهم أبوا إلا أن ينبشوا الخلافات السابقة، ويؤكدوا عليها مما أفقد تعاطفهم قيمته وفاعليته، ودفعنا بدلًا من الوقوف خلال المحنة صفاً واحداً تجاه أعدائنا المشتركين المحاربين للدين نفسه وليس لحزب أو جماعة من حملته، دفعنا لأن نتشرذم ونشغل بأنفسنا.

ولهؤلاء - وهم أيضًا إخواني رغم اختلافي معهم - أقول: ما ضرَّكم لو سكَّتم عن نبش هذه الخلافات في هذه الأيام؟

أتخافون أن يظن الناس أن ابن (حزب التحرير) إن ترَّحم على (مرسي) دون

(١) عندما كتبت هذا المقال، وكان ذلك بتاريخ (٢٠١٩/٦/٢١) كان الظواهري حيًّا، وقد قتل - رحمه الله تعالى - في قصف أمريكي استهدفه لاحقًا بتاريخ (٢٠٢٢/٧/٣١).
ملاحظة: رغم خلافا الفكري مع الظواهري، ورغم أنه كان يكفر الإخوان وحماس، لا أجد حرجًا في الترحم عليه، فهو من جملة الموحدين، طلب الحق فأخطأه، ودفع حياته ثمناً لذلك.

الهمز واللمز هما كان من خلافٍ قد تنازل عن فكره؟! اطمئنوا، فالناس أوعى من ذلك، وسيفهمون أن تعاطفكم هذا لا يعني تنازلكم عن أفكاركم وخلافكم مع الإخوان.

لقد نهى الرسول ﷺ (عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ)^(١)، وعَلَّل ذلك بأنَّ فيه إيذاءً للأحياء فقال ﷺ (لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَيُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ)^(٢)، والسبُّ ليس فقط أن تقول (لعن الله فلاناً)، إذ السبُّ هو (الشتم) وهو (قبيحُ الكلام)، وإن لم يكن قول بعضهم عن (مرسي) - رحمه الله تعالى - أنه (اختار الحياة غير الآدمية التي فرضها عليه السيسي ونظامه) وأنه لاختياره طريق الانخراط في تلك الأنظمة كان مصيره (التمادي في العمالة وفي تطبيق الكفر)، إن لم يكن هذا سبًّا وشتماً فوالله ما أدري ما السبُّ ولا الشتم إذًا.

ألم تعلموا - يا هؤلاء - أن كلامكم هذا آذى ويؤذي ملايين المسلمين من إخوانكم الذين كان الحزن يقطع قلوبهم على أخٍ لهم يحبونه قُتِلَ بأيدي الظالمين؟! ألم يكن يَسْعُكم أن تؤخروا (تحليلاتكم) هذه لما بعد هذا الوقت، لئلا تكونوا والأعداء على إخوانكم سيفاً واحداً؟! ومع ذلك أقول: لم يكن ينبغي لأنصار الإخوان أيضاً إلحاق خطأ هؤلاء بخطئهم في مبادلتهم السبَّ بالسبِّ والشتم بالشتم.

اللهم اهدنا، وألّف بين قلوبنا، وارحم عبدك (مرسي) وانتقم من ظالميه وقتلته وممن أيدهم وساندتهم وفرح بجريمتهم.

(١) حديث (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ) رواه أحمد في المسند، ح ١٨٢٠٨.

(٢) رواه الترمذي في سننه، ح ١٩٨٢، وأحمد في المسند، ح ١٨٢١٠.

لا للقوي الفاجر

مرّ بي منشور أو تعليق لأحد الإخوة، ونسيت أين قرأته، يتحدث فيه الأخ عن الانتخابات المحلية في الخليل، واستشهد خلال كلامه بالعبارة المشهورة على ألسن الناس، والتي تقول (يُقدّم القوي الفاجر على التقى الضعيف). وقد وجدت من اللازم عليّ أن أوضح بعض الأمور المتعلقة بهذه العبارة التي يساء فهمها ويساء تطبيقها.

مع ملاحظة تأسيسية وهي أنني لست ممن يحبّذون إصدار الأحكام على الناس، فلكل امرئ سلبيات وإيجابيات، ولستُ بصدّد الدفاع عن أحد أو تأييد أحد، وأنا أتمنى أن لا يكون في أي من المرشحين من تنطبق عليه صفة الفسق أو الفجور، لا سمح الله.

وسأذكر ملاحظاتي في نقاط مختصرة، وسأحاول لاحقاً – بإذن الله – أن أكتب فيها موضوعاً مطوّلاً لمن يريد الاستزادة والاستفادة.

وقبل إبداء ملاحظاتي يجب الإشارة إلى أن هذه العبارة تردّ عند أهل العلم في باب (فقه الموازنات)، وهو فقه دقيق لا يجوز أن يفتي فيه إلا أهل العلم والخبرة المتمكنون، وخصوصاً أن هذه العبارة ليست على إطلاقها كما يتناقلها كثير من الناس، بل هناك ظروف واشتراطات لجواز تطبيقها وتنزيلها على الواقع. أما أهم الملاحظات فهي:

- هذه العبارة منقولة عن الإمام أحمد، وكانت في جواب سؤال عن موضوع محدد، إذ سئل الإمام أحمد: عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قوي فاجر والآخر صالح ضعيف مع أيهما يغزى؟ فقال: إما الفاجر القوي فقوّته للمسلمين وفجوره على نفسه؛ وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين فيغزى مع

القوي الفاجر^(١).

وعليه فتوسيعها لغير هذا بحاجة إلى اجتهاد منضبط.

● لا تطبق هذه القاعدة إلا عندما تضيق الدنيا، ولا يكون هناك خيار إلا اثنان أحدهما قوي فاجر والآخر تقي ضعيف، وهذا ليس حالنا.

● الفسق أو الفجور الذي قِيلَ العلماء تَحْمُلُهُ في باب الجهاد هو المتعلق بالسلوك الفردي الذي لا يؤثر على دافعية الجهاد لدى الأمير، ولعل في قصة أبي محجن الثقفي الذي كان يشرب الخمر في معركة القادسية، وأبدى في الجهاد شجاعة منقطعة النظير ما يشير إلى إمكانية اجتماع (الفسق الفردي) مع (الرغبة في الجهاد) في بعض الحالات.

● يشترط في (الفسق) الذي قد يُتسامح فيه عند الضرورة في مثل هذه الحالات أن لا يكون مما يعود بالسلب على المقصود من الولاية موضع البحث، فلو كانت عندنا ولاية مسؤولية تتعلق بالأموال، وكان أمامنا قوي فاسق وفسقه متعلق بالسلب والنهب والرشوة فإن في توليته فعل عكس المطلوب من التولية، وهذا لا يقبل بأي حال.

● عندما أُطْلِقَت هذه العبارة على ألسنة الفقهاء المتقدمين كانت الأمور تدار عبر أفراد، أما الآن فإن غالب الأمور – ومنها إدارة المجالس البلدية كمثال – تدار عبر عمل جماعي، فإن كان التقي ضعيفاً ففي من حوله من يسنده ويسدّ ثغرة الضعف التي عنده، وفي هذا يقول ابن تيمية: «فلا بد من ترجيح الأصلح، أو تعدّد

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨ / ٢٥٥.

المُؤَلَّى إذا لم تقع الكفاية بواحد تامٍّ»^(١).

● قاعدة تقديم القوي الفاجر ليست قاعدة عامّة، فجمهور العلماء يقولون مثلاً أنه إذا لم يوجد من يُؤَلَّى القضاء إلا عالم فاسق أو جاهل دين، فإن ذا الدين يُقدّم؛ لأن الأئمة متفقون على أنه لا بد في المتولي من أن يكون عدلاً أهلاً للشهادة؛ واختلفوا في اشتراط الاستقلال بالعلم، والجاهل الذي يعنونه هنا هو غير المستقل بالعلم، فيقدّمونه ويشترطون عليه استشارة أهل العلم لسدّ النقص الذي عنده، وهم هنا لم يقبلوا بتقديم الفاسق لأنه لا يتفق مع المطلوب من القضاء مطلقاً^(٢)، ولعلمهم في ذلك ينظرون إلى أن بعض المهام تكون الحاجة الأساسية فيها هي القوة، بينما الحاجة الأساسية في مهام أخرى هي الأمانة.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨ / ٢٥٨.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨ / ٢٥٩.

التعامل مع الأفكار المخالفة

أن يحمل الإنسان فكرة ويعمل على نشرها أمرٌ جيد، إذ الغاية من حمل الأفكار الانتقال بها إلى مربع التطبيق، وعندما يكون الأمر اجتهادياً، فالأصل أن يتقبل الجميع الأفكار المخالفة ما دامت لا تمسُّ ثوابت الدين والوطن، وأن يجري النقاش بأدب واحترام.

ولكن الواقع المؤسف الذي نعيشه هو أن (كل) مدارسنا التربوية والحركية تربي أفرادها على عدم تقبل الآخر، وإن بدرجات متفاوتة! فصرت تلحظ أن كثيرين من شباب حزب التحرير - مثلاً - منشغلون بمهاجمة الأفكار التي يدعو إليها مخالفوهم، كفكرة التدرج في تطبيق الشريعة، وجواز المشاركة في الانتخابات البرلمانية، بل يبلغ من تطرف بعض أفراد الحزب في مهاجمة مخالفينهم أنهم يعتبرون أن كل من يخالف فكرتهم لا يريد إقامة الخلافة، وأن طريقتهم هي الطريقة الوحيدة الواجب اتباعها لإقامة الخلافة، ومن لا يسير عليها خائن أو عميل، وفي المقابل تجد كثيرين من المحسوبين على (الإخوان) دأبهم مهاجمة طرح حزب التحرير لفكرته في استنصار الجيوش، وتسفيه رأي الحزب، ورميه بالجهل وحتى بالعمالة أحياناً، (بالمناسبة أجد أن فكرة طلب النصرة بالطريقة التي يطرحها الحزب فكرة خاطئة عندما يتم عرضها على مقاييس الشرع).

ينبغي على الذي يعرض رأيه وفكرته أن لا يُسقَّه آراء الآخرين ويزدريها لمجرد مخالفتها لفكرته، وأن لا يطعن في النوايا، فيجعل من يخالف فكرته منطلقاً من خيانة وتخاذل وحرص على مصالح دنيوية، وأن لا يستنقص تضحيات الآخرين فيعمل على التهوين من إنجازاتهم لإبراز فكرته، والتي قد يخالفها الآخرون لأنها ليست واقعية في نظرهم، وأخيراً: أن لا يظنَّ نفسه ممتلكاً للصواب المطلق، إذ كثير من المتحدثين بأفكارهم على

الساحة لا تصمد أفكارهم أمام النقاش الشرعي والفقهى مطلقاً، وإن ظنّوا
لقلة بضاعتهم في العلم خلاف ذلك.

أما المخالف له – وإن لم تعجبه (فكرة ما) – فالأصل أن لا ينشغل بتسفيهاها،
وأن يدع صاحبها يحاول ترويجها، وليكن على يقين أنه في النهاية: (لا يصحُّ
إلا الصحيح).

فليتحمل بعضنا البعض، ولنحترم بعضنا البعض في نقاشنا.

العمل السياسي وضرورة التخصص

لكل مهمة وعمل يقوم به المرء أدوات وخبرات ومتطلبات تناسبه، فما يحتاجه الداعية من تأهيل للقيام بمهامه الدعوية يختلف عما يحتاجه السياسي للقيام بواجبه، فالدعوة - على سبيل المثال - بحاجة إلى اللين وإحسان الظن، بينما العمل السياسي يحتاج أحياناً للشدة وتوقع الأسوأ، وكل شيء يتم استخدامه في موضعه، وقد يُقبل من الداعية في عمله الدعوي أن يقول (رأيت في ما يرى النائم) ويقصّ على سامعيه رؤيا ترقق قلوبهم، أو يعظهم من خلالها، ولكن هذا لن يكون مقبولاً من السياسي، الذي يفترض فيه أن يبحث ويدرس ويقدم الإحصائيات ويقترح الحلول.

إحدى مشاكلنا في الساحة الإسلامية هي أن عدداً من الدعاة ينتقلون إلى مجال العمل السياسي، فيمارسون مهمة رجل السياسة بأدوات الداعية، فيفشلون في السياسية ويضيعون الدعوة.

ليست هناك مشكلة في أن يعمل الداعية في السياسة على أن يستخدم أدواتها (ضمن مرجعيته الإسلامية)، غير أن المشاهد أن أكثر الدعاة عندنا لم يستطيعوا خلع ثوب الداعية وأدواته في ممارستهم السياسية (الواجب انضباطها بالشرع) فأوقعونا في أزمات لها أول ولا آخر لها، وفي كثير من الأحيان فإن الذي تكونت ملكاته وقدراته على أساسٍ دعويٍّ صرف، وعاش أغلب عمره داعيةً، ولم يمرّ بتأهيل مناسب للممارسة السياسية، ولا بتجربة ناضجة، فإنه لن يستطيع الانخلاع من ثوبه كداعية، وسيبقى ممارساً للسياسة بأدوات الدعوة.

وبالطبع ينبغي التنبيه إلى أن ما نقوله هنا متعلق بالفصل بين وظيفتين ومهمتين، وهما مهمة الداعية، ومهمة السياسي، وليس هناك ما يمنع أن يقوم نفس الشخص بالمهمتين، فيكون داعية وسياسياً في نفس الوقت،

ولكن الذي يجب أن يُنتبه إليه هنا أن الذي يجمع بين المهمتين ينبغي عليه أن يمارس كل مهمة بأدواتها، فيمارس العمل السياسي بما يناسبه من أدوات، ويمارس العمل الدعوي بما يناسبه من أدوات، ولا يخلط بين الأمرين.

وكذلك ليس المقصود أن لا يتكلم الداعية الذي لا يمارس السياسة في شؤون السياسة، بل إن انشغال الدعاة واهتمامهم بالهم السياسي وشؤون الأمة من أوجب الواجبات عليهم، ولكنه انشغال المتابع والمراقب والناصح، وليس انشغال الممارس، وفي نفس الوقت فإن السياسي يجب أن يكون ملتزمًا بمرجعياته الدينية، مستظلًا بظلّها، غير مخالف لما شرعه الله وأمر به.

العلاقة بين القادة وأتباعهم

الثقة عنصر أساسي لانضباط العمل، وقد عدّه الإمام البنا أحد أركان البيعة العشرة، غير أن جلّ - أو كل - حديثنا عن الثقة يدور حول ثقة التابعين والمرؤوسين بقياداتهم، وهي ثقة مطلوبة، لا شك في ذلك، ولكن يغيب عنا أن عملية (الثقة) يجب أن تكون متبادلة بين الطرفين، فكما أنه من الواجب - لانتظام الأمور الحركية - أن يثق الجنود بقاداتهم، فإن ثقة القادة بجنودهم وبمن هم تحت مسؤوليتهم لا تقل أهمية عن ذلك. إحدى المشاكل التي تعيق تطوير العمل الحركي في كثير من المواقع، وتعيق إنشاء أجيال قيادية تستفيد من خبرة السابقين لهم تتمثل في أن المسؤولين لا يثقون بمن هم تحت قيادتهم لتكليفهم بالقيام بالأعمال التي يلزمهم التدريب على القيام بها، ثم إذا كفّوهم بذلك وأخفقوا لم يعطوهم فرصة أخرى، ولم يعززوا ثقتهم بأنفسهم، بل عملوا على تحطيم نفسياتهم، فتشعرهم وكأنهم كانوا ينتظرون أن يخطئ ذلك المكلف حتى يجلدوه بسوط تقيعهم، ويثبتوا أنه لا يستطيع النجاح في أداء العمل الذي يقومون هم به.

وعندما يفعل القادة ذلك ويتصدون أخطاء من هم تحت مسؤوليتهم، ولا يتفهمون أن احتمالية الإخفاق في تنفيذ أي عمل واردة، فيعملون على تحطيم نفسياتهم إن أخفقوا في أداء عملٍ كفّوا به، بدل أن يعززوا ثقتهم بأنفسهم بتوجيههم وإعطائهم فرصة أخرى، فإن هؤلاء الأتباع سيفقدون الدافعية للمبادرة خوفاً من الوقوع في أخطاء يلامون عليها، رغم أن منها ما لا يكونون السبب المباشر في الإخفاق فيه، ولن يبادروا لتحمل المسؤولية أو لطرح أفكار جديدة تساعد على تطوير العمل والأداء، وفي ذلك خسارة عظيمة للذين يعقلون.

وللأسف فإن من أسباب ذلك أن بعض من وصلوا إلى مواقع المسؤولية لم يكونوا مستحقين ومؤهلين للقيادة، بل دفعت بهم الظروف الاستثنائية التي نعيشها إلى هذه المواقع، ولم يعملوا خلال شغلهم لمواقعهم على تطوير أنفسهم، ودراسة كيفية القيادة بطريقة علمية، فظلوا لا يتمتعون بصفات القيادة، ويتعاملون مع من يعتقدون أنه يمتلك من الكفاءة ما لا يمتلكونه بطريقة الإقصاء لخشيتهم أن تتضعض مناصبهم، وصاروا يختارون حولهم الأشخاص الذين لا يوجد في قاموسهم كلمة (لا)، وهؤلاء إن دفعتهم الظروف لتولي المناصب القيادية - لقربهم من القيادة - كرروا نفس النهج.

وهناك ممن يتبوأون مواقع القيادة من هم مؤهلون لها، ولكنهم آمنوا بندرة صنفهم وغرتهم الإنجازات التي حققوها، فجعلت منهم أشخاصاً لا يرون إلا أنفسهم، ويعتقدون أنهم وحدهم من يجب أن يكلفوا بكل المراكز القيادية، وينظرون لغيرهم أنهم ما زالوا صغاراً، وتزداد الفجوة بينهم وبين الجيل التابع، وخصوصاً إذا كانت لدى الجيل الناشئ رؤى تخالف ما عليه جيل القيادة الذي يعتبر نفسه جيل الحكماء والأساتذة، وينتج عن ذلك أنهم يلجؤون إلى تشجيع وإبراز المطيعين الموافقين لهم في رؤاهم، ولو لم يكونوا مبدعين، وإقصاء الآخرين ذوي الرؤية المختلفة.

إن القائد الحق هو من يرى نجاح أتباعه نجاحاً له، ولذلك يمدُّ لهم كل أسباب النجاح ليراهم قادة ناجحين، ويزدادُ قوة بقوتهم، بينما المتسلط المدعي يخاف نجاح الآخرين، ويمدُّ لنفسه كل الجسور والحيل ليعتلي أكتاف من حوله.

بين الوسيلة والغاية

نألف (الوسائل) أحيانًا حتى نصل بها إلى مرتبة من التقديس ترفعها لموضع (الغايات)، وننسى أن الأصل في الغايات الثبات وفي الوسائل التغير. كانت (الكتابة على الحيطان) وسيلة لإيصال الخبر والفكرة أيام الانتفاضة الأولى، أما الآن فاستخدامها عبث لوجود بدائل أفضل منها.

وكان إشعال الإطارات ووضع الحجارة في الشوارع وسيلة لإعاقة تحرك سيارات العدو أيام كانت سياراته داخل شوارعنا، أما الآن فإن استخدام هذا داخل المدن ضررٌ بلا أدنى فائدة.

وكذلك كان (الإضراب التجاري) في بعض المراحل وسيلة تصلح لتحقيق بعض الغايات السامية، ومع تغير الظروف والأوضاع ونفسيات الناس أعتقد أن هذه الوسيلة صار ينبغي تجاوزها والبحث عن بدائل تحقق الغايات المرجوة بطريقة أفضل.

لا تنسوا (الوسائل غير مقدسة) فلا تكونوا أسرى لها

لعل المشكلة فيك أنت

أحيانًا يواجه (شخص ما) عقبات في حياته، في العمل أو الزواج أو العلاقات الاجتماعية، فتراه يظنّ سبب هذه العقبات نفور الناس من شيء عنده، وقد يكون هذا الشيء إيجابيًا من وجهة نظره، ككونه متدينًا، أو ابن عائلة معينة، أو ساكنًا منطقة معينة، أو أسيرًا سابقًا، فيُكثرُ لوم الناس وتقريعهم وتحميلهم المسؤولية عن وضع هذه العقبات في طريقه، ولكنه لو وقف مع نفسه ثم تفكّر بحيادية ومنطق ونظر لمن يشاركونه (هذا الشيء) الذي يظنّهُ سبب هذه العقبات، فلربما وجد أنهم لا يواجهون مثلها، وحينها فإن عليه البحث عن السبب آخر قد يكون وراء تعثر أموره، فلعلّ المشكلة فيه هو، لا في الشيء الذي يظنه سببها.

بدون أن تعرف السبب الحقيقي لمشكلتك لن تستطيع علاجها.

أعرف أحد الأشخاص ممن عايشته في السجن وكان يبحث عن فتاة ليخطبها فتم رفضه مرات عديدة، وفي كل مرة كان يُرفض فيها كان ينشر على صفحته على الفيسبوك شاكيًا باكيًا متذمرًا من هذا المجتمع الذي يحارب الأسرى - في زعمه - ويمتنع عن تزويجهم لأنهم كانوا أسرى.

ولا شك أن هناك في مجتمعنا من يرفض تزويج ابنته من أسير سابق؛ حرصًا عليها - في ظنه - من أن تتعرض للمعاناة إن عاد زوجها إلى السجن، وهذا من حقه لا نعترض عليه، ولكن في المقابل نجد من لا يمتنعون عن ذلك، ولذلك نجد كل الأسرى المحررين وقد تزوجوا، ولذلك إن واجه أسيرٌ سابق مشكلة في أن يجد من تقبل به زوجًا، وتكرر هذا الرفض بشكل ملاحظ فينبغي عليه أن يسأل نفسه: هل السبب الحقيقي لرفض كثيرين تزويجي هو كوني أسيرًا سابقًا، كما كان يزعم صاحبنا، أم أنه لربما كانت هناك أسباب أخرى متعلقة بشخصيته أو عائلته؟!

تناقشت مرة مع عدد من الإخوة في موضع صاحبنا هذه وكثرة شكواه،
واتفقت آراؤنا أنه أساء تقدير سبب تعثره، وقد كنا كلنا نعرفه، ونعرف
أن المشكلة كانت فيه كشخص، وليس في كونه أسيراً سابقاً، ولذلك فإنه لو
تقدم لأي منا ليطلب يد ابنته أو أخته لم يكن أحدنا ليوافق عليه.
أعود وأكرر: بدون أن تعرف السبب الحقيقي لمشكلتك لن تستطيع
علاجها، وقد تكون أنت نفسك المشكلة.

خذ بيدهم

من ملاحظاتي عبر السنين الطويلة الماضية فإن شهر رمضان كان نقطة الانطلاق لكثير من الذين سلكوا درب التدين والمحافضة على الصلاة بالذات، وهذا يتطلب منا جميعاً أن نكون عوناً لهم على ذلك، ويتطلب من الآباء أن يأخذوا بيد أبنائهم برفق في سلوك طريق التقرب إلى الله تعالى مستفيدين من الأجواء الروحانية في هذا الشهر الفضيل.

وأريد هنا أن أهمس في آذان إخواننا الدعاة والخطباء والوعاظ وعموم المتدينين فأقول لهم: لقد اعتدنا من كثيرين منكم استخدام خطاب يهاجم من تطلقون عليهم (عُباد رمضان)، ويقصد بهم من يلتزمون بالعبادة في رمضان ويقصرون فيها في أوقات غيره، ويكون هذا الخطاب عادة بطريقة الذم والشتم والتقريع لهؤلاء، والذي أراه أن الذي يقترب من الله في رمضان وإن ابتعد عنه في غيره أفضل بكثير من المبتعد عن الله في كل أوقاته، فاقترابه في رمضان يدل على وجود بذرة خير في نفسه، تنتظر توفر بيئة مساعدة لها لتنمو وتثمر، فبدلاً من لوم هؤلاء على تقصيرهم السابق، وإشعارهم أن عبادتهم في رمضان غير مقبولة، فلنعمل معاً على مساعدتهم بتوفير البيئة التي تشجع بذرة الخير في قلوبهم على الصمود. أخي المتدين الملتزم:

إذا رأيت من أتى ليصلي في المسجد، وخصوصاً إن كان فتى أو شاباً فابتسم في وجهه، وبادر لمصافحته والتعرف عليه، وأشعره بأن المسجد بيت دافئ له، وكن لئناً في توجيهه إن رأيتَه أخطأ في الصلاة أو في الالتزام ببعض آداب المسجد.

أعاننا الله وإياكم على أداء حقوق الله علينا في رمضان.

دروس دعوية من جائحة الكورونا

ابتلي العالم في سنة (٢٠٢٠ م) بانتشار مرض (الكورونا) الذي حصد أرواح ملايين البشر خلال فترة انتشاره التي قاربت السنتين، وبغض النظر عن اختلاف الناس في هذا المرض هل كان أمرًا طبيعيًا أم نشأ نتيجة عمل مقصود إلا أن الواقع أنه كان مرضًا حقيقًا انتشر ورأينا آثاره بأنفسنا، بل وفقدنا خلاله عددًا من أحبائنا.

وبطبيعتي المحبة لأن ألاحظ وأدقق وأقارن وأربط الأمور ببعضها، وجدت أن في هذه الجائحة وأساليب تعاملنا معها دروسًا يمكن أن نستفيد منها في مسيرتنا الدعوية.

وهذه بعض الدروس المستفادة من هذه الجائحة.

المناعة المفرطة مدمرة

لفت نظري أيام انتشار جائحة الكورونا مسألة مهمة فيما يتعلق بهذا الوباء ينبغي الوقوف عندها لأخذ العبرة:

يقول الخبراء أن فيروس الكورونا غير قاتل بذاته، ومع ذلك فإن نسبة الوفيات التي يتسبب بها مرتفعة جدًا مقارنة بغيره من الأمراض، فما علة ذلك؟

الجواب هو أن الذي يقتل المريض ليس الفيروس نفسه، وإنما يقتله الردُّ المناعي المفرط الذي يقوم به جسمه، فيؤدي إلى القضاء على الأنسجة في رثيته.

كيف يكون ذلك؟

الجسم البشري مزوّد بجهاز للمناعة هدفه حماية الجسم من الأمراض والسموم، يقوم هذا الجهاز بالتعرف على مسببات المرض، ثم العمل على

تحبيدها وإبادةها، أي أنه يقوم في الجسم بمهمة تشبه مهمة (الجيش والأجهزة الأمنية) في الدولة.

في الوضع الطبيعي ينجح (جهاز المناعة) في مهماته، فيقي الجسم من الأمراض، وله في ذلك طرق عديدة منها مثلاً أنه يقوم برفع درجة حرارة الجسم، وذلك كوسيلة هجومية للتصدي للمرض، ويهدف الجسم من خلال رفع درجة حرارته إلى مقاومة العدوى من خلال قتل البكتيريا التي لا تتحمل بعض أنواعها الحرارة الناجمة عن الحمى.
نعود لعلاقة جهاز المناعة بوفاة المريض.

الذي يحدث لدى بعض مرضى الكورونا أن جهاز المناعة لديهم يسجل نشاطاً زائداً عن الحد، ويخرج عن السيطرة، فتؤدي المعركة الناشبة بينه وبين الفيروسات التي دخلت الجسم إلى التأثير على الجهاز التنفسي مما يؤدي للوفاة لدى عدد من المرضى.

ما هو الدرس الذي يمكن أن نستفيده؟

دعونا نعود ونؤكد أن وجود جهاز المناعة في الجسم مهم جداً، وبدونه سيتعرض الجسم لمخاطر عديدة، ولكن المشكلة تظهر عند خروجه عن السيطرة، هذا في المجال البيولوجي.

وكذلك الأمر في بقية المجالات، فإن الإفراط الذي تمارسه أجهزة المناعة قد يؤدي للدمار، ومن أمثلة ذلك:

- في الدول (أجهزة المناعة) هي (الأجهزة الأمنية)، وإفراطها في كتم أنفاس المعارضين، وسلب حرياتهم يشبه السلوك المدمر لجهاز مناعة الجسم الخارج عن السيطرة.
- في المجتمعات يمكن اعتبار (العادات والتقاليد) ضمن (أجهزة المناعة) التي تعمل على ضمان عدم انحراف المجتمع، ولكن هذه

(العادات والتقاليد) قد تمارس الدور المدمر لجهاز المناعة الذي لا يعرف حدوده.

- في التنظيمات والأحزاب والمذاهب الفكرية، الأصل أن تعمل (أجهزتها المناعية) على ضمان عدم الانحراف عن الفكر الذي تأسست عليه تلك الحركات، ولكنها في بعض الأحيان تمارس الدور المدمر عبر محاربتها للأفكار التطويرية الإيجابية، ومهاجمتها لها وكأنها فيروسات مدمرة، فلا تفرق بين المفيد والضار مما يتفاعل معه أبنائها.

- في التربية الأسرية، إفراط الأبوين في حماية أبنائهم يؤدي إلى تدميرهم اجتماعيًا وهدم شخصياتهم. وهكذا نجد أن (أجهزة المناعة) والتي يفترض فيها أنها (الحارس) للجسم أو الدولة أو المجتمع أو الحركة أو الأسرة قد تكون سبب دماره إن فلتت من عقالها، ولم تعرف حدودها.

بين التهويل والتهوين

خلال جائحة (الكورونا) لاحظت أن أحكام الناس على هذا المرض - في غالبيتها - تدور بين التهويل والتهوين، فالملاحظ أن غالبية المصابين في بلادنا يعانون من أعراض طفيفة أو متوسطة، أو حتى لا تظهر الأعراض عليهم، وهذا من فضل الله تعالى علينا ولطفه بنا، إذ لو قارنًا حالنا بحال أمريكا ودول أوروبا لوجدنا ملامح اللطف الإلهي ظاهرة علينا، ولذلك أسباب عديدة حيرت علماء الصحة، فافترض بعضهم أن معدل أعمار الشعوب العربية وكثرة الشباب فيها من أسباب مقاومتهم للمرض، وافترض آخرون أن الكثافة السكانية ونمط الحياة الذي نعيشه والذي كان يتسبب بتعرضنا لأمراض من عائلة الإنفلونزا (الشبيهة بالكورونا) أوجد لدى شعوبنا مناعة

أقوى ضد تلك الأمراض.

على كل: كثيرون من الذين شاهدوا أنهم أو أن من حولهم من المصابين لم يتعرضوا لأضرار كثيرة يلجؤون للتهوين من المرض وتأثيره، ويزعمون أنه لا يتوجب على الناس أخذ احتياطات لمقاومته، وهؤلاء لا يلتزمون في الغالب بتعليمات الجهات الصحية.

وفي المقابل تجد أن من ابتلي بتعرضه أو تعرض من حوله لمعاناة شديدة من المرض، أو لحالات وفاة يبالغ في التهويل من تأثير المرض.

المطلوب فهم حقيقة هذا المرض، فهو - كما شاهدنا - لا يؤثر على غالبية الناس إلا تأثيراً طفيفاً، ولكنه في نفس الوقت ذو تأثير مميت على فئة من الناس أغلبها من آبائنا وأمهاتنا وأحبابنا الذين ابتلاهم الله تعالى بالأمراض وضعف المناعة، وواجبنا تجاه هؤلاء أن نحتاط لئلا نتسبب بالضرر لهم.

أما الدرس المستفاد من ذلك

فإننا في مسيرنا الدعوي نتعامل مع كثير من الأمراض القلبية والتنظيمية والسلوكية، ومع انتشار بعض الأفكار الشاذة والغريبة بين أبناء دعوتنا، وللأسف فإننا ننقسم في تعاملنا معها كما انقسم مجتمعنا مع (الكورونا)؛ فريق منا يهون من تلك الأمراض ويتغافل عنها، وفي كثير من الأحيان يؤدي ذلك إلى تفاقمها، وانتشار أفكار غريبة وشاذة في أوساطنا، وفريق يهول من المسالة ويعطيها أكبر من حجمها، فيتسبب في التضيق على أبناء الحركة وفي قمع كثير منهم فكرياً أو في إساءة الظن بهم وإبعادهم عن ساحة العمل لوجود ادنى شبهة، مما يسبب خسائر جسيمة تعاني منها الدعوة.

وكما كان المطلوب أيام جائحة الكورونا التعامل بعقلانية واعتدال معها، فلا نهون منها ولا نبالغ، فإن الواجب يقتضي منا أمام ما نواجهه في ساحتنا

الدعوية من أمراض ومشاكل أن نتعامل كذلك بتوازن، وبذلك لن يموت الذئب ولن تفنى الغنم.

حالة (الإنكار)

كانت إحدى مشاكل الذين يصابون بمرض الكورونا تتمثل في حالة (الإنكار) التي تصيب كثيرين منهم، وخصوصًا من كانت إصابتهم بلا أعراض أو بأعراض طفيفة أو متوسطة، فكثير من هؤلاء ينكرون أنهم مصابون، ويعلمون ما يمرون به بأنه حالة من حالات الإنفلونزا العادية، أو أنه بسبب تأثرهم من المكيفات أو المراوح في موجة الحر الحالية، ثم إذا نصحتهم بعمل الفحص للتأكد تهربوا من ذلك، وتعللوا بمعاذير شتى لئلا يقوموا بالفحص.

علماء النفس يقولون أن الإنسان لديه ميل لتجنب الأفكار الصعبة والحقائق التي تحدث لديه مشاعر سلبية وضغوطًا نفسية، ولذلك فهؤلاء يفضلون مواصلة حياتهم كأن شيئًا لم يحدث، متجاهلين الحقائق، ومواصلين التظاهر بعدم معرفة ما يجري حوله لأنهم يعتقدون أن «الجهل قد يكون نعمة». المشكلة هنا تكمن في (خطورة الكتمان)، فكتمان خبر الإصابة بالعدوى قرار سيء مضر بالآخرين، وإخفاء كون الشخص مصابًا يمكن أن يتسبب بمزيد من تفشي الوباء وإلحاق الضرر بالأشخاص المحيطين به، كما أن المقربين من المصاب قد يشعرون بغضب أكبر إذا علموا بخبر إصابته بشكل متأخر، واكتشفوا أنه أخفى عنهم الأمر، وبالتالي تسبب لهم بخسارة الوقت.

على المستوى الدعوي، فإن هناك درسًا مستفادًا من ذلك

تكون عندنا مشكلة، سواء فكرية أو تنظيمية أو حتى أمنية، فيلجأ كثيرون لإنكار وجود هذه المشكلة، ويصرون على أننا بخير حال، ثم ما نلبث أن

نجد المشكلة وقد تفاقمت حتى أصبحت متجذرة مستعصية على الحل. ويكون لدينا أخ نلحظ في بداياته عوامل انحراف كالكبر والغرور والكذب، فنتغافل عن كل ذلك بدعوى أن الأيام ستهذهبه، وبدل أن نسعى لعلاجهِ وتربيته، نوكل إليه المهام التي تساعد على تفاقم أمراضهِ القلبية، فنكون وكأننا ألقيناه في النار بإنكارنا وجود الخلل أيام كان قليلًا قابلاً للعلاج.

دور المتنمرين في نشر الوباء

حدثت في الفقرة السابقة عن حالة الإنكار التي يمرُّ به بعض من يصابون بمرض الكورونا، وأشرتُ إلى أن قسمًا منهم يفعل ذلك هروبًا من مواجهة الواقع، غير أن هناك من يمارسون الإنكار العلني لإصابتهم، وهم في قرارة أنفسهم يعلمون أنهم مصابون بالمرض، ولكنهم يخفون إصابتهم، ولعل (المتنمرين) في المجتمع هم أول من يتحمل مسؤولية دفع هؤلاء لإخفاء إصابتهم بالمرض.

فبعض الناس في مجتمعنا – للأسف – يتعاملون مع مريض الكورونا كأنه مجرم، ويلاحقونه بنظرات اللوم والغضب والتعليقات الحادة، وكأنه اختار الإصابة بالمرض بنفسه، وهذا التصرف يدفع الكثيرين لإخفاء إصابتهم وإنكار مرضهم، بل والاستمرار في الاختلاط بالمجتمع خوفًا من تعرضهم لهذا التنمر، وبالتالي يساهم ذلك في ازدياد انتشار المرض، وأعتقد أن (المتنمرين) هم أكثر من يتحمل مسؤولية ذلك.

أما في ساحتنا الدعوية:

فإن هناك متنمرين أيضًا، فإن علموا بخطأ أحد إخوانهم سلوا عليه سيوفهم، وشحذوا في لومه ألسنتهم، وهؤلاء يدفعون من يقع في الخطأ من أبناء الدعوة ليخفي خطأه، ولو بالكذب على مسؤوليه ومن حوله، خوفًا من ردود فعل هؤلاء المتنمرين، وبدلًا من أن يسعى المخطئ لاستدراك

الخطأ، ومعالجة الخلل، فإن الخلل يتجذر، بل ويتفاقم، بينما لو كان هؤلاء المتنمرين رحماء مع إخوانهم لأخذوا بأيديهم وانتشلوهم من وحل أخطائهم، فحفظوهم وحفظوا دعوتهم.

النظرة الشمولية

تعليقاً على مقتل القنطار

الأصل أن نحاول الاستفادة وأخذ الدروس والعبر من الأحداث وتفاعلاتنا معها، وعندما يقع إخواننا فيما نظن أنه خطأ في التعامل مع قضية ما فإن الواجب يلزمنا بأن ننصح وننتقد، ولكنه نصيحة المحب، وانتقاد الساعي للصالح والإصلاح، لا الشامت الهادف للهدم والإفساد.

وفي عالمنا الذي نعيش فيه ليس هناك خير محض ولا شر محض، فالخير والشر مختلطان، والناس عمومًا يختلط الخير بالشر فيهم، وهذا من مقتضيات النقص في المخلوقات، وانعدام الكمال فيهم، وإنما يتفاوتون في الجانب الغالب عندهم، ففيهم من الخير فيه غالب، حتى لا يكاد الشر الذي فيه يستحق الذكر، وفيهم عكس ذلك، وبينهما درجات.

وعندما يكون مطلوبًا منك اتخاذ موقف من (إنسان) ممن اختلط الخير عنده بالشر، فكانت له إيجابيات تستحق الثناء عليها، وسلبيات يستوجب الازم لأجلها، فإنك كالماشي على جسر كحدّ السيف، يجب أن تحافظ على توازنك؛ لأنك ستقع إن ملّيتَ يمينًا أو يسارًا.

نموذج من القضايا الإشكالية التي واجهتنا، وأذكرها للاستفادة منها كانت مقتل اللبناني (سمير القنطار)، الذي قُتل بتاريخ (٢٠١٥/١٢/١٩) في قصف صهيوني على مبنى في مدينة (جرمانا) الواقعة جنوب العاصمة السورية دمشق، وكان القنطار، وهو درزي الديانة في الأصل، قد أمضى في سجون الاحتلال الصهيوني نحو (٢٦) عامًا، إثر مشاركته في عملية فدائية قامت بها مجموعة تابعة لـ (جبهة التحرير الفلسطينية) سنة ١٩٧٩، وتم تحريره في صفقة تبادل بين حزب الله اللبناني ودولة الاحتلال سنة ٢٠٠٥م.

(القنطار) قُتل في سوريا حيث كان مع عناصر منظمة (حزب الله) الشيعي اللبناني الذين وقفوا مع النظام السوري المجرم ضد الشعب السوري الثائر طلبًا لحقوقه وحريته، ولكن الذي قتله لم يكن ثوار سوريا، بل قتله دولة الاحتلال الصهيوني، والصهاينة يبررون قتله بأنه كان لمحاولته تهئية أرضية في جنوب سوريا لمهاجمة دولة الاحتلال.

وعند مقتل (القنطار) أصدرت عدة جهات بيانات إدانة لمقتله، كان منها حركة حماس التي أصدرت بيانَ نعيٍّ أشادت فيه بالقنطار ووصفته بـ (الشهيد)، وقد أثار ذلك زوبعة عند كثير من مؤيديها ومحبيها.

اختلفت مواقف الناس من (القنطار) بعد مقتله، فبعض الناس نظروا إلى الإيجابيات في ماضي الرجل فمدحوه، وتناسوا مشاركته في جرائم النظام السوري، وآخرون نظروا إلى ما مات عليه، وتناسوا ما مضى من تاريخه، وقد ثارت زوبعة بين الفريقين، وكان كل فريق منهما متمرسًا وراء موقفه. الذين مدحوا الرجل ركّزوا على نقطتين رئيسيتين، وهما:

- تاريخه في مقاومة الاحتلال.
- حقيقة أنه قُتل على أيدي الصهاينة.

أما الفريق الآخر – فريق الذين ذمّوه – فقد نظروا إلى أنه ناصر طاغوت سوريا الذي قتل وقهر المسلمين فيها، ولعله بنفسه كان مساهمًا في قتل وذبح أهلنا في سوريا، ثم إن الرجل درزي، أي صاحب عقيدة فاسدة، لا تنطبق عليه أحكام الإسلام.

وحتى عندما احتج الفريقان بقاعدة أن (الأمر تقاس بخواتيمها) اختلفت نظرتهن، فالمدافعون عنه قالوا أن خاتمته كانت أنه قتل على أيدي الاحتلال، والذي لولا أنه يعلم أن (القنطار) يشكل خطرًا عليه لم يقتله، والمهاجمون له قالوا أنه وإن كان له تاريخ نضالي إلا أن الأمور تقاس

بخواتيمها، وخاتمته كانت محاربتة للمسلمين.

من الواضح عند النظر إلى مواقف الطرفين، وهي مواقف متناقضة دفعت كثيرين من متبنيها إلى شتم ومهاجمة وتخوين وحتى تكفير الفريق الآخر، من الواضح أن الطرفين وقعا في مشكلة (النظرة الجزئية) للصورة، فكل فريق نظر من زاوية واحدة، وأهمّل الزاوية الأخرى، وقصّر النظر على جزء واحد من الصورة يؤدي إلى التضليل.

نحن بحاجة إلى (نظرة شمولية) تلحظ الصورة كاملة من زواياها المختلفة، ولو نظرنا مثل تلك النظرة لتبين لنا ما يلي:

الرجل له مواقف في مقاومة الاحتلال سواء اختلفنا معه أو اتفقنا، ولا يمكن أن نهمل هذه المواقف، وقتله على يد الاحتلال يشي بأن لدى الاحتلال معلومات مفادها أنه كان يخطط لاستهداف العدو الصهيوني، وأخلاق الأحرار تأبى الشماتة فيمن قتله الاحتلال حتى لو كان خصمًا، كما أن حقيقة أن الرجل قتله العدو يجب أن تمنعنا من التصفيق لجريمة العدو مهما بلغت درجة اختلافنا مع (القنطار).

ولكن في المقابل فإن الرجل قتل في فتنة هو فيها في طرف الباطل الذي لا مرأى فيه، ولا مبرر لوجوده في سوريا مع قوات (حزب الله) المتحالف مع النظام السوري المجرم، ومن مات أو قتل وهو يقاتل المسلمين باغيًا عليهم لا يستحق لقب الشهيد؛ لأن الشهادة لفظ شرعي تطلق على من قاتل في سبيل الله، ومن مات في سبيل الله، وعلى أصناف أخرى منهم الميت تحت الهدم، والغريق والحريق... الخ، وليس منهم من مات وهو يقاتل المسلمين باغيًا عليهم.

وعند ملاحظة مجموع الأمرين، مع استحضار أن الثناء على من كانت له سابقة خير بسابقته، حتى لو كانت خاتمته خاتمة سوء له أصل، فقد

أمر الرسول ﷺ شاعره حسان بن ثابت رحمته الله برثاء المطعم بن عدي، وكان قد مات قبل معركة بدر على شركه - وهل بعد الشرك ذنب؟ - أمره برثائه لمواقف طيبة كانت له مع المسلمين وهم في مكة، فقال فيه حسان (كما في الموسوعة في صحيح السيرة النبوية، ص ٣٥٩):

أيا عين فابكي سيد القوم واسفحي بدمع وإن أنزفته فاسكبي الدما
فلو كان مجدٌ يخلد الدهرَ واحدًا من الناس، أبقى مجده اليوم مطعما
أجرتَ رسولَ الله منهم فأصبحوا عبيدك ما لبى مُهلٌ وأحرما
فلو سُئِلت عنه معدٌ بأسرها وقحطان أو باقي بقية جرهما
لقالوا هو المُوفي بخفرة جاره وذمته يومًا إذا ما تدممما
وهذا يصل بنا إلى أنه لا ينبغي أن نهاجم (القنطار)؛ لأن الفرحة بتحقيق
غايات الأعداء غير محمودة، ولا ينبغي إظهارها، حتى لو كان في تحقيق
غاياتهم تحقيق مراد لنا، وفي نفس الوقت لا ينبغي أن نسرف في الثناء عليه
وننسى جرائمه، بل ولا يجوز أن نطلق عليه اسم (الشهيد)؛ لأنه مات وهو
يقاتل المسلمين باغيا عليهم، ولذلك فإن بيان حماس في نعيه لم يعجبني،
ولكنني أعتبر أن حماس (أخطاء) في اجتهادها، ولم ترتكب (جريمة).
ولو كنت معلقًا على اغتيال القنطار آخذًا بعين الاعتبار النظرة الشمولية
للمسألة، لجعلت التعليق في النقاط التالية:

- استنكار وإدانة اعتداء الصهاينة على بلاد المسلمين، واستباحتهم أرضنا.
- التذكير بأن الذين يحاولون استلاب الشعوب حقها في الحرية وتقرير مصيرها هم الذين تسببوا في هذا الصغار الذي تتعرض له الأمة.
- التذكير بالجزئية المشرفة في تاريخ القنطار، مع الإشارة إلى أن الشعب

الفلسطيني لا ينسى من ناضل معه ضد عدوه، مع دعوة أبناء الأمة لإعادة توجيه البوصلة إلى القضية الأساس.

- كل ذلك دون ترحم ولا منح ألقاب.

استدراك:

الراجح في شأن ديانة (سمير القنطار)، الذي ولد سنة (١٩٦٢ م) درزيًا أنه اعتنق الإسلام وفق المذهب الشيعي الجعفري الإثني عشري، وكان اعتناقه للتشيع قد حدث وهو في سجون الاحتلال الصهيوني سنة (٢٠٠٥ م)، حين كان يعيش مع أسرى حزب الله، مما يؤكد تشيعه وتركه للديانة الدرزية أنه - بعد تحرره سنة ٢٠٠٨ م في عملية تبادل للأسرى بين حزب الله ودولة الاحتلال - تزوج من إعلامية لبنانية شيعية، اسمها (زينب البرجاوي)، كانت تعمل في قناة العالم الإيرانية، وعاش في الضاحية الجنوبية لبيروت ذات الغالبية الشيعية، وهي معقل (حزب الله)، وعند مقتله شيعه «حزب الله» اللبناني في جنازة أم المصلين فيها الشيخ (هاشم صفي الدين)، رئيس المجلس التنفيذي لـ (حزب الله).

وعليه، ورغم أن المذهب الشيعي الجعفري مذهب مبتدع، إلا أن جمهور علماء المسلمين على عدم تكفير عامة الناس من معتنقيه، رغم تلبّسهم ببدع عقائدية مستنكرة، فيكون ضمن عموم الموحدين.

بين المداراة والمداهنة

إحدى الإشكاليات التي يعاني منها أبناء التيار الإسلامي، سواء في تصرفاتهم بأنفسهم أو في نظرتهم لتصرفات غيرهم، هي عدم القدرة على التمييز بين المداراة والمداهنة.

والمصطلحان متقاربان في أصل معناه، إذ كلاهما يتضمن معنى (الملاينة) مع الآخر، وفي اللغة أصل (المداراة) مشتق من الفعل (درأ) وأصل معناه دفع الشيء^(١)،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا أَبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]، ومعناه هنا - كما ذكر الطبري في تفسيره -: «ويدفعون إساءة من أساء إليهم من الناس، بالإحسان إليهم»^(٢).

وقد ورد نفس التعبير القرآني في موضع آخر، ضمن سياق آخر، في الحديث عن المؤمنين، وهو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [القصص: ٥٤]، وفي هذا الموضع فإن معنى قوله تعالى: ﴿وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾، أي: «ويدفعون بحسنات أفعالهم التي يفعلونها سيئاتهم»^(٣).

وقد ذكر الجوهري أن معنى قولك (داريته) أي اتقيته ولاينته^(٤).

أما (المداهنة) فهي مشتقة من الفعل (دهن)، وأصله كما ذكر ابن فارس يدل على «لين وسهولة وقلة»، ومعنى قولك: (داهنت الرجل) أي واربته

(١) مقاييس اللغة لابن فارس، ٢/ ٢٧١.

(٢) تفسير الطبري (ط هجر)، ١٣/ ٥١٠.

(٣) تفسير الطبري (ط هجر)، ١٨/ ٢٨٠.

(٤) الصحاح للجوهري، ١/ ٤٩.

وأظهرت له خلاف ما أضر له^(١).

وقد ذكر المفسرون في معاني قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، أن المقصود هو أن المشركين ودّوا يا محمد لو تليّن لهم في دينك بإجابتك إياهم إلى الركون إلى آلهتهم، فيلینون لك في عبادتك إلهك، وهو القول الذي رجحه الطبري، وذكر أن المعنى مأخوذ من (الدهن)، وقد شُبّه فيه التليّن في القول بتليّن الدهن^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ﴾ [الواقعة: ٨١]، ذكر المفسرون أن معناه «أفبهذا القرآن الذي أنبأتكم خبره، وقصصت عليكم أمره أيها الناس أنتم تليّنون القول للمكذّبين به، ممالة منكم لهم على التّكذيب به والكفر»^(٣).

وفي عالم الواقع، وبالذات في عالم السياسة، تضطر للتعامل مع أناس لا تطيقهم، فتليّن لهم اتقاء شرّهم، وهنا يظهر الفرق بين المداراة والمداينة، ويظهر اختلافهما،

فقد ذكر الإمام أبو حامد الغزالي في (إحياء علوم الدين) في باب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) أن وجوب إنكار المنكر يسقط إذا خاف المنكرُ مكروهًا يناله، فإذا تعارضت الظنون عنده، وترجح عنده حصول المكروه سقط الوجوب، ولكن الترجيح هنا ينبغي أن يكون بنظر الدين لا بموجب الهوى والطبع، فإن رجّح بموجب الدين سمي سكوته عن النهي عن المنكر (مداراة)، وإن رجّح بموجب الهوى سمي سكوته (مداينة)^(٤).

(١) مقاييس اللغة لابن فارس، ٢ / ٣٠٨.

(٢) تفسير الطبري (ط هجر)، ٢٣ / ١٥٧.

(٣) تفسير الطبري (ط هجر)، ٢٢ / ٣٦٧.

(٤) إحياء علوم الدين (ط دار المنهاج) ٤ / ٥٨٩.

ووفق كلامه فإن الإدارة والمداينة تختلفان من حيث الغرض الباعث عليهما؛ فإن كان الباعث على إلانة القول للشرير الفاسق سلامة الدين والإصلاح فهي إدارة، وإن كان الباعث حظُّ النفس واجتلاب الشهوات وسلامة الجاه فهي مداينة.

وقد كان النبي ﷺ ينسبط إلى بعض الناس من المنافقين تألفاً لهم واتقاءً لشرهم، وقال لما سئل عن ذلك (إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ)^(١)، ونقل البخاري - في أول باب (المُدَارَاةِ مَعَ النَّاسِ) عن أبي الدرداء رضي الله عنه قوله: (إِنَّا لَنَكْشِرُ - بِمَعْنَى نَضْحِكُ - فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ، وَإِنْ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ).

فينبغي للفقطن الواعي من أبناء الإسلام أن يدرب نفسه على التمييز بين الإدارة والمداينة، ليأخذ بذلك في خاصة نفسه عندما يكون مطلوباً منه - كشخص - اتخاذ موقف، وليستطيع الحكم على تصرفات الآخرين، وفيهم إخوانه، فلا يسيء الظن بهم في أمر لهم فيه سعة.

ونحن في هذا الواقع الذي نحياه مضطرون في كثير من الأحيان لمداينة بعض الأشرار، تحصيلاً لمصلحة للدين والدعوة، لا لمصلحة شخصية، وذلك دون التنازل عن شيء من ثوابت الدين، وقد قال المتنبي في تحسّره على حال الدنيا:

وَمِنْ نَكْدِ الدُّنْيَا عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَتِهِ بُدُّ

ولو قال (ما من مداراته بُدُّ)، لكان أفضل، فالصداقة لا تُتَخَيَّلُ مع العدو أصلاً.

(١) صحيح البخاري، ح ٦٠٣٢، في باب (المُدَارَاةِ مَعَ النَّاسِ).

الأسرى والمواقع التنظيمية^(١)

قرأت كثيراً من الانتقادات الموجهة لحركة فتح لعدم منح القائد الأسير مروان البرغوثي منصباً في تشكيلتها التي أعلنتها.

بغض النظر عن موقفي من حركة فتح في وضعها الحالي وصراعاتها الداخلية إلا أن الموضوع الذي كان موضع النقد، وهو تعيين أسير في منصب فعلي في حركة فاعلة يحتاج وقفة وتعليقاً.

لا شك أن الأسرى لهم رمزية يجب أن نحافظ عليها، ويجب أن لا نهمل تضحياتهم، وأن نحافظ على التفاف الناس حولهم، ولكن، وبعيداً عن التفكير العاطفي:

هل من المنطقي أن يتم تعيين شخص وهو أسير في موقع تنفيذي؟؟؟
لقد عشت في السجن نحو (١٠) سنوات، وأعرف طبيعة حياة السجن، وطبيعة تفكير الأسير المضطر للحكم على الأشياء بناء على الواقع المحدود الضيق الذي يحياه، والمعلومات القاصرة التي يعرفها، والذي أراه وأوقن به أنه لا يجوز مطلقاً أن يتم تكليف أسير بمهمة تنفيذية تحتاج عملاً، لأننا نظلمه ونظلم المهمة التي يجب أن يتولاها شخص يقوم بأعبائها.
وقد يطرح البعض هنا اقتراحاً مفاده أنه يمكن تعيين (الشخصية الأسيرة) في أحد المناصب، ثم يُكلف آخر بإشغال المنصب كقائم بأعماله، وهي فكرة وإن كانت تدغدغ العواطف، غير أنها غير عملية، إذ الذي يتولى

(١) عقدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطينية (فتح)، اجتماعاً بتاريخ (١٥ / ٢ / ٢٠١٧) وزعت فيه المناصب والمهام داخل اللجنة، ومن ضمن ذلك تم تعيين (محمود العالول) في منصب نائب رئيس الحركة، وهو المنصب الذي كان تيار (مروان البرغوثي) داخل فتح يطمح في أن يتم إسناده لـ (مروان)، الذي لم يتم توكيل أي مسؤولية أو منصب له خلال الاجتماع، وقد ثارت انتقادات كثيرة على ما اعتبره كثيرون تهمة شلّ لـ (مروان) كشخص، وللأسرى كحالة اعتبارية.

منصبًا بالإنابة لن يكون مبدعًا ومطلق التصرف كالذي يتولى المنصب بالأصالة.

أما المناصب الشورية التي يظن البعض أنه يمكن للأسرى القيام بدور فيها يساهمون من خلاله في التعبير عن رأي شريح مهمة من أبناء الحركات المناضلة فيأني أرى أن هناك عوائق تجعل الفائدة من آرائهم منعدمة أو سلبية أو ضعيفة.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أننا لا يجوز أن نعمي أعيننا عن حقائق هامة في هذا الموضوع، أعني موضوع المشاركة الشورية للأسرى، والعوائق التي تعترضه، فالأسرى في السجون يمكن تصنيفهم إلى أربعة أقسام:

- قسم ليسوا أصلًا من أهل الحل والعقد الذين يتوجب مشاورتهم؛ لصغر سنّهم، أو لحدثة انتمائهم، أو لقلّة خبرتهم.

- قسم ثانٍ لم يكونوا من أهل الحل والعقد والاطلاع على شؤون وخفايا العمل في الخارج، ولكنهم صاروا من أهل الحل والعقد في السجون التي شغلوا فيها مناصب إدارية في تنظيمات السجون.

وهؤلاء تقتصر خبرتهم الحياتية والتنظيمية على ما يجري داخل مجتمع السجن، هو مجتمع محدود، ظروفه تغاير ظروف مجتمع الخارج بشكل واضح، ولأجل ذلك فمهما كان المنصب الذي وصلوا إليه داخل السجن فإن قدرتهم على إبداء الرأي يشوبها خلل، وهؤلاء لا ينبغي أن يتدخلوا في غير شؤون السجون التي هم فيها.

- قسم ثالث كانوا من أهل والعقد في الخارج، وهم في الأصل أهل لإبداء الرأي، غير أنه قد مضى على سجنهم مدة طويلة جعلت معرفتهم بتفاصيل القضايا التي تدور خارج السجون تذوي مع التغير الهائل الحاصل في المجتمع والمواقف وطبائع الناس وعلاقاتهم.

وهؤلاء يمكن أن يشاوروا للاستئناس برأيهم، مع ملاحظة وجود الخلل

الذي سأشير إليه مع القسم الرابع.

- القسم الرابع هم الذين كانوا أهل الحل والعقد في الساحات خارج السجون، وهؤلاء في الغالب يكونون من المعتقلين الإداريين، أو ذوي الأحكام القليلة، أو ممن لم تمض على اعتقالهم فترات طويلة تجعلهم غائبين أو مغيبين عن استقراء الوضع في الخارج. وهؤلاء هم الفئة الوحيدة التي يمكن أن يكون لمشاورتها فائدة حقيقية، لولا وجود خلل خطير - يشتركون هم والقسم الثالث فيه - يتمثل في صعوبة وصول الصورة الكاملة للقضية محل الاستشارة في غالب الأحيان، إذ الإدلاء بالرأي الشوريّ يحتاج (القدرة على الحكم على الأمور)، وهي متوفرة عندهم كما هو المفترض، و(القدرة على تصور المسألة موضع النقاش)، وهي النقطة التي لا يمكن تحقيقها إلا بمغامرة تتضمن الكشف عن كل عناصر القضية للاحتلال الذي يراقب اتصالات الأسرى.

قد يصلح أن يُعطى الأسير في تنظيمه منصبًا (شَرَفِيًّا)، ولكن على أن لا تأخذنا العاطفة ونظن أن لديه القدرة على أكثر من ذلك. وأنا أعلم أن الكثيرين سيغضبون من كلامي هذا، وقد يظنون أن فيه انتقاصًا من أهمية الأسرى ودورهم، ولكن الحقيقة المرة أن الأسير لا يملك من أمره شيئًا، وبالتالي لا يجوز أن نملكه أمر غيره.

التفكير خارج الصندوق مباح

في ظل الأزمة التي تعيشها الضفة الغربية، والتي يعتبر (التهميش) أبرز معالمها، يقوم البعض بالتفكير بصوت عالٍ والبحث عن حلول لهذه المعضلة، فتجد بعض المعلقين (الفيسبوكيين) يهاجمون ويتهمون ويخونون، وذلك بدلاً من أن يناقشوا المقترح أو الفكرة بعقلانية.

قد تكون بعض الحلول والمقترحات غريبة، وخارجة عن سياق المألوف، وقد تلامس (قضايا) يعتبر البعض النقاش فيها من المحرمات، ولكن الذي علينا أن ندركه هو أن حلّ المعضلات لا يكون غالباً إلا بالتفكير بطريقة خارجة عن المألوف.

دعوا الناس يفكرون، دعوهم يقترحون الحلول حتى المجنون منها، ولا تقمعوهم، ولا تصادروا حريتهم في التفكير، فالذين يفكرون بصوت عالٍ قد يزعج البعض هم في الغالب من المخلصين الذين احترقت قلوبهم لسوء الأوضاع التي نعاني منها.

وعندما يفكر البعض منا في حلولٍ لأزمنا فعلى (البعيدین) عن الواقع الذي نحياه الوقوف جانباً، لأن أهل مكة أدرى بشعابها.

ومن نافلة القول التأكيد على أنه ليس بالضرورة أن تكون كل فكرة جديدة تطرح إيجابية، ولكن كون الذي طرحها خطأ في تقديره لا يعني أن نهاجمه، بل المطلوب النقاش العقلاني.

فالذي يرى أن الفكرة خاطئة من حقه – بل من واجبه – أن يناقشها ويعترض عليها، وليس في مجرد الاعتراض على الفكرة تخوينٌ لقاتلها، فالنقاش مطلوب، وبه نستطيع الوصول للرأي الأقرب للصواب، ولكن أن يُتَّهم صاحب الرأي بأن في عقيدته خللاً، وأنه يعمل مع جماعة عباس وماجد ... الخ، إن هذا (تخوينٌ) وليس نقاشاً موضوعياً، وإن لم يكن هذا

تخوينًا فلا أدري ما التخوين؟!

نريد أن نرتقي في نقاشاتنا ونتحاور بالعقل دون الطعن في النوايا.

توضيح

سبب كتابة المنشور أن أحد الإخوة الأفاضل كان قد نشر على جدار صفحته يقول: (حزب جديد؛ الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي والدعوي في الضفة في تراجع، فضلًا عن فشل المشروع الوطني واندحاره. ولربما وصل للارتهان بيد العدو. وقد بتنا نعيش في ضياع تام. على جميع الصعد، فما الحل؟

إن كانت غزة تحاول ملزمة جراحها. ونحن تحت مطرقة الاحتلال وسنديان السلطة. فهل هذا يمنع الإقدام والتضحية ووضع يدنا بأيدي شرفاء شعبنا والتعالي عن الجراح، والالتفات لهموم شعبنا ومستقبل أولادنا؟

إن السلطة لا تريد عملاً مقاومًا عالي الوتيرة بشكل عام. ومنا بشكل خاص لا تسمح بشيء حفاظًا على مصالحها، لكن هذا ليس موقف عموم فتح وباقي الشعب. ونحن لا نستطيع أن نقاوم بعمل عسكري مؤرق للاحتلال، وعدم قدرتنا لذلك لا يعني ترك بقية الجوانب الاجتماعية والدعوية... الخ. فلم لا نتوجه لتأسيس حزب سياسي اجتماعي لغير العسكريين يهتم بهذه النواحي؟) اهـ.

وقد علق عديدون على هذا المنشور بما يتضمن تخوين ذلك الأخ، واتهامه بأنه يتسابق مع السلطة ورئيسها، وأنه يسوّق هذه الفكرة لتخليص السلطة من أزمته وإظهار حماس منقسمة.

كلامنا ورقباء العالم كله

كان القادة الإسلاميون قديمًا يتحدثون - في الغالب - في أوساط شبابهم، وأحيانًا في تجمعات غالبها مؤيد لهم، فيبوحون بما في صدورهم، ويستخدمون أحيانًا تعبيرات مجازية يفهمها سامعوه بسهولة بسبب الخلفية الثقافية المشتركة بينهم، ولم يكن في ذلك الوقت من يتتبع كل كلمة قالوها، بل كل همسة همسوها، ولذلك فقد تعودوا على إلقاء الكلام على عواهنه دون مراعاة ما يمكن أن يساء فهمه منه.

أما اليوم فكل كلمة تصدر من أحدهم تجد العشرات من الأجهزة والمؤسسات تترصدها وتبحث فيما وراءها من مدلولات، وما يمكن أن تدلّ عليه من مخططات مزعومة!

الكلمة التي كنت تقولها في الأسرة أو المحاضرة أو خطبة الجمعة، والمستندة إلى العاطفة أكثر من استنادها إلى العقلانية انقضى زمنها.

على الواحد منّا أن يعدّ إلى العشرة قبل النطق بأي كلمة، وأرى لزومًا على (الرسميين) أن تكون (كل) كلماتهم التي يلقونها مكتوبة ومراجعة من أهل الخبرة، لئلا نقع فيما لا يحمد عقباه، كما فعلنا مرارًا ولم نتعلم.

اتهام النوايا

في انتخابات المجلس البلدي لمدينة الخليل سنة (٢٠١٧ م) كانت هناك كتلة مرشحة مدعومة من الحركة، بشكل لم يكن واضحًا بجلاء للجميع، وكان بعض الإخوة من الفضلاء من أبناء الحركة قد اتخذوا موقفًا وقفوا فيه مع كتل أخرى، وقد هاجمهم بعض إخواننا من أبناء الحركة هجوميًا لاذعًا، فنشرت على صفحتي في الفيسبوك منشورًا أدعو فيه لالتماس العذر لبعض هؤلاء الإخوة على موقفهم من الانتخابات، فأرسل لي أحد الشباب الذين أحبهم رسالة يسألني عما نشرته، وقال في كلامه: (أليس من الدين - كما علمتمونا - أن نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت؟؟ فلماذا التبرير لهم شيخي؟؟ ولماذا لا نبين لهم أنهم أخطأوا، حتى وإن كنا نحبههم ونحترمهم).

فأرسلت رسالة لهذا الأخ لتوضيح المسألة، قلت له فيها: نعم؛ يجب أن نعتاد على النقد والقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، وبدون ذلك فلن نستطيع تصويب مسيرتنا، ولا ترشيد عملنا وسلوكنا. ولكن هناك أمرًا آخر يجب أن لا يغيب عنا ونحن نمارس النقد، وهو من الشروط اللازمة ليكون النقد إيجابيًا واعيًا، وهي مسألة أننا يجب أن نحكم على الظواهر وأن لا نتدخل في السرائر والنوايا.

المسألة التي كانت موضع النقاش والخلاف خلال الأيام الماضية، وهي الانتخابات البلدية ومع من يجب أن نقف فيها مسألة اجتهادية، والمسائل الاجتهادية ليس فيها صواب مطلق ولا خطأ مطلق، ويجب فيها أن نبقي ملاحظين أن (رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب). الذي انتقدته في منشوري السابق، وفي غيره من منشوراتي هو (التطرف) في اتهام الإخوة بأن (الدافع الوحيد) لهم للوقوف مع من وقفوا معه

في الانتخابات هو (العصبية العشائرية)، وهذا الاتهام تم توجيهه لإخوة فضلاء، ليسوا ممن يبيعون دينهم ومبدأهم لأجل عصبية عشائرية، وهؤلاء اشتبه على الناس أمرهم لأن اجتهادهم في أن الكتلة الفلانية هي الأفضل تصادف معه أن من فيها هم من أقاربهم، وأنا هنا لا أنفي إمكانية أن يكون للقرابة دور في ميلهم، فكلنا بشر، ولكني لا أجاز لنفسي ولا لغيري أن نتهمهم في نواياهم، ونجعل (العصبية) هي الدافع الأوحدهم في اتخاذهم موقفهم، وخصوصاً أن لهم مبررات فيها (منطق) وافقهم عليه عدد آخر من الإخوة الأفاضل ممن ليست لهم قرابة مع هؤلاء المرشحين، وإن كنت شخصياً لم أقتنع بهذا (المنطق)، ولكن من الذي قال أنني أمتلك الحقيقة المطلقة؟؟؟

ولا شك أن بعض الشباب ممن ينتمون إلى التيار الإسلامي ولم تكتمل تربيتهم كان دافع العصبية هذا موجوداً عندهم، وهو أمر طبيعي (وإن كان مرفوضاً ويلزمه علاج)، فحتى الصحابة الكرام كانت هذه النزعة تبدو عند بعضهم أحياناً، ففي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه قال: (غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله، وَقَدْ ثَابَ مَعَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا، وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَّابٌ، فَكَسَعَ أَنْصَارِيًّا^(١)، فَعَضَبَ الْأَنْصَارِيُّ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَدَاعَوْا، وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صلّى الله عليه وآله، فَقَالَ: مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ ثُمَّ قَالَ: مَا شَأْنُهُمْ؟ فَأُخْبِرَ بِكَسَعَةِ الْمُهَاجِرِيِّ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صلّى الله عليه وآله: دَعَوْهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ^(٢)).

ودور الدعاة هو أن يعالجوا مثل هذا الخلل، ولا يتأق ذلك بين يوم وليلة،

(١) الكسْعُ هو أن يضرب الواحد الآخر برجله أو بيده على مؤخره، وهو بلهجتنا العامية أن يضربه (شلوطاً). ينظر: الصحاح للجوهري، ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة (كسع).

(٢) صحيح البخاري، ح ٣٥١٨، صحيح مسلم، ح ٢٥٨٤

فحتى الصحابي الجليل أبو ذر رضي الله عنه، قال له الرسول ﷺ: (إِنَّكَ أَمْرٌ
فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ)^(١) رغم أنه كان قديم الإسلام.
نعم يجب أن (نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت) وأن (نبين لهم
أنهم أخطأوا، حتى وإن كنا نحبههم ونحترمهم)
ولكن لا يجوز أن نتهم النوايا وندعي علم ما في القلوب.

(١) صحيح البخاري، ح ٣٠، ح ٦٠٥٠، صحيح مسلم، ح ١٦٦١

المعالجة الوقائية لانحراف الفكر

الانحراف الفكري، كالانحراف الذي عند الدواعش، وعند الحداثيين، والذين يسمون أنفسهم القرآنيين، وأمثال هؤلاء بحاجة إلى علاج فكري، وإلى تربية فكرية سليمة نفتقدها.

في كثير من الأحيان نفطن لضرورة المعالجة الفكرية بعد حدوث الانحراف، وهو لا شك أمر مطلوب، ولكن تجربتنا علمتنا أن نتائج هذه المعالجة ضعيفة متواضعة، إذ هؤلاء المنحرفون قد أحاطوا عقولهم - في الغالب - بحواجز من (الغباء) ورفض سماع القول الآخر ابتداءً، وهنا تأتي أهمية المعالجة بالطرق الأخرى.

والنقطة الأهم والواجبة وجوباً متعيّناً هي (المعالجة الوقائية) لنحفظ الجيل القادم من الوقوع في براثن هذا الفكر المنحرف. والمعالجة الوقائية تعني أن نعالج الانحراف قبل حدوثه، وذلك عبر طريقتين مهمتين:

- نشر العلم والثقافة الشرعية، وتعليم أبنائنا المنهج الصحيح للفهم. وللأسف فإن لدينا في هذا الجانب تقصيراً واضحاً، سببه غياب الشباب، بما فيهم أبناء الحركات الإسلامية، عن المساجد التي هي المحاضن الأساسية لترشيد الفكر، وتوفير الثقافة الشرعية المنضبطة.
- تعزيز ثقة أبنائنا بعلمائهم ليتبعوهم فيما يشتهه عليهم من أمور. وهنا لا بدّ من أن يكون للعلماء أنفسهم دور في أن يكونوا بأنفسهم قدوات صالحة تحبب جيل الشباب فيهم، وتقربهم منهم، وتعزز ثقتهم بهم، كما أن واجب الواعين من أبناء الحركة هو أن يظهروا التوقير والاحترام للعلماء الراسخين، ليعززوا الثقة بهم والالتزام بتوجيهاتهم

إدراك أسباب الفوز

عندما تحقق فوزاً في انتخابات ما، كالانتخابات الجامعية، فإنّ من المهمّ الضروري أن تدرك أسباب فوزك وأسباب فشل خصمك، لأنك إن لم تدرك ذلك على وجهه الصحيح ستكون كالطبيب الذي (يشخّص) الحالة (تشخيصاً) خاطئاً، فيبني على ذلك خطة علاج قد تكون مدمّرة.

(الإسلاميون) في كثير من الأحيان (يعتقدون) أنهم يفوزون لأنهم يحملون راية الإسلام، ويدافعون عنها، ترى ماذا لو كان هذا الكلام غير دقيق مئة بالمئة؟!

إن الذي ينطلق في تخطيط نشاطه من فرضية ما سيعتمد عليها كأساس لخبطه، فالذي يفترض من الإسلاميين في موضوع الانتخابات أن الناس ينتخبونهم ويقدمونهم على غيرهم لنهم يرفعون راية الدين سيركز في (ترويجه) لنفسه على هذا الأمر، و(يُغفل) غيره من العوامل، أو يتعامل معها كعوامل ثانوية، فإذا كانت الفرضية الأصلية غير صحيحة فإن النتيجة ستكون خسارات متلاحقة يُمنى بها أصحاب تلك الفرضية، ولذلك لا بدّ لنا من وقفة لترشيد المسار، وضمان وضع الأمور في نصابها الصحيح.

في جامعة (بير زيت) حققت الكتلة الإسلامية في انتخابات مجلس الطلبة إنجازاً رائعاً، حيث حصدت (٢٤) مقعداً من مقاعد المؤتمر الطلابي العام البالغ عددها (٥١) مقعداً، بينما حصلت كتلة فتح على (٢٣) مقعداً، وفاز الكتلة التابعة لليسار (الجبهة الشعبية) بـ (٤) مقاعد.

تعتبر هذه النتائج في ظل حالة القمع والتهميش التي تعيشها الضفة الغربية نتائج ممتازة، ويعتبر الإنجاز الذي حقّقه الكتلة الإسلامية في جامعة بير زيت إنجازاً رائعاً، ولكن من الخطأ أن نحمل هذا الإنجاز أكبر مما يحتمل، فقد قرأت للعديد من المتابعين ما مفاده أن هذا الفوز

يعني أن الناخبين انحازوا إلى البرنامج السياسي للكتلة الإسلامية، ولخيار المقاومة، بل وحتى لأفكار التيار الإسلامي.

الخطر في هذه الدعوى أنها تعطي الطرف الآخر حق الاحتجاج بنفس المنطق لو فاز في الانتخابات في نفس الجامعة في وقت لاحق، أو في فاز في مواقع أخرى، فإنه حينها سيقول أن فوزه يعني انحياز الأغلبية إلى مشروعه السياسي، وهو ادعاء غير صحيح ولا مقبول.

كما أن هناك خطراً آخر من وراء تلك الدعوى، قد لا ينتبه إليه الكثيرون، إذ لو زعمنا أن فوز الكتلة الإسلامية انحيازاً للفكرة الإسلامية فسيخرج لنا من يقول كلامك غير صحيح، فالكتلة الإسلامية حصلت على (٤٦%) فقط من مجمل أصوات الناخبين، بينما حصلت فتح واليسار (وهم الذين لا يتبنون الإسلام مبدأً وشعاراً) على (٥٤%) من هذه الأصوات؟ وهذا يعني أن مؤيدي (الفكرة الإسلامية) هم الأقلية في مجتمعنا؟؟!!

يجب أن ننتبه إلى ضرورة أن لا نحمل الأحداث أكثر مما تحتمل، وإلا دخلنا في التناقض مع أنفسنا وخسرنا الواعين المدركين ممن يؤيدون أفكارنا.

كما يجب أن ننتبه إلى أن عموم الناس في أي انتخابات لهم دوافع عديدة للتصويت، والدافع السياسي واحد منها، وليس كلها، ولا شك - بالطبع - أن عددًا من الناخبين يدلون بأصواتهم بناءً على تأييدهم للبرنامج السياسي للجهة التي يختارونها، ولكن هذا لا يكفي لتحليل وفهم سلوك الناخبين. رسالتي إلى أبنائي من الطلبة في الجامعات، وعبرهم إلى كل من يخوض الانتخابات من أبناء التيار الإسلامي:

- هناك فئة ستنتخبكم لأنكم تحملون راية الإسلام، وهؤلاء لن ينتخبوا غيركم مهما كانت ظروفهم، لأنهم يعتبرون التصويت موضوع ولاءٍ وبراءٍ.

- وهناك فئة تنتخبكم لأنها معجبة بتضحياتكم وثباتكم وصمودكم، وهؤلاء سينافسكم عليها من يكون ذا تضحية وثبات وصمود من غيركم (كبعض أبناء التيارات اليسارية الأوفياء لمبادئهم).
- وهناك فئة تنتخبكم لأنها ترى أنكم القادرون على تحقيق الإنجازات التي يريدونها لتيسير أمور حياتهم (الجامعية مثلاً)، وهؤلاء سيمنحون أصواتهم لمن يتوقعون منه تحقيق ذلك مهما كان مبدؤه.
- وهناك فئة تنتخبكم نكاية في خصومكم، لأنها لا تحبهم وتريد معاقبتهم، وهؤلاء ستخسرونهم إن حسن خصومكم تعاملهم معهم وأقنعوهم بنزع أسباب الخصومة.
- وهناك فئة تنتخب بناءً على العلاقات الاجتماعية والقرابة والصدقة.

إنكم إن ركّزتم على الفئة الأولى وقصّرتم في (جلب) بقية الفئات إلى صفّكم، فلا تستغربوا الخسارة، ولا تتهموا الناس أنهم لا يريدون للواء الإسلام أن يرتفع.

عليكم أن تقدموا الصورة الإيجابية في كل النواحي لتستقطبوا كل هذه الفئات، وحينها تكونون قد أدبتم ما عليكم، وأبرأتم ذممكم أمام ربكم ودينكم.

ومما يجب التركيز عليه وترسيخه في أذهان أبنائنا أنه بمقدار نجاحهم في خدمة المجتمع الذي هم فيه (وهو هنا مجتمع الطلبة) يستطيعون تحقيق الإنجاز (مع عدم نسيان الظروف الأخرى بالطبع)، وأن الفوز في أي انتخابات هو فوز للكتلة أو الأشخاص الذين خاضوها، والهزيمة كذلك، ولا ينبغي أن نقول إذا فزنا أن الإسلام هو الذي فاز؛ لأن الناس سيستنتجون أن الإسلام خسر إذا خسرنا أو هزمنا.

إننا نريد أن نفرح عندما نفوز في أي موقع، ولكن دون تحميل الأمور أكثر مما تحتمل.

ويجب أن نبقي في أذهاننا أننا نفوز حين نأخذ بالأسباب، فلو لم نأخذ بها ولم نكن على قدر المسؤولية فلن يكفي كوننا حاملين للفكر الإسلامي لتحقيق الفوز.

لغة (التخوين) منهج الجاهل

إحدى المزالق التي يقع بها أبناء الحركات الإسلامية مزلق استخدام لغة (التخوين) و(التكفير) و(الاتهام بالعمالة) كلغة رئيسة في الخطاب مع الآخرين.

إن اعتماد أي حركة أو حزب أو شخص على هذا المنهج في مخاطبة الآخرين يدل على جهل بمبادئ الشريعة وأدب الاختلاف فيها، وعلى نفسية مريضة ورثت من فرعون مبدأه الذي عبر عنه بقوله (مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ).

في السياسة القضايا الخلافية كثيرة، لأن نظرة كل فئة للقضية محكومة بعدة عوامل تؤثر في الرأي الذي تتبناه تلك الجهة، ويجب علينا أن نتعلم كيف نتعامل مع هذه الخلافات، وأن نأخذ الدروس والعبر مما يقع فيه غيرنا من عثرات.

الإخوة في حزب التحرير يرون أن (الهدنة) مع العدو الصهيوني لا تجوز، ورغم أن هذا الرأي رأي غريب عجيب، لم يسبقهم إليه أحد من أهل العلم فيما أعلم، إلا أنه - مع ذلك - لا مشكلة لديّ ولدى كثيرين فيما أعتقد في رأيهم هذا، فقصارى ما أراه في رأيهم أنه اجتهاد خاطئ، يمكنهم العمل به في أنفسهم وتصرفاتهم وأن لا يعقدوا هدنة مع هذا العدو! لكن المشكلة - كل المشكلة - في اعتبارهم مخالفة رأيهم (الذي ليست له جذور) وفي اتباع اجتهاد علماء الأمة من السابقين واللاحقين (خيانة لله ورسوله والمؤمنين).

في القضايا الاجتهادية الخلافية المطلوب من المكلف أن يتعبد الله بما أداه إليه اجتهاده إن كان من أهل الاجتهاد، أو بما أفتاه به أهل الفتوى ممن يوثق بدينهم وعلمهم إن كان هو من المقلدين، ولا ينبغي لأحد أن يلزم

أحدًا باجتهاده (باستثناء الإمام الأعظم فيما يتبناه لرفع الخلاف)، فضلاً
عن أن يتهمه في دينه بسبب الاختلاف في الرأي.
عندما نختلف لا حرج في أن يقول الواحد منا لأخيه أخطأت، ولكن لن
يكون مقبولاً أن يقول له خائن وكافر وعميل بسبب هذا الخلاف.
نسأل الله الهداية.

مراجعات حول ماراثون الخليل^(١)

هدأت عاصفة الجدل حول الماراثون (المختلط) الذي نظّمته جمعية تنظيم وحماية الأسرة في الخليل، ذلك الماراثون الذي استفز أهل هذه المدينة المحافظة، فثاروا على صفحات الفيسبوك مهاجمين إياه، معتبرينه قد جاء في سياق هدم البنيان القيمي والأخلاقي لمدينة أبي الأنبياء عليه السلام، وبعد أن هدأت تلك العاصفة نحن بحاجة إلى وقفة نراجع فيها أداءنا في هذا الحدث، والذي هو تكرار لأدائنا في أحداث كثيرة مشابهة، نفعل بها، ونتفاعل معها، ثم تمضي ولا نأخذ العبرة منها.

في البداية يجب أن ننتبه إلى أن هذا الماراثون وما شابهه من أنشطة مدعومة من منظمات الـ (NGOs) ليس حدثاً منفرداً، بل هو حلقة ضمن سلسلة متواصلة من محاولات تنشئة جيل يحمل فكراً بعيداً عن دينه وعقيدته، وهذا يعني أنه لم يكن الأول ولن يكون الأخير ضمن هذه السلسلة من محاولات الإفساد.

المشكلة التي نقع فيها هي أننا دائماً نتعامل مع مثل هذه الأحداث بردود الفعل، لا بإنشاء فعل مضاد موجّه خاصّ بنا، وكأني بمن هم وراء هذه الفعاليات يدركون ذلك، فيشغلوننا في إطفاء حريق هنا، ثم آخر هناك، ونبقى لاهثين وراء تلك الحرائق المفتعلة، راكضين في متاهاتها، لا نستريح لنفكر أو نخطط أو نرسم معالم سيرنا.

وخلال ردود أفعالنا، ولأن العاطفة هي التي تحكمنا، وهي عاطفة محمودة، غير أن عدم ضبطها بضوابط الفكر والعقل يجعلها تحمل معها سلبيات عديدة تأتي بعكس ما يراد منها، خلال ذلك تنمو عندنا ممارسات سلبية

(١) نشر أصل هذا المقال في مجلة إشراقات، بتاريخ (٢٠١٨/٨/١٥) ن وكنت قد نشرت أفكاره الأساسية كتدوينات منفصلة على صفحتي في الفيسبوك.

يفرح بها المخالفون المتربصون، ويشعرون أنهم حققوا جزءًا مما يريدونه عبر اندفاعاتنا العاطفية غير المدروسة، وهل من نجاح لهم أكثر من استقطاب فئة من أبنائنا وبناتنا وإقناعهم بوجود سور حاجز بينهم وبين ثقافة وأخلاق أهلهم وشعبهم، وذلك عبر تنفيرنا إياهم وإساءة معاملتنا لهم؟!

خطابي هنا ليس موجهاً لهؤلاء الذين ينظمون تلك الفعاليات الإفسادية، ولا للمغرر بهم الذين يشاركون فيها، وإنما هو موجه للذين تدفعهم حرقتهم لإنكار هاتيك المنكرات، ولا يدركون أنهم قد يقع بعضهم في منكرات أكبر بسوء طريقتهم في إنكار المنكر.

النقطة الأولى التي يجب أن نقف عندها هي التذكير بأن لإنكار المنكر قواعد يجب مراعاتها، وإلا أدى ذلك إلى عكس المقصود منه، فالمقصود الأساس من إنكار أي منكر هو إزالته أو التخفيف منه، فإن أدى فعلنا لزيادته وتجيده وتقويته توجب علينا مراجعة أداؤنا ومنهجنا.

ثم إن مهمتنا - كدعاة - في مجتمعنا هي نفس مهمة الطبيب، توفير سبل الوقاية من المرض، وعلاجه إن حدث، والطبيب لا يلجأ إلى الخيارات العنيفة كعمليات البتر والجراحة إلا عندما لا يبقى غيرها حلاً للمرض الذي يعالجه، أما نحن فإن الخيارات العنيفة هي أول ما نلجأ إليه في تعاملنا مع أمراض المجتمع الأخلاقية والسلوكية والفكرية، وقد تكون هذه الخيارات عنفًا (لفظيًا) وليس (حقيقياً مادياً)، ولكن العنف يبقى عنفًا مهما كانت صورته.

الداعية كالطبيب مطلوب منه أن يكون رفيقاً بمرضاه، حريصاً عليهم، فهو يعمل ليعالجهم لا ليقتلهم، ولذلك حرص النبي ﷺ على الحث على الرفق، ولنقف مع نموذج من توجيهاته في ذلك:

دخل مجموعة من اليهود على النبي ﷺ، فَبَدَلُ أَنْ يَقُولُوا لَهُ (السلام عليك) قَالُوا: (السَّامُ عَلَيْكَ)، و(السام) هو الموت والهلاك، فقال النَّبِيُّ ﷺ: (السَّامُ عَلَيْكُمْ)، وكانت أمنا عائشة رضي الله عنها حاضرة سامعة فغضبت وقالت لهم: السَّامُ عَلَيْكُمْ يَا إِخْوَانَ الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، وَلَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظْبُهُ، فَقَالَ لَهَا رضي الله عنها: (يَا عَائِشَةُ، مَهْ!)، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا سَمِعْتَ مَا قَالُوا؟ قَالَ: (أَوَمَا سَمِعْتَ مَا رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ؟ يَا عَائِشَةُ، لَمْ يَدْخُلِ الرَّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَمْ يُنْزَعْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ) ^(١).

لقد رافق تعاملنا مع منكر الممارثون مخالفات خطيرة وقع كثيرون منا فيها، ومن ذلك:

- استسهال التكفير؛ فرغم أن نشر الاختلاط والفساد أمر مذموم مدان، إلا أنه لا يصل إلى مرحلة الكفر، ولا يجوز إطلاق الأحكام بتكفير الناس بهذه الطريقة التي يقوم بها بعض الغيورين على دينهم جهلاً.
- إصدار الأحكام على أناس معينين بأنهم سيدخلون النار وسيحرمون من دخول الجنة، وقد غاب عن هؤلاء أن مفاتيح الجنة والنار ليست بأيديهم، وأن الذنوب التي دون الكفر تحت مشيئة الله، إن شاء غفرها وإن شاء عذب بها، وليستمع هؤلاء المتعجلون إلى هذا الحديث المخيف الذي يجب أن يدفعهم للتوقف عن توزيع مقاعد الجنة والنار:

فقد أخبرنا رضي الله عنه (أن رجلين في بني إسرائيل كانا مُتَوَاحِشَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالْآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ

(١) مسند أحمد، ح ١٣٥٣١، والحديث في صحيح مسلم، ح ٢١٦٥ ولكنه مختصر.

فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلَّنِي وَرَبِّي أَبْعَثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟
فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ).

لاحظوا معي هي نفس العبارات التي تدور على صفحاتنا مع عصاة غير كفار من أبناء أمتنا.

يكمل الرسول ﷺ حديثه فيقول: (فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدَي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ)^(١).

وقد علق أبو هريرة رضي الله عنه، وهو راوي الحديث فقال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

فهل يقبل أحدكم أن يتكلم بما يوبق دنيا وآخرته؟!

وقد يحتج البعض بأنهم لم يقولوا غير ما قاله ﷺ كما في حديثه الذي فيه (ثَلَاثٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) وذكر منهم (الدِّيُوثُ)^(٢)، فأقول لهؤلاء:

إن فهمكم للحديث ولمنهج الإسلام فيه خلل عظيم، فالعلماء يذكرون أن هذه الأحاديث التي جاء فيها أن من فعل كذا كفر، أو حُرِمَ من دخول الجنة، تتحدث عن (الفعل) وتهدف إلى ذمّه والتنفير منه، أما عندما يكون الحديث عن (الفاعل) أي الشخص المعين، فحتى نحكم عليه بالكفر أو أنه ليس من أهل الجنة نحتاج أمورًا أخرى، إذ هناك موانع عديدة تمنع من دخول (الشخص المعين) تحت طائلة ذلك الوعيد، فلا بدّ من التحقق من انتفاء تلك الموانع، وهو ما ليس من مهمة الأفراد في الأمة. كما أن فهمكم لـ (الدِّيُوثِ) بحاجة إلى مراجعة، فليس كل من خرجت

(١) سنن أبي داود، ح ٤٩٠١، وإسناده حسن.

(٢) مسند أحمد، ح ٦١٨٠، وإسناده حسن.

ابنته أو قريبته متبرجة ديوثًا، إذ الديوث - كما جاء مفسرًا في بعض روايات الحديث - هو (الَّذِي يُقَرُّ فِي أَهْلِهِ الْخَبَثُ)^(١) والخبث هنا هو الزنا، قيل: ومقدماته أيضًا، وكم من رجل تخرج ابنته متبرجة وقد تقارف المعاصي وهو غير مُقِرٍّ لذلك ولا راضٍ به، بل هو عاجز عن تغييره!

لقد كثرت الاتهام بالدياثة هذه الأيام، ولِيَحْضُرَ كُلُّ مَنْ أَطْلَقَ لِسَانَهُ فِي النَّاسِ نَفْسَهُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ إِذْ قَدْ يَأْتِيهِ مَتَّهَمٌ بِالديَاثَةِ ظَلَمًا فَيَشْكُوهُ إِلَى اللَّهِ وَيَطْلُبُ مِنْهُ حَقَّهُ.

إنكار المنكر مطلوب، ولكن الطريقة الأمثل لذلك تكون بنشر الخير والمعروف، وبذل الجهد لتقريب الناس من دينهم، وتذكروا (أن تشعل شمعة خير من أن تلعن الظلام ألف مرة).

ردود وتوضيحات

سأل أحد الإخوة: إذا كانت البنت أو أمها تخرجان من البيت متبرجتان بغير رضى رجل البيت، فأى رجل هذا؟

فأجبت: لعلَّ حاله كحال نبي الله ﷺ كان ابنه كافرًا، ولم يكن هو راضيًا عن كفره.

وسأل آخر: كيف سترد على من يستند على حديث رسول الله ﷺ بأن الأولوية تغييره باليد (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده)؟

فأجبت: كما أشرتُ في المقال فإن لإنكار المنكر قواعد يجب مراعاتها، إلا أدى ذلك إلى عكس المقصود منه، ومن ذلك تحديد متى يتم استخدام كل وسيلة من الوسائل، ومن يستخدمها، وباختصار: التغيير باليد يكون ممن يملك سلطة ذلك، وتتوفر له القدرة عليه، ويأمن ألا يؤدي تغييره هذا إلى منكر أكبر.

(١) مسند أحمد، ح ٥٣٧٢، ح ٦١١٣، وهو حديث صحيح.

واعترض أحد الفضلاء قائلاً: إنّ الحراك وردة الفعل التي رافقته أربكت من أعدوا للماراثون وضايقتهم، فالأمور لم تكن بذاك السوء.

فأجبت: لا شك أن الحراك المنكر لهذا المنكر كانت له نتائج إيجابية، ولست معترضاً عليه، بل ملاحظاتي تتعلق ببعض السلبيات المرافقة له قصد ترشيد مسارنا، مثل استخدام لغة التكفير والشتائم، وكذلك الانشغال بعلاج القضايا الفرعية ونسيان أصل المشكلة (وهو غياب الدعاة عن التأثير الإيجابي الفاعل في المجتمع).

وجوب ضبط العاطفة بالفكر

العواطف مهمة جداً في الحياة البشرية، فهي - في الغالب - التي توجه السلوك البشري، وتزود الإنسان بالدوافع التي تجعله يستسهل البذل والعطاء والتضحية في سبيل مبادئه، فالعواطف الدافعة كـ (الحب والكره) - مثلاً - هي التي تدفع الإنسان للدفاع عما يحب ولمقاومة ما يكره، وهي عواطف محمودة عندما تكون متعلقاتها أموراً سامية، كالدين والعقيدة، ولكن العاطفة إن تركت لوحدها دون ضوابط العقل والفكر ستكون كالسيل الجارف يأخذ كل ما في طريقه، ويدمر الأخضر واليابس، ولذلك نحن مطالبون بالحفاظ على التكامل بين العقل والعاطفة، وكما قال الإمام البنا رحمه الله (ألجموا نزوات العواطف بنظرات العقول، وأنيروا أشعة العقول بلهب العواطف)، فالعاطفة المندفعة غير المنضبطة بالفكر والعقل تحمل معها سلبيات عديدة تأتي بعكس ما يراد منها.

النسبية وجدلية النصر والهزيمة

الحدث الذي كان ليلة (٢٠١٨/١١/١١)، والذي اقتحمت فيه قوة من جيش الاحتلال منطقة شرق مدينة خانيونس، واشتبك معها المجاهدون هناك، وكانت الحصيلة استشهاد سبعة منهم، ومقتل ضابط صهيوني، وانسحاب القوة الصهيونية، تسبب في موجة من الجدل على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، وكعادة الناس في أنهم لا يتفقون على رؤية واحدة للحدث الواحد، إذ ينظر كل منهم من زاوية تغاير نظرة الآخرين، وينطلق منها محاولاً - في كثير من الأحيان - إلغاء كل ما يخالفه.

وكان من العناصر الجدلية التي بحثها (الفسابكة) توصيف ما حدث، أكان نصراً للمقاومة أم هزيمة لها.

الذين نظّروا لفكرة (النصر) كان منطلقهم أن الصهاينة ما دخلوا إلا لتحقيق مهمة خطيرة تستحق المغامرة وفق مقاييسهم، وقد خرجوا بدون تحقيق مهمتهم تلك، بل وتكبّدوا خسائر ليست سهلة.

أما الذين نظّروا لفكرة أن ما حدث كان هزيمة، فقد طرح أحدهم الفكرة بالصيغة التالية: «لو أنّ وحدة خاصة من القسام تسللت إلى داخل الكيان وقتلوا مسؤول الأمن المستهدف في مستوطنة ما، إضافة إلى (٦) مستوطنين، ثم تم اكتشاف أمرهم هناك، لكنهم انسحبوا ووصلوا إلينا بسلام بعد أن استشهد منهم واحد بتبادل إطلاق النار، هنا؛ هل نحن انتصرنا أم قوات الاحتلال؟»

ثم تساءل: «لماذا نحن دائماً المنتصرون؟».

وهو طرح منطقي لو كان مستنداً إلى أسس سليمة في المقارنة، وهنا، وقبل الاستمرار في النقاش، لا بدّ من الإشارة إلى أن بقية منشور هذا الأخ الفاضل مما أوافقه وأظن كل العقلاء يوافقونه عليه، فقد تساءل: «أليس هذه

العملية تستوجب الكثير من المراجعات والتحقيقات لاكتشاف نقطة انطلاق سيارة الكمين؟ هل يمكن التفكير في آليات أكثر صرامة لضبط الحدود؟»، وهي تساؤلات (واجبة) وليست (مشروعة) فقط، ولعل الحريصين على المقاومة ممن ينتقدون اعتبار مثل هذا الحدث انتصاراً ينطلقون من أن (وهم النصر) يخفض الدافعية لدى أصحابه للبحث عن (مكامن الخل)، إذ ما دمنا انتصرنا فمعنى ذلك أنه ليست لدينا مشكلة.

نعود لبحث جدلية النصر والهزيمة في مثل هذه الأحداث، وقبل ذلك فلنؤسس للفكرة ببعض النصوص (الشرعية) التي تؤكد على اعتماد فكرة (النسبية) في النظرة إلى أمور كثيرة مما مرَّ به في حياتنا.

في حديث صحيح عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: (سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ)، فاستغربوا من ذلك، وسألوه: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ؟ فَقَالَ لَهُمْ مَوْضِعًا الْفَكْرَةَ: (رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمَانِ، فَأَخَذَ أَحَدَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ، وَرَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ، فَأَخَذَ مِنْ عُرْضِ مَالِهِ مِائَةَ أَلْفٍ، فَتَصَدَّقَ بِهَا)^(١).

وهذا الحديث هنا يؤسس لفكرة مهمة، وهي أن النظرة إلى تقييم حدث (الصدقة) يجب أن تراعي (إمكانيات) المتصدق، لا قيمة الصدقة فقط.

وفي حديث صحيح آخر يسأل النبي ﷺ أصحابه: (مَا تَقُولُونَ فِي الزَّنا؟) فَقَالُوا: (حَرَمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَهُوَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، فَقَالَ لَهُمْ ﷺ: (لَأَنْ يَزْنِيَ الرَّجُلُ بِعَشْرَةِ نِسْوَةٍ، أَيْسَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزْنِيَ بِأَمْرَأَةٍ جَارِهِ)^(٢).

وهو هنا - أيضاً - يؤكد على نفس الفكرة، وهي أن حال المعتدي والمعتدى عليه لهما تأثير في حجم قبح الجريمة.

ولدينا نصٌ صحيح ثالث - سنكتفي به؛ لأن النصوص كثيرة، والهدف

(١) سنن النسائي، ح ٢٥٢٨.

(٢) مسند أحمد، ح ٢٣٨٥٤.

الاستدلال وليس استيعاب النصوص - يقول فيه عليه السلام: (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ)^(١)، وهو هنا يؤكد على نفس الفكرة، فمعصية الزنا - مثلاً - مع أنها قبيحة سواء مارسها شاب أم شيخ (رجل كبير السن)، إلا أنها من الشيخ أقبح؛ لأنه ليست لديه تلك الدوافع من الشهوة التي لدى الشباب.

وهكذا نجد أن هذه النصوص تؤسس لفكرة (النسبية) في النظر إلى الأمور وتقييمها، ولهذه النظرة النسبية تطبيقات في واقع الحياة لها أول، وقد لا يكون لها آخر؛ لأن وقائع الحياة متجددة، وسأضرب مثلاً واحداً على تلك التطبيقات:

في الالتزام بالحجاب - وهو حكم شرعي واجب - قد أتفهم بعض التقصير من مسلمة تعيش في باريس تحت ضغط المجتمع وقوانينه، فتقصر في التزامها به بعض الشيء، ولكن هذا التفهم لا يوجد عندما تكون المسلمة من أهل دولة يعتبر الحجاب فيها من الأساسيات المجتمعية كجزيرة العرب (أي أن قبح المعصية من المرأة المقصورة في حجابها في جزيرة العرب أعظم من قبح المقصورة في ديار الغرب). نعود لموضوعنا.

عندما نناقش السؤال المشروع: هل ما حدث كان انتصاراً لنا وهزيمة للعدو، أم أن الصحيح هو العكس؟ لو نظرنا لمسألة النصر والهزيمة كـ (قيمة مطلقة) سنجد أن الجواب هو أن العدو انتصر ونحن هزمنا، فنحن الذين استبيحت أرضنا، ونحن الذين قدمنا الكمية الأكبر من الخسائر.

(١) صحيح مسلم، ح ١٧٢ (١٠٧).

ولكننا لو نظرنا وفق هذه النظرة (النسبية)، وهي النظرة المنطقية العادلة، التي تراعي فرق القوة والإمكانات بين الطرفين، فس نجد أن العدو هزم والمجاهدون انتصروا.

وحتى لو اعتبرنا أن العدو لم يهزم فهو لم ينتصر، فهو - من ناحية الهدف - جاء لتحقيق هدفٍ محدد وفشل في ذلك، أما المجاهدون فنجاحهم ماثل في أنهم (أفشلوا) مخطط العدو، ومنعوه من تحقيق هدفه، أما بالنظر إلى الخسائر البشرية والمادية، فمن الظلم للمجاهدين أن نطالبهم بأن يثخنوا في العدو أكثر مما فعلوا مع الفرق الشاسع في الإمكانيات بين الطرفين.

ومع ميلي لاعتبار ما حدث نصرًا (بالمعنى النسبي للنصر)، إلا أنه يجب أن نعود لنؤكد على فكرة مررنا عنها في ثنايا الحديث، وهي أنه لا يجوز أن يشغلنا استشعار (النصر) عن البحث عن (مكامن الخلل)، وأن نظن أننا ما دمنا انتصرنا فمعنى ذلك أنه ليست لدينا مشكلة، وكلنا ثقة بأن أصحاب الشأن لن تغيب عنهم هذه بإذن الله تعالى.

رحم الله الشهداء، وشفى الجرحى، وحفظ أهلنا في غزة من كيد الكائدين.

مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَتَسَامَعَ الْأُمَمُ

كان رأس المنافقين (عبد الله بن أبي) يقود حراكاً مشبوهاً له أجنادات خبيثة تهدف لهدم الدولة الإسلامية الناشئة ومحاربة الدعوة. وكان سيدنا رسول الله ﷺ يدرك ذلك ويعلمه.

ومع ذلك فعندما اقترح عليه عمر رضي الله عنه قتله لما حاول إشعال فتنة داخلية بين المسلمين، وهدد قيادة المجتمع المسلم فقال (أَمَّا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) كان ردّ النبي ﷺ على هذا الاقتراح أن قال لعمر رضي الله عنه: (دَعُهُ، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ) ^(١).

لاحظوا معي أن النبي ﷺ ذكر (الناس) هنا، وهو لفظ عام يشمل المؤمن والكافر، المناصر والمخالف، ولعل قصد الكافر والمخالف والمعادي فيه أولى؛ لأن المناصر قد يتفهم تصرفك العنيف للحفاظ على كيائك. وفي حديث آخر في قصة ذلك الرجل الذي اتهم الرسول ﷺ بعدم العدل في توزيع الغنائم بعد معركة حنين، واقترح بعض الصحابة قتله بتهمة النفاق، قال لهم النبي ﷺ: (مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَتَسَامَعَ الْأُمَمُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ) ^(٢).

وهنا أيضاً كان تخوُّف النبي ﷺ أن (تتسامع الأمم)، وهو ما يوازي الرأي العام العالمي في زمننا.

الدرس الذي نتعلمه من هذه التصرفات النبوية الهادية:

قد يكون شخص أو جهة مستحقاً للعقوبة الرادعة، فيمنعك من ذلك

(١) صحيح البخاري، ح ٤٩٠٥، ح ٤٩٠٧، صحيح مسلم، ح ٢٥٨٤.

(٢) حديث صحيح، ١٤٨٢٠، مسند أحمد، ح ١٤٨٢٠.

الحرص على الـ (صورة) التي تترك الانطباع عند الناس، فالبعيدون عن الساحة؛ (الناس) بعمومهم في قصة (ابن أبي)، و(الأمم) في حديث غنائم هوازن، سيرون أن (محمدًا يقتل أصحابه)، ولن يروا بقية الصورة وهي أن المقتولين كانوا مجرمين مستحقين، ولأجل ذلك امتنع الرسول ﷺ عن إيقاع العقوبة بهم.

فهل من معتبر؟!؟

طبعًا ليس المقصود النهي عن (القتل) فقط هنا، فـ (القتل) جاء لضرورة سياق الأحاديث، وإنما الكلام عن كل العقوبات والتصرفات التي تشوه صورة المقاومة وأهل الحق، بما فيها الضرب بالهراوات والألفاظ العنيفة ومنع التظاهر.

مناسبة المنشور

في قطاع غزة خرج عدد من المواطنين محتجين على الظروف المعيشية السيئة التي تسود عندهم، وكان هذا الحراك موجّهًا من قبل جهات في السلطة الفلسطينية وحركة فتح تحت عنوان (بدنا نعيش)، وهدفه المعلن الاحتجاج على سوء الأوضاع المعيشية، وبينما هدفه المخفي كان إسقاط حركة حماس في غزة.

وللأسف فقد تعاملت الأجهزة الأمنية مع هذا الحراك بطريقة فظة واعتدت على عدد من المتظاهرين بالضرب والسحل، رغم أن هذا الحراك شارك فيه مع المغرضين أناسٌ عاديون متضررون من الأوضاع الناتجة عن الحصار على القطاع.

وكنا نودّ لو كان تعامل تلك الأجهزة مع الناس بطريقة حضارية تتوافق مع تعليمات ديننا.

اعتراضات وردود

قد يظن البعض أنني أدعو لاتباع منهج (السلمية) مع الأعداء والمخربين، وهو ما وقع فيه إخواننا في مصر، وأدى إلى ردّة فعل سلبية لدى كثير من أبناء الحركة الإسلامية قادتهم لعدم التوازن بسبب الألم الذي أصابنا في أرض الكنانة، أما أنا فلست من دعاة هذا النوع من (السلمية)، ولكني من دعاة (لا أضع سيفي حيث ينفع سوطي)، وكذا لا أستخدم سوطي حيث ينفع صوتي.

يجب علينا أن نخوض غمار السياسة والاقتصاد وتصرفات إدارة الحكم عن طريق خبراء ومختصين وعلماء يحددون الأنسب من التصرفات كل سلوك، لا أن تحركنا العواطف.

وقد يعترض البعض بأن في السيرة النبوية _أيضاً_ أن الرسول ﷺ أمر بقتل من عدد ممن كان لهم دور إعلامي في التحريض على المسلمين، وهذا الاعتراض مردود بأن الذين امتنع الرسول ﷺ عن قتلهم كانوا (من أصحابه)، أي من رعيته، أما الذين أرسل لقتلهم فكانوا من رؤوس أعدائه المجاهرين بعداوته والتحريض عليه.

وقد يحتج البعض بأن ما حدث من انقلاب على الثورة المصرية، والإطاحة بالرئيس الشهيد (محمد مرسي) رحمه الله تعالى كان بسبب التساهل مع أمثال هؤلاء المحتجين، ويكون قد غاب عن هذا المعترض أن ما حصل في مصر كان فيه خطأ أساسي، وهو عدم استعداد إخوان مصر بقوة عسكرية، سمها (ميليشيا) إن شئت لتحمي الثورة إذا تطلب الأمر.

وقد يحتج البعض بأنه لولا تعامل حماس في غزة بالقوة مع الخوارج الذين اعتصموا في مسجد هناك لتفاقت مشكلتهم ولما انقطع دابرهم، ول هؤلاء أقول: إن هناك فرقاً بين من يخرج معترضاً يحمل السلاح ويريد

قتلك، وبين من يخرج بلا سلاح.

ويبقى أننا نتحدث في قواعد عامة، وعند تنزيل الأحكام على الوقائع لا بد من دراسة كل الحثيات المحيطة بها، فالسياسة كلها مبنية على تطبيق (فقه الموازنات) المنضبط بضوابط الشرع، ولا بد من مراعاة مآلات أي فعل قبل الإقدام عليه.

النظر بعين واحدة

تعليقًا على مقتل (ناهض حتر)^(١)

أغلق إحدى عينيك وحاول أن تجول بالثانية المفتوحة فيما حولك، ثم أغلق الثانية وافتح الأولى وأعد النظر، ثم افتح كلا العينين وأنظر، لو فعلت ما أقول ورگزت فيما كنت تراه، ستجد أنك عندما تنظر بعين واحدة لن ترى كل الصورة المحيطة بك، فسيغيب عنك جوانب منها. كثير من الذين علّقوا على مقتل الكاتب الأردني (ناهض حتر) نظروا للمسألة بعين واحدة، فغابت عنهم جوانب من الصورة المتكاملة، وهذا ما نتج عنه ما نراه من تلاسن بين الإسلاميين على صفحات الفيسبوك في تعليقاتهم على هذه المسألة.

البعض رأى أن الهالك (حتر) تجاوز كل الحدود، ومسّ بالمحرمات والمقدّسات، وأن الدولة لم توقفه عند حدّه، فثارت عاطفته الدينية وعبر عن ذلك بتأييد قتله والثناء على قاتله، ولا شك أن ما رآه هذا البعض حقيقة واقعة، فقد تجاوز الرجل كل الحدود، وأساء إساءات لا ينبغي السكوت عنها، ولكن تأييد قتله والثناء على قاتله نتيجةً طبيعيةً لعدم رؤية الجانب الآخر من

(١) يوم الأحد (٢٠١٦/٩/٢٥) اغتيل الكاتب الأردني اليساري (ناهض حتر)، على يد مواطن أردني من أصل فلسطيني ينتمي للسلفية الجهادية، وكان ذلك بثلاث رصاصات اخترقت رأسه بالقرب من قصر العدل في العصمة عمّان، أثناء توجهه (حتر) لحضور جلسة لمحاكمته في قضية كان متهمًا فيها بـ (الإساءة للذات الإلهية) إثر مشاركته رسميًا كاريكاتيريًا على صفحته وتعليقه عليه بعبارة (رب الدواعش).

(ناهض حتر)، المولود سنة ١٩٦٠، كاتب أردني ملحد، من أصول مسيحية، وكان عضوًا في الحزب الشيوعي الأردني، وكان معاديًا للتيارات الإسلامية.

وقد تمّ تحميل الحركات الإسلامية مسؤولية اغتياله من قبل من يعتبرون أنفسهم (المثقفين) بدعوى أن القاتل أقدم على ذلك بسبب تحريض الإسلاميين ضدّ حتر، مما دفع الدولة لمحاكمته.

القضية.

آخرون نظروا فرأوا المفساد العظيمة التي يتوقع أن تنتج عن حادثة القتل هذه، ومنها التأسيس ليأخذ كل مواطن منفرد القانون بيده وهذا باب شرٌّ إذا فتح فلن يخلق، وإشغال الرأي العام عن قضايا أهم بكثير من إساءات (حُتّر) كتغيير المناهج الدراسية، وزرع بذور فتنة طائفية نحن في غنى عنها، فأعلنوا استنكارهم لحادثة القتل بطريقة استفزت الفريق الأول، وكانت طريقة استنكارهم ناتجة عن غياب الجانب الآخر من الصورة.

الذين نظروا للصورة الكاملة وعيونهم مفتوحة، وهم قلة للأسف، رأوا جرائم (حُتّر) بحق الدين والوطن، ورأوا كذلك المفساد الناجمة عن أخذ القانون باليد وسفك الدماء بهذه الطريقة المنفردة.

القتل وإزهاق الأرواح مفسدة عظيمة، جاء الشرع بإباحتها في حالات نادرة دفعًا لمفسد أعظم منها، أو تحقيقًا لمصالح عامّة للأمة لا تتحقق دون هذا، ووضع لذلك قيودًا وشروطًا مشددة لئلا يستهين الناس بسفك الدماء، ولذلك عندما اقترح عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سيدنا رسول الله ﷺ قتل رأس المنافقين (عبد الله بن أبي)، وجرائمه كانت أكبر بكثير من جرائم (حُتّر) هذا، وكان الاقتراح موجهًا لرئيس الدولة الإسلامية، أي أن القرار والتنفيذ ليس بيد شخص منفرد، رفض رسولنا ﷺ ذلك لما يترتب عليه من مفسد لا تكافئ ما سيتحقق من التخلص من رأس المنافقين رغم سوءه.

أقول: قَتْلُ (حُتّر) إشغال للأمة عن القضايا الأهم، وإن كان الرجل يستحق إيقاع أقسى العقوبات به، وقد تصل إلى الإعدام، ولكن لا يجوز لشخص منفرد مهما كان وأيًا كان أن يتخذ هذا القرار.

وبالمناسبة فقاتل (حُتّر) مخطئ في رأيه ولا ريب، وإن كانت دوافعه لها

ما قد يبررها، ولكن الإجرام الحقيقي يكمن في فعل من يسمحون لأمثال ذلك التافه في أن يعتدي على مقدسات الأمة ويدافعون عنه، وفي نفس الوقت يحاربون الدعاة الوسطيين، ويتركون الأرض مهية لتنبت فيها بذور الغلو والتطرف.

توضيحات

اعترض بعض الإخوة في النقاش على انتقادي لعملية قتل (حتر) وذكروا أن من سب الله تعالى أو الرسول ﷺ فإن دمه هدر، وهنا لا بد من توضيح ما يلي في هذه المسألة:

ليست قضيتنا هل دمه مهدور أم لا، فالمسألة فيها كلام طويل للفقهاء لا ينبغي طرحه إلا عند المتخصصين، وإنما المسألة في ما لو سلّمنا بأن دمه مهدور، فمن يملك الحق في تنفيذ ذلك؟

وليكن الجواب على شكل مثال ليكون أوضح إن شاء الله تعالى: نفترض أن شخصاً ظهر لديه ورم خبيث في جسمه، فالأصل أن هذا الورم يجب أن يُستأصل، فلو جاء آخر من عامة الناس وأمسك سكيناً واستأصل هذا الورم فهل هذا الفعل جائز؟؟

إن استئصال الورم الخبيث لا بد له من شروط لا يصلح البتّ بتحققها إلا من أهل الاختصاص، فقد يتم استئصال الورم ويؤدي ذلك إلى انتشار السرطان في الجسم، وقد يصلح أن يتم معالجة الورم بدون استئصال، كل ذلك لا يحسن تقريره إلا أهل الاختصاص، وإلا صارت الأمور سائبة.

واعترض بعضهم - ممن عارض عملية القتل - فقال متسائلاً عن منهج: «لماذا لا نرى شجاعة وإقدام وجرأة وانتصار هؤلاء الدواعش والتكفيريين لله وللدين عندما تكون القدس وفلسطين والمقدسات الأخرى التي يدنسها اليهود المحتلين فعلاً لا قولاً لو كانوا محقّين؟»

فأجبتُه: حتى لا ن ظلم الناس يجب أن نحاكمهم إلى أفعالهم وليس إلى نياتهم، فهؤلاء (التكفيريون) شجعان وجراءء، وهم يعتقدون أن انتصارهم لله، ولكن المشكلة عندهم في غياب فقه الأولويات، وفقه الموازنات.

بين الفعل والفاعل

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٩م اغتيل السفير الروسي لدى تركيا أثناء إلقائه كلمة في افتتاح معرض، وقد اغتاله شرطي تركي، قال أنه يفعل ذلك انتقامًا لمشاركة الروس في قصف حلب.

هذا الحدث أثار لَغَطًا واسعًا بين الناس عمومًا وفي ساحة الإسلاميين على وجه الخصوص، وكان النقاش يدور حول أصل الفعل هل هو جائز أم محرم، وهل للسفير حكم (الرسول) الذي جاءت الشريعة بتحريم قتله لقول النبي ﷺ لرسولي مسيلمة الكذاب (لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما)، وقد فهم هذا الحكم الصحابي راوي الحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: (فمضت السنة أن الرسل لا تقتل)^(١)، أم ليس له هذا الحكم، في مسائل أخرى من مسائل السياسة الشرعية أخذ كثيرون يهرفون فيها بما لا يعرفون^(٢).

ليس المسألة هنا أن نبحت في حكم ما حدث، ولكن الذي أريد التنبيه إليه مسألتان:

أولاهما: (ضرورة معرفة ما يجوز أن نختلف فيه وما لا يجوز أن نختلف فيه)، وهي مسألة مهمة، لو استطعنا إدراكها لتراجع كثير من النقاش العقيم في أوساطنا.

أما (ما يجوز أن نختلف فيه)، مع وجوب احتفاظنا بالأدب في الخلاف،

(١) الحديث صحيح، رواه أحمد في المسند، ح ٣٧٦١، وهو في سنن أبي داود، ح ٢٧٦١، بدون قول ابن مسعود.

(٢) (الهِزْفُ) هو الإطنابُ في المدح والثناء على الشيء إعجاباً به، وخصه بعضهم بالمبالغة في المدح حتى يكون كالهذيان بالثناء على الإنسان إعجاباً به، وإذا (هرف) الإنسان أي تكلم مادحًا بما لا يعرف فهي مصيبة. انظر: الصحاح للجوهري، ٤/ ١٤٤٢، ومقاييس اللغة لابن فارس، ٦/ ٤٨.

فهو مسألة هل يجوز قتل السفير الروسي أم لا؟

رأيي - ولا أُلزم به أحدًا - أن قتله لم يكن فعلًا صائبًا، للمفاسد الكثيرة المتوقعة عليه، ولأن الأحكام الشرعية تعطي السفراء حصانة تمنع من قتلهم، لأنهم في حقيقة توصيفهم الشرعي (رسلٌ) يمثلون دولهم.

وهذا رأيي أتبناه، وفي نفس الوقت أتفهم رأي المخالفين، وإن كنت أراه ضعيفًا، وأدرك أن كثيرين منهم تحملهم على تبني رأيهم عاطفة دينية مشبوبة، وغيره على حرمان المسلمين محمودة، ولذلك لا أسيء الظن بهم. أما (ما لا ينبغي الاختلاف فيه)، فأمران:

الأول: أن السفير الروسي ودولته من ورائه مجرمون، والذين لم يعجبهم قتل السفير لم يكن ذلك لأنهم متعاطفون معه، بل هم مقتنعون بأنه مستحق للعقوبة، ولكن ليس كل من يستحق العقوبة يُعاقب، لوجود موانع لذلك أحيانًا.

الثاني: ليس من واجباتنا التي كلفنا الله تعالى بها الحكم على (نية) و(قصد) قاتل السفير الروسي، فالرجل أفضى إلى ما قدّم، ولا أظن أن عاقلًا يضحى بنفسه ويعرضها للموت بدون أن يكون له هدفٌ يسعى لتحقيقه، ولا يصلح هنا اعتبار (إفساد العلاقة بين تركيا وروسيا) هدفًا لهذا الشخص، نعم، قد يكون هدفًا لجهة وجّهته وضلّته وحرّضته على القيام بهذا الفعل، لكن دافعه - هو شخصيًا - في اعتقادي كان حرّقه على إخوانه في سوريا، ومع ثُبُل الدافع إلا أنني أرى الفعل غير مقبول.

رحمه الله وغفر له، وأنا أبرأ إلى الله مما فعل.

أما المسألة الثانية التي أريد الإشارة إليها فهي (ضرورة التمييز بين الفعل والفاعل).

إذ يجب علينا التفريق بين (الفعل) و(الفاعل)، فقد يكون الفاعل حَسَنَ

النِّيَّة، سليمَ القصد، ولكنَّ الفعل الذي قام به (مرفوض) لتَرْتَب مفسد عليه.

جاء في السيرة أن الرسول ﷺ أرسل خالد بن الوليد قائداً على جيش، فاجتهد خالد واستعجل فقتل بعض الأسرى، فذكروا لرسول الله ﷺ صنيع خالد، فقال ﷺ، ورفع يديه: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ) مَرَّتَيْنِ^(١).

لاحظوا أنه تبرأ من (صنيع) خالد، ولم يتبرأ من خالد نفسه، فهو - بأبي وأمي هو، ﷺ - تبرأ من (فعل) خالد، ولم يتبرأ من (خالد) نفسه.

(١) صحيح البخاري، ح ٤٣٣٩، ح ٧١٨٩.

الرغبة في الإنجاز

حجم التفاعل مع برنامج (عرب أيدول)^(١) كان لافتًا للنظر، بجانبه الإيجابي والسلبى.

في الجانب الإيجابي يشير هذا التفاعل إلى الرغبة بتحقيق النجاح أي نجاح، وعلى أي صعيد، وهذا سلوك طبيعي عند أي إنسان أو أي مجموعة بشرية. وعليه فالتعامل مع مثل هذا التفاعل الإيجابي (الداعم) للفائز في البرنامج يجب أن يلاحظ هذا المعنى، لأن هذا التفاعل عبارة عن (عَرَض) يشير إلى جذور غير ظاهرة هي التي عززته، وهي كما قلتُ الحاجة للشعور بالنجاح وتحقيق الإنجاز.

عملية الشتم والسب للمشاركين في البرنامج وملتابعيه لن تحقق شيئًا على المستوى العملي، سوى تعزيز الفرقة والاستقطاب. إن تحقيق المخالف ولو كان مخطئًا ليس أمرًا محمودًا، وليس هو أسلوب الذي يريد تقريب الناس من الحق. وليس معنى كلامي أن لا ننتقد، ولكن فلنجعل النقد برفق، وبدون شتم وتحقير للآخرين.

ثم إن إدراكنا للدافع وراء هذا التفاعل، وهو الرغبة في الإنجاز، يلفت نظرنا إلى أن السعي لتحقيق إنجازات في مجالات مفيدة وسامية هو الذي يبعد عموم الناس عن ملاحقة الإنجازات التافهة.

الفكر لا يُحَدِّد، واللسان لا يصمت، والجوارح لا تسكن، فإن لم تشغلها بالعظام شغلها الصغائر، وإن لم تُعملها في الخير عملت في الشر.

(١) (عرب أيدول) هو برنامج مسابقات غنائي تبثه قناة (mbc) ويتنافس فيه المطربون الشبان على الفوز بلقب (عرب أيدول)، والذي يترجمونه بمعنى (محبوب الجماهير) مع أن معناه الأصلي هو (معبود الجماهير)، إذ كلمة (idol) تعني: صنم، أو وثن، أو معبود، كما في قاموس أوكسفورد، ص ٥٧٧.

وقد عرضت حلقات الموسم الرابع منه ابتداءً من (٢٠١٦/١١/٤)، وأعلن عن الفائز في (٢٠١٧/٢/٤)، وفاز في هذا الموسم الفلسطيني (يعقوب شاهين) بالمركز الأول.

علامات نجاح المشروع الإسلامي

في كلمة ألقاها في اجتماعات مجلس شورى الحركة الإسلامية السودانية اعتبر الرئيس السوداني (عمر البشير) المشروع الإسلامي في السودان (ناجحاً)^(١) لماذا؟ وما الأدلة التي ساقها سيادة الرئيس؟؟؟

سيادة الرئيس يزعم أن علامات نجاح المشروع الإسلامي هي: انتشار المساجد وازدياد الشباب لها، والتنافس في إعداد وتوزيع كيس الصائم والتوسع في إقامة صلوات التراويح والتهجد في معظم المساجد!!!! نريد من يشرح لهذا (الزول) أن الأدلة على نجاح أي مشروع إسلامي يجب أن تكون: توفير العدل والعزة والكرامة والحرية والكفاية للوطن والمواطن، وبدون ذلك فمشروعكم فاشل حتى لو انتسب للإسلام. نريد أن ندرك - كإسلاميين - أن الإسلام جاء لتحقيق مقاصد أساسية مهمة كالعدل مثلاً، والدولة التي يصلي أفرادها ولا تمارس العدل حالها كالذي يصلي في المسجد ويأكل ميراث أخواته، فإن صلاته لا تكفيه. قد يعذره البعض بأن السودان في عهده حارب وحوصر من أنظمة الكفر العالمية، وبغض النظر عن مدى دقة هذا الطرح كسبب لفشل النظام السوداني في تحقيق تلك المقاصد الشرعية، فإن وجود الأسباب الخارجية لا ينفي وجود الفشل، فلو رسب طالب توجيهي لأن الاحتلال اعتقله فإنه سيبقى راسباً، مع التماسنا له العذر بسبب الظروف الخارجية.

إننا هنا نتحدث عن أن الأدلة على نجاح أي مشروع إسلامي ليست هي

(١) كانت كلمة الرئيس السوداني هذه بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٧، وبعد نحو سنة ونصف منها، بتاريخ (١١/٤/٢٠١٩) انقلب قادة الجيش السوداني الذين أحاط (البشير) بهم نفسه عليه ووثق بهم، فعزلوه، وسجنوه، وانحدروا في انحطاطهم لدرجة التطبيع مع العدو الصهيوني.

ما يقوله الرئيس السوداني، فهذه الإنجازات التي ذكرها (البشير) تحسب للجمعيات والجماعات والحركات، أما الدول والأنظمة والحكومات، فهي لا تحسب لها كثيرًا في غياب القضايا المهمة كالعدل والشورى ومحاربة الفساد.

والملاحظ أننا لا يجوز أن نعلق الفشل كل الفشل على شماعة الظروف الخارجية، فتمسك الرئيس بالمنصب لمدة اقتربت من (٣٠) سنة يدلُّ على عدم وجود ممارسة شورية، أو على الأقل على أن النظام لا يربي الشعب على تخريج قيادات ذات كفاءة منهم؟

وليس معنى كلامنا أننا نتهمه بالعمالة، كما يفعل البعض، فلست مع توزيع الاتهامات دون دليل، ولكننا نشير إلى موضع الخلل دون الحكم على الخفايا؛ لأنه لا يمكن معالجة المرض دون تشخيصه.

تحذير

هناك فئة من الناس يزعمون أنهم يفهمون في أمور السياسة ما لا يفهمه غيرهم، من صفاتهم:

- أنهم لا يميزون بين الثوابت التي لا يجوز الاختلاف فيها، وبين الاجتهادات التي تتفاوت الآراء فيها بناء على اختلاف النظر في الأدلة الشرعية والاستنباط منها.
 - لا يلتزمون لمخالف عذراً، ولا يحسنون الظن بغيرهم من المسلمين.
 - إذا خاصموا فجروا.
 - إذا رأى أحدهم قبيحاً أو شراً أذاعه، حتى لو كان مصدر خبره ضعيفاً، وإذا رأى خيراً كتمه.
 - سيوفهم وألسنتهم على صالحي عباد الله مسنونة.
 - همهم تصيّد الأخطاء وليس نُصح المخطئين، وتسجيل المواقف، لا تصويب المسارات.
- فاحذروهم واحذروا أن تكونوا منهم، نعوذ بالله أن نكون وإياكم منهم أو معهم، ونسأله أن يرشدنا للحق ويهدينا إليه.

الإنكار طريق الدمار

قد تتعثر وأنت تسير، وقد تفشل في تحقيق ما تريد، وتتباين أساليب الناس في التعامل مع ذلك؛ فالعقل يبحث عن أسباب العثرات ليعالجها، أما الجاهل فإنه إما أن ينكر الفشل، ويصنع لنفسه إنجازات موهومة، أو أن يتجاهل الأسباب الحقيقية للفشل، فيعزوه لأسباب خارجة عن إرادته. ولا شك أن هناك حالات يكون الفشل فيها نتيجة أمر خارجي، ولكن كثيراً من حالات الفشل في العمل السياسي والاجتماعي تكون لها أسباب ذاتية، وقد تتداخل أسباب الفشل الذاتي مع أسباب الإفشال الخارجي، وهو ما يحدث مع (الحركات الإسلامية) في غالب الأحيان.

نموذج تطبيقي لذلك هو ما حدث مع (حزب العدالة والتنمية المغربي) الذي مُني بهزيمة صارخة في الانتخابات الأخيرة، فقد تراجع عدد مقاعده في البرلمان من (١٢٥) إلى (١٣) مقعداً فقط من إجمالي (٣٩٥) مقعداً برلمانياً (من ٣٢٪ من المقاعد إلى نحو ٣٪ فقط)، وكذلك تراجعت مقاعد الحزب في مجالس البلديات من (٥٠٢١) إلى (٧٧٧)، وفي مجالس الأقاليم من (١٧٤) إلى (١٨) مقعداً فقط.

ورغم هذه الهزيمة الصارخة فإن الحزب الذي كان يقود الحكومة منذ عشر سنوات، ويفترض أنه يملك (ماكينة) انتخابية نشطة، وقاعدة جماهيرية واسعة، عزا - في بيان أصدره أمس بعد دورة استثنائية لمجلسه الوطني لمناقشة نتائج الانتخابات - سبب الهزيمة إلى «الخروقات والاختلالات»، وندد بها، وقال أن النتائج لا تعكس حقيقة الخريطة السياسية والإرادة الحرة للناخبين.

قد يكون التزوير قد شاب الانتخابات، وقد يكون الاستعمال الكثيف للمال السياسي قد أثر على النتائج، ولكن كل ذلك لا يفسر هذا التراجع

الصادم لنتائج الحزب.

إن (حزب العدالة والتنمية المغربي)، و(الإخوان) في مصر والأردن وغيرهما، وحزب النهضة في تونس، وحزب التحرير، ومثلهم بقية من يحملون شعار العمل للإسلام، يتوجب عليهم أن يقفوا مع ذواتهم، ويفتشوا في أنفسهم، فقد يكتشفون أن خللاً أصاب مسيرتهم أو منهجهم أو شاب تطبيقهم لخطتهم كان له دور كبير في عدم تحقيق أهدافهم، وبذلك قد يتمكنون من استدراك الخلل ومعالجة موضعه، واستكمال السير، وإلا فهم كالمريض الذي ينكر أنه مريض، ويرفض إجراء الفحوص وتلقي العلاج، فإنه سرعان ما سينتكس ويموت، ولات حين مندم.

القمة

بمناسبة استشهاد الأستاذ المرشد (محمد مهدي عاكف) رحمه الله تعالى
عندما يحاول إنسان تسلق جبل مرتفع للوصول إلى قمته ويرتقى بنظره
فيرى بُعد القمة الهدف، ووعورة الطريق، تهاجمه الأفكار السلبية، فتفتر
عزيمته مرة بعد مرة، وقد يدفعه ذلك إلى التراجع، ولكنه إن نظر فرأى
من سبقه ووصل إلى القمة رغم ارتفاعها ووعورة الطريق، فإن ذلك
سيُمدّه بعزيمة لا تتحطم أمام الصعاب، ويُقوّي إرادته، ويُهوّن عليه مشقة
الطريق، فقد أيقن أن الوصول إلى القمة ممكن.

فكيف إذا كان الذي سبق ووصل القمة شيخ بلغ التسعين من عمره؟؟!!
(مهدي عاكف) - رحمه الله - وصل القمة، وأقام علينا الحجة.

(١) صناعة الوهم

رفعُ سقف التوقعات والتفاؤل غير المنضبط يؤديان إلى أن يكون حجم
الإحباط أكبر إن لم تصدّق تلك التوقعات، فبقدر ارتفاع (الآمال) تكون
(الآلام) عند السقوط.

(١) بعد توقيع اتفاق المصالحة بين حماس وفتح انتشر تفاؤل مفرط، وخصوصاً لدى
إخواننا في غزة، عبّرت عنه تصريحاتهم، وكأن المشكلة انتهت، فكتبْتُ داعياً لكبح جماح
هذا الإفراط. وقد علق العديد من الإخوة الأفاضل مؤيدين للفكرة، وكان الالفت للنظر
تعليق أحد أعضاء المكتب السياسي لحماس، حيث كتب في تعليقه على هذا المنشور: لم
يصدر عن السلطة ما يبث الأمل أو يدفع إلى التفاؤل!! مما يعني أن الدعوة للتفاؤل
كانت بلا أساس.

نصائح وتنبهات في مسائل الانتخابات^(١)

صارت (العمليات الانتخابية) أمورًا راسخة متكررة في مسيرنا، منها انتخابات داخلية لاختيار من يقود المسار، ومنها انتخابات سياسية كانتخابات المجالس التشريعية، ومنها انتخابات خدماتية (تشوبها في بلادنا التأثيرات السياسية) كانتخابات المجالس البلدية، والانتخابات الطلابية، وانتخابات الجمعيات الخيرية.

ونحن بحاجة إلى التفقه في فقه الانتخابات، وهذه التدوينات لا تغطي المطلوب كله، ولكنها خواطر ولفات في هذه المسائل.

القيم (الإيجابية) و(السلبية) للمرشحين

في كثير من الأحيان لا يكون الاختيار في العمليات الانتخابية بين الحق والباطل، ولا بين الأبيض والأسود، إذ يكون في كل المرشحين خير يستفاد منه، وهذا يتطلب من الناخب استخدام ميزان دقيق ليختار الأصلح لشغل المنصب الذي يتنافس عليه المرشحون.

في هذا الميزان يجب أن يتم وضع (القيم الإيجابية) للمرشح في إحدى الكفتين، و(القيم السلبية) في الكفة الأخرى، ويتم الاختيار بناء على ما تنتجه عملية الموازنة، فيتم اختيار من رجحت قيمه الإيجابية على غيره من منافسيه.

وعندما نتحدث هنا عن (القيم الإيجابية) و(القيم السلبية) للمرشحين، فإننا نعني بها الصفات الضرورية للنجاح في الموقع المقصود والذي يتنافس عليه المرشحون.

(١) نُشرت هذه النصائح في تدوينات منفصلة أيام الانتخابات البلدية، وهي نصائح عامة تصلح للتطبيق في كل عملية انتخابية، سواء كانت داخلية أم خارجية، سياسية أم خدماتية.

ولا بدّ أن نلاحظ أنّ قيمة الشخص الإيجابية والسلبية تتغير من موقع لآخر، فلو أردت تقويم شخص ما لمعرفة صلاحيته لشغل عضوية المجلس البلدي فقد أعطيه - شخصيًا - تقويمًا سلبيًا، بينما قد يتمتع الشخص نفسه بتقويم إيجابي لو أردت على سبيل المثال انتخابه لشغل منصب عضوية مجلس نقابة مهنية، أو أردت استفتاءه في مسألة فقهية إن كان فقيهاً، أو تقويمه من ناحية طبية لأتعالج عنده إن كان طبيباً، أو استشارته في أمر قانوني إن كان محامياً، فقد أعطيه تقويمًا إيجابيًا مرتفعاً، مع أنه نفس الشخص، ولكن الذي اختلف هنا هو (المهمة) التي يراد التقويم لأجلها.

وكما نحتاج للموازنة بين المرشحين كأشخاص، فإننا نحتاج أحياناً للموازنة بين الكتل المترشحة ككتل، وذلك حينما يفرض النظام الانتخابي على الناخب اختيار كتلة كاملة، بصالحها وطالحها، وجيدها ورديئها، وهنا فإن الموازنة تتطلب معرفة الأوزان الإيجابية للأشخاص المرشحين في القائمة، لمقارنة مجموع تلك الأوزان والقيم ببقية القوائم، كما يلزم النظر إلى مقدار التوافق بين أعضاء القائمة، وفرصهم في تحقيق النجاح. لا يوجد في هذه الدنيا خير مطلق، ولا شرٌّ مطلق، وهكذا هي الكتل المتنافسة في الانتخابات، كلها فيها خير وشرٌّ، ومهمتك أن تختار أكثرهم خيراً وأقلهم سوءاً.

تمكين الشباب

يحمل البعض لواء الدعوة لتقديم الشباب لشغل المناصب القيادية، ويكثرون الشكوى من انفراد الشيوخ (كبار السن) بهذه المواقع، وهنا أحب أن أؤكد - في البداية - أنني مع مشاركة الشباب في اتخاذ القرار وتنفيذه، مع مراعاة المحددات والتخصصات، ومن يعرفني يعرف أنني كنت

دومًا وما زلت منحازًا لصالح المشاركة الشبابية لأن الشباب هم المستقبل، غير أنني أحب أن أسلط الضوء على بعض الملاحظات في هذه المسألة:

- مصطلح (الشباب) مصطلح فضفاض، فبينما ترى البعض يسوّق لأشخاص أعمارهم في نهاية العقد الرابع أو بداية الخامس على أنهم من فئة الشباب، فإن أبناء (العشرينات) يرونهم شيوخًا كبارًا في السنّ، ولذا فإن الدعوة لـ (تمكين الشباب) دعوة فضفاضة ليس لها محددات ثابتة.

- ما يميز الشباب، ويوجب مشاركتهم في أي موقع لاتخاذ القرار هو (حماستهم) و(نشاطهم)، ولكن هذه الحماسة والنشاط ما لم تكن منضبطة بـ (حكمة) كبار السن وتجاربيهم قد تؤدي إلى الوقوع في مزالق كثيرة.

- اعتبار صفة (الشبوية) العامل الأساسي للنجاح غير مبني على أسس صحيحة، فكم من شاب فشل في أداء عمله، بل دمر المؤسسة التي قادها، وفي المقابل فإن هناك من (كبار السنّ) من أبدع وما زال قادرًا على العطاء، ولعل نموذج رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد) الذي تولى المنصب (في المرة الثانية له) سنة ٢٠١٨م، وكان عمره حينها (٩٣) عامًا - إذ هو من مواليد سنة ١٩٢٥ - وكان رئيس وزراء ناجحًا في عمله يثبت أن القضية متعلقة بـ (حسن الأداء) لا بمجرد كون المسؤول شابًا.

عندما تكون هناك قوائم مترشحة لإدارة مؤسسة ما فإن النموذج الأمثل هو أن تحوي القائمة المترشحة (من ناحية العمر) الشيوخ (كبار السن) للاستفادة من حكمتهم وخبرتهم، و(الشباب) للانطلاق بحماستهم ونشاطهم، و(الكهول) لاستثمار توازنهم.

وملاحظة أخيرة: (الشباب) شباب الروح والقلب والعقل، فكم من (صغير

في العمر) إلا أنه يحمل فكرًا قد شاخ، وعقلًا مقفلًا، وكم من (كبير في العمر) ما زال قلبه شابًا، وعقله متفتحًا.

لا تخسر أخاك

في العملية الانتخابية من حقك أن تروج للقائمة التي أنت مقتنع بها، ومن حقك أن تبين نقاط قوة وضعف المرشحين (الأشخاص والقوائم) - من وجهة نظرك - ولكن بشرط أن لا يكون في ذلك تجريح للأشخاص، إذ جلُّ المسائل المتعلقة بالشأن العام مسائل اجتهادية تحتمل الخطأ والصواب، ولا يجوز لأحد أن يظن في نفسه احتكار الصواب المطلق، وهذا يوجب علينا أن يستوعب بعضنا بعضًا.

بئست الانتخابات إن كان من نتائجها أن تتوغر النفوس، وتتغير القلوب، وننسى روابطنا الجامعة.

إن القسوة أثناء الدعاية الانتخابية تسبب ندوبًا في النفوس يبقى أثرها طويلًا، ونحن لا نريد أن يخسر الواحد منا أخاه أو قريبه أو صديقه لأجل انتخابات يدخل الاختلاف فيها ضمن مسائل الاجتهاد، وليست معارك مصيرية، وبالتالي فلا ينبغي أن نعطيها أكثر من حجمها الحقيقي.

التضحية وتأثيرها

في كثير من الأحيان ينظر الناخب إلى قيمة (التضحية) التي قدمها المرشحون كعامل حاسم في الموازنة بينهم، وهو أمر يحتاج مزيدًا من النظر والتدقيق.

وفي البداية لا بد من التأكيد على أن التمتع بالاستعداد لـ (التضحية) أمر ضروري لازم، ففي المناصب العامة التي تتوفر لشاغلها المغريات يلزم أن يكون شاغل هذا المنصب مستعدًا للتضحية بمصالحه الخاصة، ومصالح

من حوله من أقارب وأصدقاء ومنتفعين عندما تتعارض مع المصلحة العامة، فعندما يريد تعيين موظف - على سبيل المثال - ويتقدم قريب له للوظيفة، فإن مصلحة قريبه أن يتم توظيفه، فإذا كانت مصلحة المؤسسة أن يتم توظيف غير قريبه فواجبه يقتضي تقديم مصلحة المؤسسة على مصلحة قريبه حتى لو استاء ذاك القريب منه، والذي لم يُضَحَّ ولم يقدم من دمه وعمره لأجل الوطن، أو لم يكن عنده الاستعداد للتضحية، فهو بالضرورة لن يكون لا قادرًا على إدارة المؤسسة بإخلاص، ولا حريصًا عليها، إذ يعتبر الوطن (مشروعًا استثماريًا) أو (بقرّة حلوبًا).

وهنا لا بدّ من تنبيهات:

- القيمة الأساسية التي نريدها أن تتوفر في المرشح هي (الاستعداد للتضحية)، وهناك فرق بين (التضحية) الفعلية وتوفر الاستعداد للتضحية، والأمر بحاجة لموازنة دقيقة، إذ بعض من قدموا تضحيات في مرحلة ما من مسيرتهم فقدوا بعدها (الاستعداد للتضحية) ولذلك تراهم جنبوا وآثروا الخلود للراحة، فهؤلاء لا يجوز أن نبقي مأسورين لتضحيات قاموا بها وندموا عليها.
- (الاستعداد للتضحية) لا يقاس بحجم التضحية، فعلى سبيل المثال يُعتبر التعرض للسجن لدى العدو نوعًا من أنواع التضحية، ولكن ليس بالضرورة أن لدى من سجن عشرين سنة استعدادًا للتضحية أكثر من الموجود عند من لم يسجن إلا سنوات قليلة.
- عندما نتحدث عمّن ضحى فالمقصود من ضحى بنفسه، أما الذي يفخر بتضحيات الآخرين حتى لو كانوا من أقاربه، ولم يقدم هو شيئًا فقد لا يتمتع بـ (الاستعداد للتضحية)، ويكون هنا كـ (القرعة اللي بتباهى بشعر بنت أختها).
- والنقطة الأخيرة المهمة هي أنه ليس بالضرورة أن يكون من

ضحى في سبيل الله ومن أجل الوطن قادراً على إدارة مؤسسة،
ففيهم القادر على ذلك والعاجز، فقيمة التضحية مطلوبة، ولكنها
لا تفيد منفردة إن فقد المرشح القيم الإيجابية الأخرى اللازمة
لشغل المنصب.

الانتخابات بين الجنة والنار

في كثير من الأحيان يتم استخدام الخطاب الديني في مراحل الدعاية
الانتخابية بطريقة غير صحيحة، وهنا أودّ التنويه إلى أنني لست ضد
استخدام الخطاب الديني بالمطلق، وإنما ضد التوظيف الخاطئ له.
لا حرج في استخدام الخطاب الديني - في رأيي - لتذكير الناخبين بأن
أصواتهم أمانة سيحاسبون عليها، وأن الواجب الشرعي يلزمهم باختيار
الأصلح، وأنهم يجب أن يستحضروا مخافة الله حين الإدلاء بأصواتهم، ولا
مانع من تذكيرهم بأنه لا يجوز أن ينتخبوا الفاسدين، ولا أعداء الدين، كل
ذلك بدون الخوض في شخصية الأمور، ولا إلقاء التهم جزافاً.
المشكلة هي أن يتم استخدام الخطاب الديني في الانتخابات الخدمائية
والتي تحتل الاختلاف في وجهات النظر، وتندرج في إطار القضايا
الاجتهادية لتوزيع الناخبين على الجنة والنار، والحكم على فريق منهم
بالإثم والعصيان، وذلك دون الاستناد إلى أسس شرعية، فالحديث في موضوع
الجنة والنار والإثم والمعصية متعلق بالدين وأحكامه، وليس أمراً يجوز أن
يُتساهل به ويفتي فيه كل أحد.

ولتوضيح اللبس في بعض الأمور أودّ الإشارة إلى ما يلي:

- ليس لأحد - مهما كان - أن يحكم - جزماً - بدخول شخص ما
من المسلمين الجنة أو النار، فحتى العصاة من المسلمين قد تكون
لهم أعمال مخبوءة، وقد يُختتم لهم بخاتمة مشرقة فلا تمسّهم

النار إلا تحلّة القسم، وكذلك من نراهم من أهل الطاعة والصلاح قد يكون عملهم الصالح الظاهر مدخولاً ونيتهم فيه ليست لله فيكونون من أهل استحقاق العذاب، ولكننا نرجو للطائعين ونخاف على العاصين.

- موضوع الإثم في انتخاب كتلة ما ليس - أيّضاً - بالأمر الذي يمكن إصدار الحكم فيه بسهولة، فموضوع الانتخابات الخدماتية في أصله متعلق باختيار الأقدّر على تقديم الخدمة، وهي مسألة اجتهادية، فمن قد أراه الأكفأ على تقديم الخير للبلد وأهله قد لا يوافقني غيري في رؤيتي هذه، ويرى غيره أكفأ منه، ومعلوم أن الأمور الاجتهادية يدور الأمر فيها بين (مصيب مأجور) و(مخطئ معذور).
- الحالة التي قد يتعلق بها وقوع الناخب في الإثم هي ما وصفه الرسول ﷺ في قوله: (مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عَصَابَةٍ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ مِنْهُ؛ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ)^(١)، وهو حديث اختلف العلماء في الحكم عليه، وأكثرهم على تضعيفه، ولكن معناه صحيح تشهد له عموم نصوص الشريعة، ومنها حديث (الدين النصيحة)^(٢)، وحديث (مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيَهُ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)^(٣)، إذ الناخب استرعه الله أن يختار من المرشحين أفضلهم، فإن اختار غيره - وهو يعلم - فقد غشّ رعيّته.
- وهنا يجب أن ننتبه إلى أن الحالة التي (قد) يلحق الإثم فيها الناخب هي حالة أن يختار شخصاً وهو (يعلم) أن غيره أكفأ

(١) السنة لابن أبي عاصم، ح ١٤٦٢، المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ح ٧٠٢٣.

(٢) صحيح مسلم، ح ٥٥.

(٣) صحيح مسلم، ح ١٤٢.

وأفضل منه، مع الأخذ بالاعتبار أن الكفاءة والأفضلية ليستا متعلقتين بالشهادات والخبرات فقط، بل لهما عناصر كثيرة تتشارك في تشكيلهما، ففي هذه الحالة يكون الناخب قد (غش) أهل بلده متعمداً لمصلحة خاصة، أو تعصب حزبي أو عائلي، وهو ما ذكره النبي ﷺ في الحديث - المختلف في صحته أيضاً - عندما قال: (مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا؛ فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ) ^(١).

- أما إن اختار كتلة ما وهو (مقتنع) بها و(مؤمن) بصلاحياتها فإن الإثم لا يلحقه - والله أعلم - لأنه اجتهد، فحتى لو أخطأ فهو معذور في اجتهداه.

الانتخابات بين الحلال والحرام

كما سبق وذكرنا فإن قضايا الانتخابات هي مسائل اجتهادية في الأصل، يجتهد فيها أهل الرأي ليختاروا الأصلح، وما يرجحون أنه يحقق رضى الله تعالى، والأصل في عملية الانتخابات إعمال قواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد كقاعدة (اختيار خير الخيرين، واجتناب شر الشرّين)، و(تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة)، و(احتمال الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى) وما شابه هذه القواعد.

وعند التطبيق فإن هذه الموازنات تتأثر بظروف كثيرة محيطة بها، فعلى سبيل المثال قد تكون (كتلة انتخابية) ما هي أفضل الموجود في مرحلة، فالأصل أن أختارها لأنها أصلح الموجود، ثم تأتي مرحلة أخرى تترشح فيها نفس الكتلة السابقة، ولكن يدخل في المعادلة وجود كتلة هي أفضل منها، فتفقد الكتلة الأولى ميزة أنها أصلح الموجود لوجود ما هو أصلح

(١) مسند أحمد، ح ٢١، المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ح ٧٠٢٤.

منها، وهنا واجبي في اختيار الأصل يلزمني باختيار الكتلة الجديدة وترك الكتلة القديمة، وهنا نواجه معضلة يقع فيها كثير من المشايخ بحسن نية، وذلك حين يروجون لفكرة أن انتخاب الكتلة الفلانية أو الشخص الفلاني حرام، وأن الواجب هو انتخاب الكتلة العلانية، أو الشخص العلاني، وهذا يتضمن مفسدتين رئيسيتين:

أولاهما: أن حكم الحل والحرمة هنا متعلق بالشخص ويختلف باختلافه، فإذا كنت (مقتنعًا) أن الأصل فلان وانتخبت علانًا فقد وقعت في الإثم، ولكن في نفس الوقت لو كان أخي أو صديقي مقتنعًا أن (علانًا) هو الأصل وانتخبه فإنه لا يَأْثَم؛ لأن كل واحد منا مأمور أن يعمل وفق قناعاته التي أداه إليها اجتهاده، فإطلاق ألفاظ الحلال والحرام هنا يوقع الناس في إرباك لا داعي له.

أما المفسدة الثانية فهي: أن اجتهادي اليوم قد يخالف اجتهادي أمس، بمعنى: قد أختار في هذه الدورة شخصًا لأنتخبه - أو كتلة - لقناعاتي بأفضليتها وصلاحياتها، وفي دورة انتخابية أخرى قد تتغير الظروف فأجد أن كتلة أخرى مغايرة هي الأصل لتلك المرحلة، فأميل لانتخابها، فإذا كنت قد استخدمت مصطلحات (الحلال والحرام) في ترويجي لاختياري فإن ذلك سيربك من حولي، إذ كيف يكون انتخاب فلان طاعةً اليوم وقد كان معصية بالأمس؟!

لذلك فالأولى الابتعاد عن هذه المصطلحات الحاسمة في هذه القضايا الخلافية؛ لئلا يُساء الظنّ بأهل الدين من قِبَل عامة الناس، فيظنونهم يتلاعبون بالأحكام وفق أهوائهم.

في فقه الرايات المتنافسات

الرايات المختلفة الألوان التي ترفعها الفصائل والأحزاب لها هدف وظيفي وهو تمييز تابعي كل جهة عن غيرهم، وهذا التمييز له جوانب إيجابية وجوانب سلبية، والعقلاء هم من يعملون على تعزيز إيجابيات هذا السلوك وتقليل سلبياته.

هذه الرايات كانت في الزمن القديم تعقد للقبائل، لكل قبيلة راية تتميز بها، وكان من أهداف هذا التمييز التنافس الإيجابي بين القبائل المختلفة، ولعل أول من عمل على نقل مفهوم الراية من كونه دالاً على تجمع قبلي ليكون علامة على صفة أرقى هو النبي ﷺ الذي جعل في أول الأمر في معاركه درجات للرايات، فللمهاجرين راية وللأنصار راية، ثم في مستوى أدنى ضمن الأنصار مثلاً كان للأوس راية وللخزرج راية، وفي فتح مكة ترقى بهم درجة عندما وزع جيشه ص وفق قبائلهم إلا الأنصار والمهاجرين جمعهم تحت راية واحدة؛ لأن الرابطة الأقوى التي تجمعهم كانت العقيدة وليس القبيلة.

هذا الهدف التنافسي استفاد منه القادة المسلمون في معاركهم، فعلى سبيل المثال فإن كتب التاريخ تروي أنه لما اشتد القتال في معركة اليمامة مع المرتدين، وكانت الحرب سجالاً؛ مرةً على المسلمين ومرة على المرتدين، وكان قائد جيش المسلمين خالد بن الوليد، قال خالد لجيشه: أيها الناس؛ امتازوا؛ لنعلم بلاء كل حيٍّ، ولنعلم من أين نؤتي!^(١)

كان هدف خالد أن يتنافس الواقفون تحت رايات قبائلهم ويأنف كل فريق منهم أن يكون من تأتي الهزيمة من ناحيته فيدفعهم ذلك للاستبسال في القتال.

(١) تاريخ الطبري، ٣/ ٢٩٣.

بعد صدور الأمر امتاز أهل القرى والبوادي، وامتازت القبائل من أهل
البادية وأهل الحاضر، فوقف بنو كل أبٍ على رأيهم، فقاتلوا جميعًا،
واحتدم القتال، واستبسل الناس حتى انتصر المسلمون.
ألا يمكننا أن ننظر للرايات المتنافسات في ساحتنا نفس النظرة، ونجعلها
מידانًا للتنافس في تحصيل المكارم، لا للمناكفات!؟

كلمة الحق في وقتها

أن تقول كلمة الحق والمعلومة الصحيحة شيء مهم ومطلوب، ولكن لا ينفعك عنه أن يكون ذلك في المكان والزمان المناسبين.

كان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: (مَا أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً)^(١)، ومعنى قوله (لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ) أي لا يفهمونه ولا يُدرِكون معناه، وقد يكون ذلك لقصور في أفهام البعض، كما قد يكون لوجود حالة تغلب فيها العاطفة العقل، فإن جئت مخاطب العقل، وجدت بينه وبين الفهم حاجزاً من عاطفة مشبوبة، وكان عليّ عليه السلام يقول: (أيها الناس أتريدون أن يكذب الله ورسوله! حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون)^(٢).

وليس معنى ما سبق أن تمتنع عن بيان الحق من الباطل، بل إن بيان الحق من أوجب الواجبات، وإما المقصود أن يختار المتحدث الوقت المناسب لبيان الموقف الصحيح؛ لأن الهدف يجب أن يكون تجلية الحق، فإذا أدى الكلام أو الموقف إلى رد فعل يدفع السامع لعدم الإذعان للحق، فإن تأجيل الكلام أو الموقف حتى تهدأ الأمور وتعود العقول لتكون القائدة للمسير واجب لا ينبغي الغفلة عنه.

ولنا عبرة في موقف سيدنا هارون عليه السلام من عبادة بني إسرائيل للعجل، إذ لم يتخذ موقفاً بمفارقتهم رغم ما فعلوه، وعندما عاتبه سيدنا موسى عليه السلام وقال له: ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۖ أَلَا تَتَّبِعُنِ أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي ۖ﴾، كان جواب نبي الله هارون عليه السلام أن قال له: ﴿إِنِّي خَشِيتُ

(١) صحيح مسلم، المقدمة، ١ / ١١ (ت عبد الباقي).

(٢) هو بهذا اللفظ في: المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ت عوامة)، ح ١٧١٣، وأصله في صحيح البخاري، ح ١٢٧.

أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩١﴾، يعني: أجلت اتخاذ الموقف، وترقبت عودتك حتى لا أسبب تفريق قومي قبل استشارتك وحضورك، فتأجيل اتخاذ الموقف وإعلانه ليس في موضع الذمّ دومًا، بل إن الظروف قد تتطلب ذلك.

والله المستعان على أن يفقهنا في ديننا.

إنكار المنكر له قواعد

إنكار المنكر والأمر بالمعروف واجبان لا يتمارى مسلم في وجوبهما وضرورتهما، ولكن الإسلام نفسه الذي أوجب هذين الأمرين، وضع قواعد لكيفية ممارستهما، ومنها ألا يؤدي إنكار المنكر أو الأمر بالمعروف للوقوع في منكر أكبر أو ترك معروف أعظم، فلو كان إنكارك لوقوع مسلم في مخالفة في حكم عملي سيؤدي إلى وقوعه في مخالفة عقدية نتيجة ردّ فعل تتحكم به العاطفة فإن إنكارك يكون منكرًا هنا.

وليس معنى ذلك أن تسكت عن المنكر، ولكن أن تتريث لتجد الوقت والظرف المناسبين لبيان الحكم الشرعي.

واجب البيان

اختلط لدينا الحابل بالنابل، وصار كثير من الناس يهرفون بما لا يعرفون. أساسيات الدين صارت مائعة لدى كثير من عامة المسلمين، وذلك لانتشار الجهل فيهم، بسبب تغييب أهل العلم الشرعي عن مراكز التوجيه والتعليم، وترك الساحة للرويبضات، ولا يُعفى أهل العلم الشرعي من نوع تقصير، فكثير من المتصدين فيهم انشغلوا بالمواضيع السياسية مفترضين أنها واجب الوقت، وأن أساسيات العقيدة واضحة لدى عامة المسلمين، ولكن الأحداث هذه كشفت مقدار الخراب الفكري الذي أصابنا حتى صرت ترى من يفترض فيه أنه ملتزم دينياً يجادل في قضايا من المعلوم من الدين بالضرورة، مثل مسألة أن الكافر لا يدخل الجنة، ولا يجوز الاستغفار له إن مات، ولا تصلى عليه الجنازة... الخ

المطلوب أن يقوم أهل العلم الشرعي - بعدما تهدأ عاصفة الجدل الحالي - بإعادة بيان الأساسيات في قضايا الدين والعقيدة، وأن لا يفترضوا أن عامة الناس مدركين لها، فمما رأيناه فإن الجهل بأحكام الشريعة عامٌّ طامٌّ.

وواجب أهل العلم الشرعي أن لا يقتصر جهدهم هذا على وسائل التواصل، بل يجب أن يقوم بواجب البيان الأمة والوعاظ في المساجد، والمدرسون في مدارسهم، وبقية أهل العلم الشرعي في كل مجلس يكونون فيه.

والله المستعان.

علمانيو الإسلاميين

قد يكون تركيب هذا المصطلح غريبًا، فهو يجمع بين متناقضين، إذ كيف يمكن أن يكون الشخص إسلاميًا وعلمانيًا في آنٍ واحد؟ ولكن للأسف فإن هذا الأمر صار واقعًا مشاهدًا، وحتى يكون حديثنا واضحًا جليًا على بيّنة، فإن الفئة التي أقصدها بهذا الوصف هي فئة تنتمي إلى التيار الإسلامي، محبة وعاطفة، بل وتعتبر نفسها من كوادرات العمل الإسلامي، غير أنها - ولظروف مركبة معقدة - لم تتربّ فكريًا وعقائديًا في المحاضن التي تزود النشء بالتأصيل الفكري الحامي من الانحراف، أو أنها التزمت بالتوجه الإسلامي بعد قضائها فترة في أحضان التيارات الأخرى، وكان انحيازها للفكر الإسلامي مدفوعًا بالعاطفة والإعجاب في المقام الأول، ولم تنخلع من الأفكار السابقة التي كانت قد تشرّبتها، ولذلك تراهم في مواقفهم يدافعون عن التيار الإسلامي، ويعتبرون أنفسهم من حملة لوائه، وهذا مناط وصفهم بـ (الإسلاميين)، ولكنهم في نفس الوقت لضعف تأهيلهم الفكري يتبنّون أفكارًا - في المجال السياسي - تندرج ضمن ما تدعو إليه العلمانية وأبرزها أن لا تخضع أحكام السياسة لأحكام الشريعة، ويحملون لواء أنه لا حلال ولا حرام في الممارسة السياسية.

هؤلاء الذين أشرّت إليهم ليسوا الأكثرية من أبناء الحركات الإسلامية، وليس فيهم أحد من العلماء والمفكرين ورموز الإسلاميين، بل هم بعض الشباب من قاصري الفهم، ورغم أنهم ليسوا الأكثرية فإنّ من الضروري التنبيه لما وقعوا فيه من انحراف؛ لأن فريقًا منهم نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، وإن لم ننبّههم وننبّه غيرهم إلى خطأ اعتقادهم فإن رأيهم سيتمادد وينتشر، كالأعشاب الضارة أن بقيت بين الزرع أهلكته، ولذا فمن المهم التنبيه على عوار ما ذهبوا إليه.

إن انفكاك بعض (الإسلاميين) عن المرتكزات التي تميزهم عن غيرهم، ونسيانهم أو تناسيهم أو جهلهم بما يجعلهم يتشرفون بأن يوصفوا بأنهم حملة الإسلام ودعائه هو إحدى كبائر المصائب التي تسربت إلى أوساط الإسلاميين.

لقد هالني أن أقرأ أثناء بعض النقاشات على وسائل التواصل الاجتماعي لبعض من يزعم أنه من حملة دعوة هذا الدين أنه لا يمانع ممارسة أي سلوك سياسي في سبيل تحرير فلسطين والأقصى، وتعليقه لذلك كان أن (الغاية تبرر الوسيلة)! وأن أجد شخصاً آخر منهم يذكر في نقاشه أن السياسة مصالح فقط، وليس فيها للمبدأ والالتزام نصيب، وأن أقرأ لثالث يدعو ألا يتم وضع الدين والحكم الشرعي في وسط العمل السياسي لأنه لا توجد ثوابت في السياسة.

هذه الأفكار تنزع ممن يزعمون أنهم ينتمون لحركات إسلامية عنصر تميزهم عن غيرهم، إذ لا معنى لكونك ابن حركة إسلامية سوى أنك ملتزم بما يريده الله تعالى منك، فالله - سبحانه - خلقنا لعبادته، ووضع لنا الشرائع لينظم علاقتنا بكل ما حولنا، وقد درسنا منذ كنا صغارا أن من مبادئ الإسلام شموليته، فهو لم يدع مجالا إلا وكان لله تعالى حكم شرعي فيه يجب على المسلمين التزامه، ومن أهم ذلك المجال السياسي، فإذا أراد البعض الانفكاك عن التزام أحكام الله تعالى في عملهم السياسي فلهم ذلك، ولكن على أن لا يوجعوا رأسنا بزعم انتمائهم لهذا الدين، فليعلنوا (علمانيتهم) ويتركوا المراوغة التي يمارسونها.

وكأني بهؤلاء الذين لا يريدون أن تخضع السياسة والسياسيون للدين وأحكامه، قد أتوا من جهلهم بأحكام هذا الدين ومرونتها وشمولها، فتوهموا أن الدين لو تدخل في عمل السياسيين سيضيق عليهم ويُفقدتهم المرونة، وتوهموا أن الشريعة قيود جامدة فحاولوا الهرب منها لعدم

علمهم بمرونتها وسعتها وتقبلها للاجتهاد والاختلاف، ولذا زلُّوا فطالبوا بأن لا يتدخل الدين في السياسة.

ولعل مما زاد الطين بلةً فوق جهل هؤلاء بالأساسيات التي يرتكز إليها النظام الإسلامي الذي ندعو إليه، ومنها الشمولية والمرونة، أنهم وجدوا بعض من يتكلمون في الأمور السياسية من حملة الشهادات الشرعية ذوي نظر قاصر لا يستطيع التفريق بين ما يجوز وما لا يجوز في العمل السياسي، فيصدر فتاوى متطرفة يضيق فيها ما وسعه الله تعالى لعباده، وهنا لا بدَّ أن نؤكد أن (فقه السياسة الشرعية) مسألة تخصصية، فليس كل من حمل شهادة في الشريعة أو وقف على منبر قادر على الفتوى في الأمور السياسية، مشكلتنا في الذين يتكلمون في كل شيء وكأنهم علماء موسوعيون، والأصل أن يكون هناك تخصصات دقيقة في علوم الفقه، فالفقيه المختص بالاقتصاد ليس بالضرورة أن يستطيع الفتوى في القضايا الطبية المستجدة، والفقيه المبدع في القضايا الطبية قد يكون قاصرًا جدًا إذا تحدث في الفقه السياسي، إننا بحاجة لمواءمة بين أمرين: أن تكون لنا مرجعيتنا الإسلامية المتمكنة في كل مسائلنا الحياتية، وأن يقوم بالفتوى المتخصصون في مجالها. السياسة تخضع في جلِّ تصرفاتها للموازنة بين المصالح والمفاسد، وقد جاءت الشريعة بقواعد عامة ليتم استخدامها في تلك الموازنات، مثل احتمال المفسدة الصغيرة لدرء المفسدة الكبيرة، ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح، وتقديم خير الخيرين إذا لم يمكن تحصيلهما معًا، في قائمة تحمل عددًا من القوانين الضابطة لعمليات الموازنة.

ولكن يجب الانتباه إلى أن (المصالح) التي نتحدث عنها هنا، والتي نسعى لتحقيقها هي المصالح التي أباح لنا الشرع السعي لها أو طلب منا ذلك، فالمصالح في تقسيمها الشرعي ثلاثة أنواع:

- مصلحة معتبرة: وهي التي جاء الشارع الكريم باعتبارها ودلت عليها

الأدلة الشرعية.

- مصلحة ملغاة: وهي التي دلت الأدلة الشرعية على عدم اعتبارها.
- مصلحة مرسلة، وهي التي لم يأت دليل شرعي مباشر يتعلق بها، فلم ينص الشارع الكريم على اعتبارها ولا على إلغائها، وهذه تخضع للاجتهاد بما لا يتعارض مع مقاصد الشارع الكريم.

و(المصالح المرسلة) هي النسبة الأكبر من المصالح المتعلقة بالعمل السياسي، ولأنها تخضع لفقه الموازنة بين المفاسد والمضار فإنها تحتل تفاوتًا واسعًا في الاجتهاد، فقد أرى أنا في موقف معين أن المفاسد فيه تغلب المصالح، وبالتالي أميل إلى معارضته، بينما يقودك اجتهادك لعكس رأيي فترى أن المنافع المتحصلة من هذا الموقف أكبر من مضاره فتميل إليه وتبناه، وكثير من الخلاف في المواقف الاجتهادية بين الإسلاميين يندرج تحت هذا، وما دمنا تحت مظلة الشرع، وهي مظلة واسعة، والاختلاف في الاجتهاد ضمنها متوفر ومقبول، معترفين بأنه مرجعيتنا، محتكمين إليه فلا حرج علينا، إذ نكون بين مصيب مأجور، ومخطئ معذور، مع مراعاة أمور مهمة:

١. من حقي أن أناقشك وأعلن رأيي المخالف لك في تلك المسألة الاجتهادية، وأصف اجتهادك بالاجتهاد الخاطئ، دون أن أطعن في دينك وأتهمك بالخيانة والكفر والتفريط.

٢. يجب على من يريد اتخاذ موقف سياسي أن يكون مؤهلًا شرعيًا لمعرفة ما اعتبره الشارع الكريم من مصالح وما ألغاه فلم يعتبره، فإن لم يكن مؤهلًا فعلياً أن يسأل أهل العلم والذكر ويرجع إليهم ويلتزم بحكمهم.

٣. في هذا القضايا لا يجوز أن أجزم بصواب رأيي وخطأ رأيك، بل

يجب أن أدرك، بما أنها قضايا اجتهادية، أن رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيك خطأ يحتمل الصواب، ولذا لا أرى أن نستخدم مصطلح الحلال والحرام في تلك المواقف، ليس لأنها لا تتعلق بالحل والحرمة، لا، بل لأن الحل والحرمة فيها مسألة نسبية، فالموقف الذي أوصلني اجتهادي إلى أن مفسده هي الغالبة (يحرم) عليّ أنا أن أتبناه، بينما نفس الموقف إن أوصلك اجتهادك المعتبر أن مصالحه (التي لم يلغها الشارع الكريم) هي الغالبة (يجوز) لك أن تتبناه، بل قد (يجب) عليك أحياناً، وهذا التفاوت هو نفس التفاوت الحاصل في الأمور الاجتهادية الأخرى، فلو لمس رجلان متوضئان امرأة، ثم صليا بعدها، وكان أحدهما مقلداً للشافعي والآخر مقلداً لأبي حنيفة، لبطلت صلاة الشافعي، بينما كانت صلاة الحنفي صحيحة، فكان لنفس الفعل حكمان مختلفان بسبب أن مستند كل واحد من الشخصين غير مستند الآخر.

إن من وصفتهم بـ (علمانيي الإسلاميين) ليسوا أصحاب الرؤى المتنوعة، فما دامت تلك الرؤى تحت مظلة الشرع فلا حرج فيها، وإنما يتوجه اعتراض على الذين يريدون من الشرع ألا يتدخل في السياسة ولا أن تخضع السياسة لقواعده.

وقد يدافع البعض عن هؤلاء بأنهم أساءوا الفهم أو التعبير أو أنهم لا يقصدون الانفكاك من الالتزام بأحكام الله تعالى، فإن صح هذا الدفاع فإن هذه مصيبة أخرى، إذ أن الله تعالى عندما أخبرنا بالمهمة الموكولة للرسول ﷺ وأتباعه السائرين على نهجه أمره ﷺ بأن يعلن ذلك ويبيّنه بقوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، فإن كان هؤلاء يجهلون أن السياسة يجب أن تخضع للدين وحكم الله تعالى فهم لا يملكون البصيرة التي تؤهلهم ليكونوا من أتباع الرسول ﷺ.

بين إساءة الظن وإحسانه

إحدى السلبيات التي تنتشر بين المنتسبين للحركات الإسلامية هي إساءتهم للظن في بعضهم البعض ومسارعتهم لكيل الاتهامات بناء على تصريح هنا وموقف هناك.

والأصل أن نتعلم كيفية التعامل مع ما يمكن وصفه بـ (المواقف الملتبسة) حتى لا نقع فيما نهانا الله - جلّ في علا - عنه حين وجّهنا لكيفية التعامل مع الظنون فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، فالآية الكريمة واضحة الدلالة في وجوب (اجتناب) الظن السيء بالمؤمنين، وقد قال أهل التفسير إن الأمر جاء باجتناب كثير من الظن وليس الظن كله، لأن الله تعالى أذن للمؤمنين أن يظن بعضهم ببعض الخير^(١).

إن (إساءة الظن) ضرورية في بعض الأحيان لئلا يقع المسلم في الاستغفال، وقد وردت نصوص عن السلف تؤيد ذلك، منها قول عمر رضي الله عنه: (إِنَّ مِّنَ الْحَرَمِ سُوءَ الظَّنِّ بِالنَّاسِ)^(٢)، وروي مثله عن الحسن البصري^(٣)، ومطرف بن الشَّخِير^(٤)، بل وروي ذلك مرفوعاً من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه،

(١) تفسير الطبري، ٣٧٤/٢١.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة (ت ٢٦٢ هـ)، ٣/ ٨٠١، تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان) لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، ٢/ ١٩١، ٢/ ٢٧٦.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، ٧/ ١٣١.

(٤) الزهد لأحمد بن حنبل، ح ١٣٥٤، حلية الأولياء لأبي نعيم، ٢/ ٢١٠.

(٥) مداراة الناس لابن أبي الدنيا، ح ١١٣، المعجم الأوسط للطبراني، ح ٩٤٥٨، وقال: « لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ بَقِيَّةُ ». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ٨/ ٨٩: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ».

وعبد الرحمن بن عائذ^(١)، والحسن البصري^(٢).

وهذه الآثار، وإن كانت ضعيفة الأسانيد إلا أنها يقوي بعضها بعضاً، وقد قال السخاوي عن هذه الأحاديث: «وكلها ضعيفة، وبعضها يتقوى ببعض»^(٣)، وقال الصنعاني في سبل السلام بعد أن ساق طرق هذا الحديث: «وكل طريقه ضعيفة وبعضها يقوي بعضها ويدل على أنها أصلاً»^(٤).

أقول: رغم ذلك فإن ذلك ليس بإطلاقه، وهو ما يوجب علينا أمرين اثنين: أولهما أن نعلم متى يجوز لنا (إساءة الظن)، وثانيهما معنى إساءة الظن هنا، وما الذي يترتب عليها.

أما متى يجوز لنا أن نسيء الظن بـ (شخص ما) سواء كان شخصية حقيقة أو شخصية اعتبارية كـ (جهة) أو (حركة)، فإن لذلك حالتين اثنتين:

أن يكون قد سبق لهذا الذي (الشخص) مواقف تستدعي منا أن نحذر منه، ففي الحديث الصحيح قال صلى الله عليه وآله وسلم: (لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ)^(٥)، والمؤمن من صفاته أنه (كَيْسٌ فَطِنٌ حَذِرٌ)^(٦)، والذي يتصف

(١) مسند الشهاب القضاعي (ت ٤٥٤ هـ)، ح ٢٤، المراسيل لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، ح ٤٤٥، في ترجمة (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِذٍ الْأَزْدِيُّ)، ونقل عن أبيه أنه قال: «هُوَ مُرْسَلٌ لَمْ يُدْرِكْ ابْنُ عَائِذٍ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم».

(٢) مداراة الناس لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ)، ح ١١٤.

(٣) المقاصد الحسنة للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، ح ٣٢ (احترسوا من الناس بسوء الظن).

(٤) سبل السلام للصنعاني، ٢/ ٦٦٥.

(٥) متفق عليه: البخاري، ح ٦١٣٣، سلم، ح ٢٩٩٨.

(٦) روي هذا مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومعنى الحديث صحيح، غير أنه حديث ضعيف جداً أو موضوع، رواه: أبو الشيخ (ت ٣٦٩ هـ) في أمثال الحديث، ح ٢٥٨، والقضاعي (ت ٤٥٤ هـ) في مسند الشهاب، ح ١٢٨، والثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، في تفسيره، ٣٠/ ٢٦٠، ح ٣٦٣٧، وضعفه ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) في (فتح الباري، ١٠/ ٥٣٠)، والمنائوي (ت ١٠٣١ هـ) في (فيض القدير، ٦/ ٢٥٦)، والعجلوني (ت ١١٦٢ هـ) في (كشف الخفاء، ٢/ ٢٩٣، ح ٢٦٨٣).

بهذه الصفات توقفه معرفته على غوامض الأمور حتى يصير حازماً يحذر ما سيقع، فلا يؤق من جهة الغفلة.

أما الحالة الثانية فهي أن لا يكون لدينا معلومات عن هذا (الشخص)، وليست لنا معه تجربة سابقة، فالحذر هنا مطلوب حتى يثبت لنا أنه سالك طريق الاستقامة أم لا.

وهذا يقودنا إلى أن نتعرف على معنى إساءة الظن هنا، وما الذي يترتب عليها .

عندما نفترض في موقف لـ (شخص ما) أنه نابع من قصد غير صحيح، وأن وراءه مآرب مريبة فإن إساءة الظن فيه تدفعنا للحذر من الوقوع في حباله، وتجنب مكائده، وهذا الحذر هو ما قصده من نقلنا عنهم النصوص الواصفة لـ (سوء الظن) بأنه من (الحزم)، وقد صور ابن عباس رحمته الله المسألة صورة بليغة لما سئل عن عمر رحمته الله فقال: (كان كالطير الحذر الذي كأن له بكل طريق شركاً)^(١)، و(الشرك) هو الحبال التي يضعها الصائد ليصيد بها.

فالمطلوب أن نكون حذرين، ولكن هذا الحذر لا يجيز لنا أن نتهم الناس، ولا أن نجعل افتراضنا كأنه حقيقة واقعة، ذلك أننا مطالبون بالتعامل مع غيرنا وفق ظواهرهم، إذ لم يُطلعنا الله تعالى على بواطنهم.

والذي يخرجك من تبعة سوء الظن، عندما تتوفر أسبابه، هو أن تبقيه في نفسك، ولا تخرجه إلى الواقع، فتكون حذراً ولكن لا تتكلم بمضمون ما في ظنك أو تعمل بموجبه، وقد روى الترمذي عن سفيان الثوري أنه قال: (الظن ظنان: فظنٌ إثم، وظنٌ ليس بإثم، فأما الظنُّ الذي هو إثم فالذي يظنُّ ظناً ويتكلم به، وأما الظنُّ الذي ليس بإثم فالذي يظنُّ ولا

(١) تاريخ دمشق لابن عساکر، ٣١٢/٤٤.

يتكلم به^(١)، وفي الحديث روي أنه ﷺ قال: (وينجيك من سوء الظن
ألا تتكلم)^(٢).

مما سبق يتضح لنا أنه لا يجوز أن توجد إساءة الظن عندما نتعامل مع
أهل الخير والصلاح، ممن أثبتت التجارب صدقهم واستقامتهم، بل ينبغي
مع هؤلاء أن لا نتعامل إلا بحسن الظن.
ولنضرب مثلاً لتقريب الصورة:

لو قرأت في وسائل الإعلام تصريحًا لـ (شخص) يدعو فيه إلى (إطلاق
الحريات في المجتمع) فإن تعاملك مع مثل هذا التصريح يرتبط ارتباطًا
وثيقًا بما (تظن) أن صاحبه أراد منه، فإن كان صاحب هذا التصريح من
الشخصيات العلمانية المعروفة بالدعوة للانحلال والانخلاع من الدين، فلو
فهمت من تصريحه أنه يريد إطلاق حرية ارتكاب الفواحش في مجال
الأخلاق، وحرية ممارسة الربا في مجال المعاملات المالية، فلا لوم ولا عتب
عليك، ولا يعتبر هذا من إساءة الظن المنهي عنها؛ لأن (الخلفية الفكرية)
لصاحب التصريح تتسق مع مثل هذه الدعوات.

ولكن: لو كان صاحب هذا التصريح من الشخصيات التي مرجعيتها
الإسلام، وهو من دعائه، والعاملين لاستئناف الحياة الإسلامية، والداعين
لتطبيق أحكامه في المجتمع، وقد سبق له أن دفع ثمن ذلك هو وجماعته
من دمائهم وأعمارهم فإن حملك كلامه على أنه دعوة للانحلال الخلقي
أو للانخلاع من الاحتكام للإسلام في المعاملات المالية، ليس غباءً فقط، وإنما
هو جريمة بحق إخوانك في الدين.

(١) سنن الترمذي، ذكر ذلك تعقيبًا على حديث (١٩٨٨) وفيه أن رسول الله ﷺ قال:
(إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث).

(٢) مصنف عبد الرزاق، ح ٢٠٥٥٦، والبيهقي في شعب الإيمان، ح ١١٧٢ وقال: «وهذا
منقطع».

هذا السلوك المميّز بين من يصدر عنه التصريح، والمراعي لمنطوقاته وخلفياته الفكرية كان واضحاً لدى الصحابة رضي الله عنهم، ولذلك عندما قال الرسول ﷺ لأصحابه (انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا) كان واضحاً لديهم أن هذا القول، وفق الفهم الساذج البسيط الأولي له، يتضمن خروج الرسول ﷺ عن المنهج الذي خطّه لهم، وهو منهج محاربة الظلم، ولكن؛ لأنهم (يثقون) بـ (نبيهم) ﷺ ويدركون أن المنهج الذي يستند إليه وينطلق منهم، والذي ربّاهم عليه لا يتوافق مع المفهوم الظاهر لهذه العبارة بادروا لسؤاله فقالوا: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟)، نعم، لقد كانوا يدركون أن الذي بعثه الله برسالة لمحاربة الظلم لا يمكن أن يدعو لمؤازرة الظالم، وجاءهم الجواب ردّاً على تساؤلهم بقوله عن كيفية نصره الأخ الظالم: (تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ)، وفي رواية (تَحْجُزُهُ، أَوْ مَنَعُهُ، مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ)^(١).

ولذلك فإن الذي يبلغه موقفٌ لـ (جماعة) أو (حركة) ما تعتمد الإسلام منهج حياة، وتسلك سُبُلَ مقارعة الظالمين، وقدّمت في ذلك الغالي والنفيس، ثم يسارع - وبدون أن يكلف نفسه بقراءة موقفها أو الاستفسار منها عنه - إلى نشر الاتهامات جزافاً عندما يسمع أو يقرأ تصريحاً ملتبساً يحتمل عدة احتمالات، من يفعل ذلك لا يمكن وصف وقفه هذا إلا بأنه نابع من الجهل أو الحقد.

إن من المؤلم أن ترى أناساً يُفترض بهم أنهم (يفهمون)، وأنهم (حملة رسالة)، ثم تراهم يصرون الأحكام المستندة إلى سوء الظن، وسوء الظن فقط، وبدون أن يكلفوا أنفسهم بقراءة أو فهم ما ينتقدونه.

(١) الروايتان كلتهما في صحيح البخاري، الأولى: ح ٢٤٤٤، والثانية: ح ٦٩٥٢.

إدارة معاركنا

مما يؤسف له في ساحتنا الإسلامية أننا لا نُحسن إدارة معاركنا، وفي كثير من الأحيان يكون انشغالنا ببعضنا البعض أكبر من انشغالنا بأعدائنا الحقيقيين.

الأصل أن تكون العلاقة بين العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية علاقة تكامل وتعاون، وأن تحكمها قاعدة (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه)، ذلك أنه يفترض أن يكون الهدف الذي نسعى إليه جميعًا هدف واحد، وهو عودة مجتمعاتنا للدين، وأن تكون كلمة الله هي العليا في مجتمعاتنا، بل وفي العالم أجمع، ونقطة انطلاقنا لتحقيق هذا الهدف واحدة، تركز إلى المرجعية الإسلامية، وبين نقطة الانطلاق والهدف المنشود، قد تتباين الطرق التي نسلکها للوصول، وهو تباين مفهوم إذ ترجيح طريق على أخرى، يعتمد على الاجتهاد في أنها أقرب الطرق للوصول إلى الهدف، مع القناعة بأنها طريق أباحت الشريعة لنا سلوكها.

ولكن هذه الصورة (المثالية) للتعاون المفترض ليست متحققة على أرض الواقع، ولذلك تجد أننا نصادف في أثناء الطريق بعض من يفترض بهم أنهم من حملة دعوة هذا الدين وفيهم من هم من أهل العلم الشرعي يصطفون إلى جانب الأعداء المحاربين للدين من الحكام المتسلطين على شعوبهم، المصادرين لحرياتهم، المتآمرين مع أعداء أمتهم، وهؤلاء يزينون للحكام الظلمة باطلهم، ويدافعون عن الطواغيت، بل ويدعون لطاعتهم، ويحرمون محاولة الإنكار عليهم باعتبارهم (أولياء أمور) المسلمين.

هؤلاء المنتسبون لأهل العلم الشرعي باصطفافهم إلى جانب الطواغيت أخرجوا أنفسهم من أن يكونوا في صف العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية

بدعوتهم لبقاء أهل الباطل يحكموننا والدعوة للتسليم والرضوخ لهم، وهذا يوجب أن يُردَّ عليهم، ويُكشف زيغهم وانحرافهم.

ولكن المشكلة التي نعانيها أن كثيراً من أبناء الحركات الإسلامية بدل أن يحددوا ساحة معركتهم، ويركزوا جهدهم فيما يتطلبه الوصول إلى الهدف السامي الذي يسعون له يخوضون معارك ليس لها داعٍ، ويستجلبون أعداءً كان يمكن أن يكونوا في صفِّهم لو أحسنوا التعامل معهم.

وحتى نجعل الحديث في أمر محدّد فلنضرب مثلاً على ذلك:

هناك عدد من (العلماء) المحسوبين على (المدرسة السلفية) يحملون لواء الدفاع عن الطواغيت، وتبرير ظلمهم، والدعوة لطاعتهم وللخضوع والانقياد لهم، وتحريم الإنكار عليهم، ولكننا بدل أن نحصر معركتنا مع (علماء السوء) هؤلاء ترى كثيرين منا يطلقون ألسنتهم بالسب والشتم على (السلفية) بسبب مواقف هؤلاء (العلماء) المحسوبين على هذه المدرسة الفكرية، فيقود ذلك إلى استعداء كل الذين ينتمون إلى السلفية، وإلى توسيع ساحة الخلاف بلا داعٍ لذلك.

إن المدرسة (السلفية) مدرسة فكرية تعتمد فهمًا للإسلام تعتبره فهم سلف الأمة من القرون الثلاثة الفاضلة له، ورغم أني أرى أن هناك خللاً كبيراً في منهج هذه المدرسة، إلا أن من الظلم أن نتعامل معها كمدرسة واحدة، فهي مدرسة فضفاضة، تضم في جنباتها مناهج متباينة، ففيها السلفية الجهادية التي تضم التكفيريين الدواعش، وينضوي تحت اسمها حركات ذات فكر مقبول نوعاً ما، وفيها السلفية العلمية التي تنشغل بقضايا فرعية ولا تتدخل في العمل السياسي، ومن ضمنها ما يطلق عليه التيار المدخلي أو الجامي في السلفية العلمية، وهو تيار (يقْدَس) أولياء الأمور من الحكام، ويحارب كل مخالف فيه، بل قد يصل إلى تكفيرهم، وهؤلاء من أسوأ المنتسبين إلى (السلفية).

وتحت لواء (السلفية) هناك (السلفية الحركية) أو الذين يوصفون بالـ (سروريين) نسبة للعالم السوري الراحل (محمد سرور زين العابدين) رحمه الله، وهؤلاء منخرطون في قضايا الأمة، حاملون لهمومها، وليسوا ممن يزينون للطواغيت باطلهم.

العلماء الضالون المنحرفون الذين يزينون للطواغيت من المنتسبين لـ (السلفية) لا يمثلون كل التيار السلفي، ففي هذا التيار علماء قدموا أرواحهم وأعمارهم في سبيل الله، ولذا فليس من المنطوق أن نحمل (السلفية) كمدرسة ومنهج وزر أخطاء هؤلاء الضالين.

ويجب أن لا ننسى - هنا - أن علماء السوء غير مقتصرين على المنتسبين للسلفية، فهناك علماء سوء وضلال يزينون للطواغيت باطلهم، ويصدرون لهم الفتاوى التي يريدونها ممن ينتمون إلى الأشاعرة والمتصوفة، فهل نهاجم الأشاعرة والمتصوفة كلهم لأجل هؤلاء؟!

المنحرف والضال لا يمثل إلا نفسه، فكما أن المسلم المنحرف لا يمثل الإسلام، فالسلفي المنحرف والأشعري المنحرف لا يمثلون إلا أنفسهم، ولذلك لا يجوز أن ننسى ونحن في طريق العمل لاستئناف الحياة الإسلامية أن معركتنا الأساسية هي مع الطواغيت، ومن يقف في صفهم، ولا يجوز أن نخوض معارك مع تيارات كاملة لأجل أشخاص منحرفين ضمن تلك التيارات، وبذلك نخفف كثيراً من معاركنا الجانبية التي تستهلك جهدنا ووقتنا.

أعمال القلوب

(عمل القلب أهم من عمل الجارحة) هذه العبارة ذكرها الإمام حسن البنا رحمه الله تعالى ضمن أصوله العشرين لفهم الإسلام، و(عمل القلب) هنا لا يقتصر على الطاعات، بل إنه يشمل الطاعات والمعاصي، ففي كل منهما عمل القلب أهم وأخطر من عمل الجارحة.

إحدى المزالق التي تكمن في طريق السالكين طريق الدعوة هي عدم انتباههم لهذا الأمر، فترى فريقاً منهم يهتمون بأعمال الجوارح، كالصلاة والصيام والصدقة، ويهملون أعمال القلوب، كالإخلاص والحب والتواضع وترك الحسد، ذلك أن أمراض القلوب تتسلل بخفاء إلى النفوس، بل إن الشيطان وهوى النفس يزينونها حتى تظهر بمظهر الطاعة، وهي لذلك أخطر على المرء من معاصي الجوارح التي لا تكون إلا نتيجة أمراض القلوب تلك.

ولنقف عند أحد أمراض القلوب الخطيرة التي تنتشر بين العاملين للإسلام، وهي (الحسد)، ذلك الداء الذي حذرنا منه رسولنا الحبيب ﷺ، فقال: (دَبَّ إِلَيْكُم دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، هِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَتُؤْمِنُوا، وَلَا تَتُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُوا، أَفَلَا أَنْبَأُكُمْ بِمَا يَثْبُتُ ذَلِكَ لَكُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)^(١)، ولاحظوا قوله في الحديث استخدام تعبير (دَبَّ إِلَيْكُمْ)، والديبب كما تشير كتب اللغة هو أن يمشي على هيئته، أو هو السير الخفي اللّين^(٢)، فكأنه يشير إلى أن هذا المرض يتسلل إلى القلوب

(١) سنن الترمذي، ح ٢٥١٠.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، ٩/ ٢٧٩، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)، ٥/ ٣٧٨.

تسللاً خفيًا حتى لا تكاد تشعر به إلى وهو قد خالطها واستوطن فيها. هذا المرض يكاد لا ينجو منه أحد، ولأن النبي ﷺ كان طيب قلوب المؤمنين فإنه أرشدهم لطريقة التعامل معه، ففي الحديث أنه ﷺ قال: (ثَلَاثٌ لَا يَعْزِمَنَّ ابْنَ آدَمَ: الطَّيْرَةَ، وَسُوءَ الظَّنِّ، وَالْحَسَدُ، قَالَ: فَيُنْجِيكَ مِنَ الطَّيْرَةِ أَلَّا تَعْمَلَ بِهَا، وَيُنْجِيكَ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ أَلَّا تَتَكَلَّمَ بِهِ، وَيُنْجِيكَ مِنَ الْحَسَدِ أَلَّا تَبْغِيَ أَحَاكَ سُوءًا)^(١)، فهو هنا ﷺ يدلُّك على طريق النجاة من إثم الحسد، وذلك بأن تحرص إذا شعرت في قلبك بتمني زوال نعمة عن أخيك على ألا تنقل هذه الرغبة إلى مربِّع (العمل).

أما كيف ينتقل الحسد من أن يكون من حديث النفس المتجاوز عنه إلى (العمل) الموقع في الهلاك فإن أوضح صوره أن يعمل الإنسان الحاسد على (إزالة النعمة) عن المحسود عملاً مادياً، ولكن هذه الطريقة واضحة مكشوفة قد لا تنطلي على من يسير في طريق الدعوة، فيكتشف أن الدافع وراءها وسوسة شيطانية، ولعل الأخطر منها (الأعمال) التي تتسلل بالخفاء، فيبدو الحاسد فيها بمظهر المصلح.

ومن صور ذلك أن الحسد يظهر أحياناً على صورة (نقد) و(نصيحة)، فترى الحاسد الذي يسوؤه نجاح أخ له في الله في مجال ما، مثل أن يكون أقرب لعامة الناس منه، وأكثر قبولاً، أو أن يكون ذا إبداعات علمية، ترى الحاسد يُرَكِّز على مهاجمة ما يقوم به المحسود في صورة أنه يريد النصيحة والتوجيه، بينما يكون في الحقيقة مستاءً من نجاح المحسود، وتراه إذا قدم المحسود خطة عمل، وقدم هو خطة عمل أخرى، ولاحظ بوادٍ نجاح تنفيذ خطة عمل المحسود وتقدمها نحو تحقيق الهدف، تراه يهاجم هذه

(١) مصنف عبد الرزاق، ح ٢٠٥٥٦، والبيهقي في شعب الإيمان، ح ١١٧٢ وقال: «وهذا منقطع»، ورواه ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في تأويل مختلف الحديث (ص ١٧١)، بلفظ (ثلاثة) لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدٌ).

الخطّة؛ لأن نجاحها سيكون دليلاً على فشل برنامجه هو، وهو لا يريد
انكشاف فشله وعقم طروحاته.
هذه إشارات وملحات في موضوع الحسد كنموذج لأمراض القلوب، وكما
قيل فاللبيب تكفيه الإشارة.

الميزان

اختلال الموازين هو سببٌ لكثير من عثراتنا، لاحظوا معي قول الله تعالى:
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ
بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالآية تتحدث عن أن الهدف من إرسال الرسل
- صلوات ربي وسلامه عليهم - هو أن يقوم الناس بالقسط، والقسط هو
العدل، أما كيف يفعلون ذلك، فالآية بيّنت أن الله تعالى أنزل مع الرسل
الأدوات اللازمة لتحقيق القسط، وهي: الكتاب والميزان.

و(الميزان) هنا لا يقصد به - والله أعلم - الموازين التي يستخدمها الناس
لاستيفاء ما يبيعون وما يشترون، وإن كانت داخلية في المعنى العام للآية،
والراجع أن المقصود بـ (الميزان) هنا - كما ذكر عدد من المفسرين - هو
العدل.

هذا الميزان يستند إلى الكتاب الذي أنزله الله تعالى على رسله، فبالإيمان
الأحكام الربانية ووزن الناس والأعمال والأحداث بمقتضى تلك الأعمال
يتحقق العدل والقسط في المجتمعات.

لاحظوا قوله تعالى أيضاً: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى:
١٧]، فهو هنا - أيضاً - يربط بين الكتاب والميزان، وكأنه يقول لك إن أردت
أن تحقق العدل فهناك الكتاب اهتد به، ويقول لك: وأنت تتعامل مع
الكتاب تعامل معه بالعدل، فلا تكون ممن يأخذ بعضه ويترك بعضه.
أين الخلل الذي نعيشه؟

هناك قاعدة وضعها الله سبحانه وتعالى وأخبرنا بها، والأصل أن نتخذها
منهجاً ونبراساً، إذ عندما ذكر الله تعالى أقسام الناس يوم القيامة في أوائل
سورة (الواقعة) ذكر السابقين وأصحاب اليمين وأصحاب الشمال، وذكر
أن كلاً من (السابقين) و(أصحاب اليمين) من أهل الجنة، غير أن تقدّم

السابقين على أصحاب اليمين كان بأنهم (أقرب) إلى الله بطاعته، أي أنهم في أدنى درجات الفساد، وهو المعصية التي لا يخلو منها غير معصوم، هذا هو ميزان الشرع.

وعندما حرم الله تعالى الخمر والميسر في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، نبّه إلى قاعدة عامة يراعيها الفقهاء في استنباطهم للأحكام، وهي ضرورة النظر إلى نسبة الإثم إلى النفع في المسألة، فما كان الغالب فيه الإثم (السلبية) على النفع (الإيجابية)، يحرم.

وانظر رعاك الله في هذا الكلام للإمام العز بن عبد السلام في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ٨٥/١) إذ يقول: «وبين هاتين الرتبتين من قلة الحرام وكثرته مراتب محرمة، ومكروهة، ومباحة، وضابطها أن الكراهة تشتد بكثرة الحرام وتخف بكثرة الحلال». فهو هنا يشير إلى مراعاة الأقل فسادًا والأكثر فسادًا.

وللأسف فإن كثيرين من أبناء الحركات الإسلامية لا يُحسنون التعامل مع هذه القواعد في الحكم على الآخرين، فترى بعضهم إذا رأى خطأ أو خللاً أو تقصيراً من أحد العاملين السالكين في طريق الله تعالى شنّ عليه حرباً لا هوادة فيها، وكانت قسوته عليه أشدّ من قسوته على أعداء الدين، فإذا استفسرت منه عن سبب ذلك كانت حجته أن الخطر من خطأ العامل لله أشد من خطر الأعداء، ولذلك فهو أدعى لفضحه أمام الناس، ويضرب لك مثلاً يقول فيه: أليس الشيخ الذي يؤم في المسلمين ويسرق أيضاً، أخطر من شخص بلا أخلاق ودين ويسرق أيضاً، وأدعى لفضحه وكشف زيفه.

وهؤلاء غاب عنهم وجوب التفريق بين من يتخذ الدين ستاراً لقييح عمله، وبين الصادق الذي يقع في الخطأ الذي لا يخلو منه إنسان، فالذي

يتخذ الدين ستاراً ينبغي فضحه، أما أخوك الذي يقع في الخطأ فالواجب الستر عليه ما أمكن، فإن استدعى الحال التنبيه للخطأ الذي وقع فيه فينبغي الاقتصار على موضع الخطأ، وليس هدم أخيك كله، وشطب حسناته وفضائله وإيجابياته، هذه واحدة من مزالقهم.

أما مزالقهم الثاني فهو أنهم لا يميزون بين الخطأ الذي هو معصية، والخطأ في الاجتهاد في المسائل العامة، وهو خطأ من وجهة نظر، بينما هو صواب من وجهة نظر الآخر، فالتعامل مع المعصية لا يكون بنفس منهج التعامل مع الاجتهاد الذي تظنه خطأً.

وللعلماء قديماً في هذا الباب كلام جميل، منه ما قاله ابن تيمية في (مجموع الفتاوى، ٢٨ / ٢٠٩) حول اجتماع الخير والشرّ في نفس الشخص، إذ قال: «وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة، ومعصية وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير؛ تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته. هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة)، ومنه ما قاله الذهبي في (سير أعلام النبلاء، ١٠ / ٢٠٢) في آخر ترجمته للمبتدع (بِشْر المَرْيَسِيِّ) بعدما ذكر أن بعض العلماء كفّروه لبدعته، فعلق الذهبي قائلاً: «ومن كفر ببدعة - وإن جلّت - ليس هو مثل الكافر الأصلي، ولا اليهودي، والمجوسي، أبي الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، وصام، وصلى، وحج، وزكى - وإن ارتكب العظائم، وضل، وابتدع - كمن عاند الرسول، وعبد الوثن، ونبذ الشرائع، وكفر، ولكن نبأ إلى الله من البدع وأهلها».

نموذج آخر من اختلال الميزان لدى بعض العاملين للإسلام يتمثل في موقفهم من الدول والأنظمة الحاكمة، إذ يتعامل بعضهم معها بوضعها

كلها في كفة واحدة، وإصدار حكم واحد عليها، يتعاملون بمنطق الأبيض والأسود، ولا يؤمنون بوجود مساحة بين هذين اللونين توجب اختلاف النظر تجاه الموجودين فيها.

وقد كان يحاورني بعضهم وعندما طرحت عليه الأفكار السابقة حول وجوب النظر إلى قرب وبعد (النظام) أو (الدولة) عن شرع الله وتحقيق مقاصده، فلما لم يجد مناصاً من التسليم بأصل الموازنة اخترع القول بأن الأحكام المتعلقة بحاكم ودولة تخالف الأحكام المتعلقة بالأفراد، وقال: إننا عندما نريد الحكم على (دولة) يجب أن نسأل أنفسنا هل وضعها مُرضٍ لله أم يستوجب غضب الله؟ وهل وفق هذا الميزان نستطيع أن نطلق عل حاكمها أنه حاكم صالح نال رضى الله بأفعاله، أم انه حاكم طالح نال غضب الله؟ وأين هو من الآيات المتعلقة بالحكم بما أنزل الله، والتي ترتبت نتيجة منهجنا في الحكم على من لم يحكم بما أنزل الله بأنه إما منافق أو كافر أو فاسق؟

فقلت له يومها: إن القواعد التي ذكرتها قواعد عامة تنطبق على الأفراد والكيانات (الدول والجماعات والأحزاب ... الخ)، وللتدليل على ذلك ذكرت له مثالين من سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم مما يتعلق بـ (الدول): أولهما قصة سبب نزول بدايات سورة الروم، وفيها قوله تعالى: ﴿الْمَ غَلَبَتِ الرُّومُ ۚ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۚ فِي بَضْعِ سِنِينَ ۖ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۚ بَنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝﴾، وهي قصة معروفة مشهورة، وفيها أن ابن عباس رضي الله عنه قال: (كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ أَهْلُ فَارِسَ عَلَى الرُّومِ لِأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ أَهْلُ أَوْثَانٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ الرُّومُ عَلَى فَارِسَ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ)، وقلت له: لاحظ معي - أخي الكريم - أن الصحابة رضي الله عنهم عندما قارنوا بين (دولتين) من دول (الكفار) وجدوا أن

إحدى الدولتين أقرب إليهم، رغم أنها كافرة فمالوا لها قلبياً وتمنّوا لو أنها تغلب، وحزنوا لهزيمتها، ولم ينكر عليهم الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك، بل بشّرهم الله تعالى بأن الروم سينتصرون بعد بضع سنين.

أما المثال الثاني فهو قصة سبب اختيار الحبشة لهجرة المسلمين إليها، إذ عندما اشتد الاضطهاد على المسلمين في مكة قبل الهجرة، وجههم الرسول ﷺ للهجرة إلى الحبشة، وقال لهم: (لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن بها ملكاً لا يُظلم عنده أحد)، وكان النجاشي حينها كافراً، وقد أسلم ﷺ عنه بعد هجرة المسلمين إلى بلاده، وقلت له: لاحظ معي أن الرسول ﷺ أثنى على النجاشي بـ (العدل) و(عدم الظلم)، مع أنه كان حينها على ملة غير ملة الإسلام، واختار لصاحبه بلاد النجاشي ليهاجروا إليها، مع أن فيما حوله دولاً أخرى كان يمكن لهم الهجرة إليها، ولكنه أرشدهم للدولة الأكثر (إيجابية) في التعامل مع اللاجئين إليها.

هذا المنهج في التعامل مع الناس والكيانات والأحزاب بدون استخدام ميزان العدل منهج مدمر، إذ لن يخلو شخص ولا كيان من أخطاء، فإذا تعاملنا مع صاحب الخطأ الصغير كتعاملنا مع صاحب الخطيئة الكبيرة فلن يبقى أحد يوثق به.

أوقفوا الجدل

عندما يطرح إنسان فكرة فإنها إما أن تكون ضمن المجال الذي يقبل الاجتهاد، أو ضمن مجال القطعيات المعلومة من الدين بالضرورة: فإن كانت من المسائل القطعية التي ليس فيها إلا حقٌّ وباطل، فالأصل عدم السكوت عنها، إما إن كانت من المسائل التي تقبل الاجتهاد، فالأصل نقاش المخالف فيها وفق أصول الحوار العلمي التي وضعها علماؤنا، حتى لو كنت تظن أن الأدلة التي استند إليها مخالفك ضعيفة.

و(أغلب) المسائل السياسية المتعلقة بالعمل الإسلامي تدخل تحت إطار (المسائل الاجتهادية).

وفي المسائل الاجتهادية فلك أن تخالف وتناقش، ولكن بعد النقاش وطرح الأدلة وسماع الردود، فإن لم يتوصل الطرفان المختلفان لاتفاق، وأصرَّ كل منهما على صواب اجتهاده (وفق رؤيته ومن وجهة نظره) فالأصل أن يتوقف النقاش، لأن الهدف منه عندها لا يكون الوصول للحق، وإنما (التشغيب) على المخالف.

ولنتصور (عالمًا) يلقي درس فقه، وقضايا الفقه فيها اختلافات كثيرة بين العلماء، وقد تعمَّد بعض من يخالفونه في المذهب حضور درسه، لا للاستفادة، بل للتشويش عليه بطرح الآراء المخالفة لمذهبه في كل قضية يعرضها، هل يمكن اعتبار هذا التصرف تصرفًا حضاريًا محترمًا؟

من حقِّ المخالف أن يطرح وجهة نظره على صفحته، أو في مسجده، أو في منندياته، ومن حقه أن يناقش في الدروس والمنشورات الموضوعات للنقاش، وفي القضايا التي تطرح لأول مرة، بهدف بيان ما يتبناه من رأي فيها، لا أحد ينكر عليه ذلك، لكن المستهجن هو تعمَّد البعض الدخول على كل المنشورات على (الفيس بوك) لحرفها عن مسارها وعن الهدف الذي يريده

منها صاحبها، وتوجيه النقاش إلى ميادين بعيدة عن الفكرة.
إن تعتمد البعض الدخول على صفحات مخالفيهم في سائل التواصل
الاجتماعي والدخول في (مناكفات) وجدالات عقيمة على ما يطرحونه من
آراء وتكرار ذلك بحيث لا تكاد تجد لهم نشاطاً في وسائل التواصل إلا
التشغيب على مخالفيهم، إما أن يكون بسوء قصد أو بسوء أدب، واستدامة
النقاش في قضايا اجتهادية سبق ونوقشت، وعلم كل طرف دليل وحجة
الطرف الآخر، وبقي كل طرف متمسكاً برأيه مقتنعاً به هي من باب
الجدل المذموم، الذي يخشى على فاعله أن يكون جدله هذا من علامة
الضلال لقول النبي ﷺ: (مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا
الْجَدَلَ)^(١).

(١) حديث حسن، رواه ابن ماجه (سنن ابن ماجه، ح ٤٨)، والترمذي (سنن الترمذي، ح ٣٢٥٣)، وغيرهما.

التعامل مع فقه المصلحة والواقع

طرح أحد الأصدقاء تساؤلاً عن ما سمّاه (السياسات المبنية على فقه المصلحة وفقه الواقع التي أوغل الإسلاميون في استخدامها) يفهم فيه غمز لاستخدامهم ذلك، وأنا معه في أن البعض أساء استخدام هذين الفقهاء (فقه المصلحة وفقه الواقع)، ولكنني أرى أن النقاش في مثل هذه القضايا بطريقة (النقاش الفيسبوكي) يضر ولا ينفع، فالمسألة شائكة، وتبني رأيي في مسألة محددة لها علاقة بفقه الواقع يعتمد على عوامل كثيرة، وهذه المسألة مثلها مثل تشخيص حالة مرضية، تحتاج في كثير من الأحيان فحوصاً مخبرية موسعة، وبناء عليها يختلف التشخيص من حالة لأخرى، ولا يدرك ذلك إلا طبيب متمكن، رغم أن النظر (السطحي) المعتمد على الأعراض الظاهرة يرى الحالات المرضية متشابهة.

والذي أراه أن تأصيل القواعد والدعوة لاعتماد أسس سليمة لاستنباط الأحكام هو ما يمكن الإشارة إليه في وسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة على (المنشورات) القصيرة التي لا تصلح لمناقشات علمية رصينة.

مشكلة التعامل مع فقه المصلحة وفقه الواقع أنه صار يتحدث فيه من لا يحسن ذلك، مع أن ذلك من أخطر الأمور، وفيه مزالق كثيرة، ورحم الله سفيان الثوري الذي قال (إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَنَا الرَّخْصَةُ مِنْ ثِقَةٍ، فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ)، وهنا أكرر التنبيه؛ قال (الرخصة من ثقة)، والثقة هنا هو الثقة في دينه وفي علمه، فكم من ثقة في دينه ضعيف في علمه، فهذا لا يجوز الاعتماد عليه، والعكس كذلك، فالعالم المتمكن من العلم ولكن وازع التقوى عنده ضعيف لا يعتمد عليه.

قد يظن البعض أن هذه دعوة لحجر الناس عن الحديث في هذه المواضع، ويحتجّ بأن حجر الحديث فيها بسبب خطورة الأمر وحديث ما لا يحسن

الحديث به، قد لا يكون أمرًا صحيًا، بل قد يسبب أمراضًا مستعصية أكثر من مرض السكوت والإسكات.

ولهؤلاء أقول:

المطلوب ليس الحجر عن الحديث في هذه المواضيع، وإنما أن يتم الحديث فيها وفق منهجية علمية سليمة، لا تؤدي لعكس المقصود، فالنقاش المختصر المجتزأ، وهو سمة (النقاش الفيسبوكي) عمومًا، لا يصلح لهذه المواضيع، لأن القضايا السياسية المستند القرار فيها إلى (فقه المصلحة) قد تحتاج إلى نقاش طويل لشرح المعطيات للسائل، وهو نقاش لو تمت كتابته لاستغرق أوراقًا كثيرة، وهذا لن يغني فيه منشور من عدة أسطر.

بين انتقاد الفكرة وانتقاد المنهج

من المزالق الخطيرة التي يقع فيها متابعو وسائل التواصل الاجتماعي أنهم يهاجمون كثيراً من الأفكار والقرارات ويرفضونها لمجرد صدورها عن جهة معينة لا يحبونها ولا يؤيدونها، مع أنه عند التدبر بها سنجد أنّ فيها كثيراً من الأفكار التي كنا نتبناها وندعو إليها، أو على الأقل نتفهم رأي القائلين بها.

كون (الفكرة) صدرت من شخص سيء، أو جهة مبغوضة، أو أصدرت بطريقة غير مقبولة، لا يعني أنها خاطئة، وذلك يوجب علينا عدم التسرع في التعليقات السلبية بدون تروٍّ، والحذر من أن تقودنا مناكفة الخصم لتبني فكرة خاطئة.

على سبيل المثال لتوضيح الفكرة فإن عدداً من المؤسسات في (السعودية)، وكذلك عددٌ من الشخصيات العلمية قاموا بتغيير مواقفهم وأفكارهم في الآونة الأخيرة، فيما يمكن أن نطلق عليه أنه (عملية مراجعات فكرية)، منها مثلاً موقفهم من التشدد في تحريم الموسيقى (المجردة)، وبعض الأحكام المتعلقة بالمرأة، كحكم قيادتها للسيارة، وكالسماح للمرأة بتأدية فريضة الحج دون وجود محرم مرافق لها.

المشكلة أن هذه المراجعات لم تأت نتيجة قنوات فكرية، وإنما نتيجة رغبة (ولي أمرهم) وميلاً لاتباع هواه.

وكعادة وسائل الإعلام في الترويج لمثل هذه الأخبار فإنها تركز على تداول الناشطين لفتاوى كبار علماء السعودية مثل (ابن باز)، و(ابن عثيمين)، و(الفوزان) وغيرهم ممن كانوا يفتون بعدم جواز هذه الأمور، مما يركز على التناقض الذي وقعوا فيه.

وهنا تجد بعض (الفسابكة) المتسرعين، وكثير منهم من حملة دعوة

الله تعالى، تجدهم يدخلون على خطِّ النقاش مهاجمين هذه القرارات معتبرينها مخالفةً لشرع الله تعالى، مع أن كثيراً من هؤلاء لو قرأوا لعالم من العلماء الذين يحبونهم كلاماً عن هذه القضايا يحمل نفس الموقف الجديد لعلماء (السعودية) ومؤسساتها الرسمية، كجواز حج المرأة بلا محرم وعدم التشدد في مسألة الموسيقى، لالتمسوا لقوله المخارج. إن حال كثيرين منا اليوم أنهم يتخذون مواقفهم كردود أفعال لمناكفة الخصم دون التفكير في مضامين ما قال الخصم وما يقولون هم. عندما يمر بك - أخي الحبيب - موضوع كهذا، فبدل أن تهاجم القول الذي قد يكون له وجهة، عليك أن تهاجم (المنهج) الذي يتبعه هؤلاء، وهو أنهم يغيرون آراءهم بناءً على طلب أسيادهم، وليس بناءً على قناعتهم، فيمكنك أن تعلق على هذه المسألة بالقول مثلاً: (عرفتم الآن فقط أن في المسألة الفلانية خلافاً، وقد كنتم تهاجمون العلماء القائلين بذلك، فما عدا مما بدا؟)^(١).

وهذا يذكرني بقصة سمعتها من الشيخ شكري أبو رجب^(٢) - رحمه الله تعالى - في ثمانينيات القرن الماضي حكى لنا فيها أن مبشراً نصرانياً نزل عند بعض البدو المسلمين الذين فشا فيهم الجهل لانعدام العلماء، فخطب فيهم ليقتنعهم بدينه، وقال لهم أن عيسى ابن الله، تعالى الله عن ذلك، فما كان من السامعين الذين أخذتهم الحمية لدين الإسلام إلا أن صاحوا في

(١) عبارة (ما عدا مما بدا) منسوبة للإمام عليّ عليه السلام في بعض خطبه، ووردت في الشعر، وهي من عنوان قصيدة للشاعر (ابن عنين) يقول فيها: (يا دهرُ ويحك ما عدا ممّا بدا/ أرسلتْ سهم الحادّثاتِ فأقصدا). ومعناها باختصار: ما الذي غير رأيك؟

(٢) الشَّيْخ شكري عبد المطلب أبو رجب التميمي، (١٨٩٧ - ١٩٨٦ م)، عالم أزهري من مدينة الخليل، كان من أوائل المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين فيها، وتولى رئاسة شعبة الجماعة في الخليل.

وجهه: كذبت، بل محمد هو ابن الله.

هذا حال كثير منا اليوم، يتخذون مواقفهم كردود أفعال لمناكفة الخصم دون التفكير في مضامين ما قال الخصم وما يقولون هم.

ولكن تبقى قضية مهمة هنا ينبغي الإشارة إليها، وهي كيفية التعامل مع مثل هذه القرارات.

فبعد أن وضحنا أنه لا ينبغي مهاجمتها لأن مضامينها ليست فيها مشكلة، فهل هذا يعني أنه ينبغي لنا الدفاع عنها؟

في كل قضية من هذه القضايا يجب علينا أن نسأل أنفسنا السؤالين التاليين:

- هل كان القرار القديم صائبًا أم لا؟
 - وهل دوافع القرار الجديد بريئة، ونية متَّخِذه حسنة أم لا؟
- إن الإجابة على السؤالين السابقين ضرورية لتحديد مسار النقاش في هذه القضايا.

عندما نجيب السؤال الأول سيتضح لنا موقفنا من القرار الجديد، فإن كان القرار الجديد خاطئًا والقرار القديم هو الصواب (مثل أن الحفلات المختلطة كانت ممنوعة في السعودية ثم سمح بإقامتها) فعندها يجب أن يعلو صوتنا إنكارًا لترك الحق والأخذ بالباطل، ولكن عندما يكون القرار القديم (كمنع المرأة من قيادة السيارة) خاطئًا والقرار الجديد صائبًا، أو يكون القرار القديم موافقًا لرأي فقهي معتبر، والقرار الجديد موافقًا لرأي فقهي آر (كمسألة منع المرأة من الحج بلا محرم، ثم السماح لها بذلك)، ففي هاتين الحالتين لا يجوز أن نهجم هذه القرارات.

ومع ذلك فإنه لا يجوز أن يغيب عن موقفنا جواب السؤال الثاني، سؤال الدافع وراء اتخاذ القرار، فقد اتخذت قرارات عديدة في النظام السعودي مؤخرًا، كقرار السماح للمرأة بقيادة السيارة، لا غبار عليها في الأصل،

ولكنها لم تأت في سياق تصويب خطأ سابق والتراجع عنه، ولو كانت كذلك لوجب الدفاع عنها، ولكنها قرارات جاءت تهدف لسلخ المجتمع في الجزيرة العربية عن التزامه الديني، فهي تأتي ضمن منظومة متكاملة فيها بعض الحق كهذا القرار وقرار السماح للمرأة بقيادة السيارة، وفيها الكثير من الباطل كالقرارات المتعلقة بالسياحة والمهرجانات الفنية وما شابهها. روي - ولا أدري مدى صحة ذلك - عن الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة الإسلامية في الجزائر (المتوفى سنة ١٩٤٠ م) أنه قال (والله لو طلبت مني فرنسا أن أقول لا إله إلا الله، ما قلتها)، وهو هنا - إن صحت الرواية عنه - نظر إلى أنه لا يمكن لفرنسا التي كانت تحتل الجزائر حينها أن يكون طلبها هذا بريئاً، رغم أنها تطلب شيئاً صحيحاً، وهذا درس يجب أن نعيه:

في بعض الأحيان يكون القرار أو الموقف - لو نُظر إليه بشكل مجرد - صائباً، ولكن يكون من الغفلة أن تؤيده دون الانتباه لدوافع صاحبه، وفي نفس الوقت ليس من الحكمة أن تنتقده لسوء قصد صاحبه حتى لا يلتبس على الناس الحق بالباطل، ولذا فالمطلوب في مثل هذه الحالات - ومن أهل الرأي على وجه الخصوص - أن يوضحوا موقفهم عبر بيان صواب الموقف والتحذير - في نفس الوقت - من دوافعه وتوابعه، وإلا سنعرض أنفسنا وأبناء مجتمعنا لاختلاط الحابل بالنابل، واشتباه الحق بالباطل.

حول فرض التدين في المجتمع

تتسرب في الآونة الأخيرة أفكار خطيرة لأبناء الحركة الإسلامية، بعضها منشؤه الانهزام تحت الضغط النفسي الموجه لهم، وبعضها ناتج عن سوء فهمهم لأحكام دينهم والأفكار التي يجب أن يحملوها، ومن نماذج ذلك أن أحد الشباب الأفاضل، وهو ممن لا أشك في إخلاصه، كتب على حائط صفحته ما مضمونه أن على الإسلاميين قبل دخولهم في الحياة السياسية أن يكونوا مقتنعين أن التدين جزء من الحرية الشخصية التي لا يمكن فرضها على الآخرين، وأنهم يخطؤون عندما يحاولون نقل تدينهم الشخصي إلى الجماهير مستغلين وصولهم إلى مواقع هامة وامتلاكهم أدوات مؤثرة. والموضوع بهذه الصياغة التي عرضها الأخ الفاضل ملتبس ويحتاج إلى مزيد من التوضيح.

إن (التدين) يعني الالتزام بأحكام الدين، وهذا الالتزام فيه قضايا تعتبر من القضايا الشخصية التي لا تؤثر في غير صاحبها، غير أن فيه قضايا كثيرة يمتد تأثيرها ليشمل المجتمع كله أو بعضه.

وعليه فالقول بأن (التدين) جزء من الحرية الشخصية فيه جانب صحيح وهو ما يتعلق بما لا يؤثر على الآخرين، وفيه جانب خاطئ، إذ الحرية المطلقة ليست مقبولة في أي مجتمع بشري.

يعني: يمكننا اعتبار التدين كقيادة السيارة، إن قدتها في أرضك التي تملكها، ولم تلتزم بالسرعة وغيرها فأنت حرٌّ (إلى حدٍّ ما أيضًا؛ لأنه غير مسموح لك إيذاء نفسك)، ولكن إن نزلت بها إلى الشارع فيصبح لبقية الناس الذين لهم حق السير في الشارع حقوق لا يجوز أن تعتدي عليها، وهنا تتوقف حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين.

غير أن هناك قضية أخرى ينبغي الوقوف عندها والتنبيه لها، وهي أن

أمور الدين المطلوب من المسلم الالتزام بها تتضمن أحكامًا تختلف اجتهدات العلماء فيها، فبعض الأمور وصل اجتهد العلماء فيها للقول بإباحتها، كالموسيقى المجردة، بينما كانت نتيجة اجتهد علماء آخرين القول بحرمتها، وهذه القضايا يعتبر المتدين ملتزمًا بما أمره الله فيها إن التزم بما أذاه إليه اجتهداه إن كان من أهل العلم، أو قلّد من يثق بعلمه ودينه من العلماء، إن كان من غير المتخصصين بالعلم، ومثل هذه القضايا، وهي كثيرة، لا يجوز لأحد فرض رأيه واجتهاده على الآخرين فيها، وإن كان يجوز للدولة أن تختار أحد الآراء وتسنّه في قانون يلتزم به الناس، مع عدم جواز محاسبتها لمن لا يلتزم به بينه وبين نفسه، ويختار رأيًا آخر، ما لم يتضرر المجتمع من اختياره.

ومسألة محاولة الإسلاميين نقل تدينهم الشخصي إلى الجماهير مستغلين وصولهم إلى مواقع هامة وامتلاكهم أدوات مؤثرة، أو حتى الترويج لاختياراتهم الفقهية في الأمور المختلف فيها، إذا كان ذلك عبر نشر فكرهم وإقناع الناس بالالتزام بأحكام الدين كما هم ملتزمون به فليس في ذلك أي مشكلة، بل المشكلة أن تتم دعوتهم إلى أن يتركوا محاولتهم نشر فكرهم بالإقناع.

وأما فرض الالتزام بالقوة والإكراه عندما يكون الموضوع مما لا يؤثر على المجتمع، أو من الأمور الخلافية فهو أمر أعتقد أنه غير مقبول. وعندما يكون في عدم الالتزام بما يأمر به الدين إضرار بالآخرين ففرضه عبر قوانين يتوافق عليها ممثلو المجتمع أمر لا تنكره العقول، ولا تدمّه الشرائع، وإلا صارت المجتمعات فوضى بلا نظام.

نصيحة لفقهاء السياسة الشرعية

تدور أغلب الأحكام في الفقه السياسي الإسلامي على قاعدة تحقيق المصالح ودرء المفاسد، والمقصود بالمصالح والمفاسد هنا ما دلت الشريعة - بنصوصها أو قواعدها - على أنه مصلحة أو مفسدة، لا ما يراه الناس كذلك مما يتعلق بهم.

ولما كانت (المصالح والمفاسد) نسبية، وتتأثر بعوامل عديدة محيطة بها، إذ يترجح في (الفعل) جانب تحقيقه المصلحة ودرئه المفسدة في وقت، بينما يترجح جانب المفسدة في الفعل نفسه في وقت آخر، لتغير الظروف المحيطة به، فإن حكم القيام به أو عدم القيام به يختلف من وقت لآخر.

مثال ذلك:

(المشاركة في انتخابات سياسية) في (دولة ما)، عند القائلين بجواز المشاركة في مثل هذه الانتخابات في ظل أنظمة لا تحكم بالإسلام، أمرٌ تحكمه قاعدة الموازنة بين المصالح المتحققة منها والمفاسد المترتبة عليها، ولذلك قد تكون المشاركة مطلوبة ومحبذة بل وضرورية في مرحلة ما، وبينما تكون عكس ذلك في مرحلة أخرى.

ما سبق يتطلب من أهل العلم الشرعي، وفقهاء السياسة الشرعية بالذات الانتباه لأمر منها:

- الابتعاد عن استخدام ألفاظ (الحلل والحرم) عند الحديث عن مثل هذه الأمور، لأن عامة الناس قد لا يستوعبون الصورة كاملة، فإذا رأوا من يقول عن (فعل ما) أنه حلال أو واجب، ثم رأوه يحرم فعلاً شبيهاً به في وقت آخر أو مكان آخر، فقد يظنون أنه يتلاعب بأحكام الدين، ولا يدركون أنه هنا كالطبيب، ليس بالضرورة أن يعطي مريضين

نفس الدواء ولو تشابهت أعراض مرضهما، لأن ظروفهما الأخرى قد لا تتشابه.

- الابتعاد عن (الجِدَّة) في طرح الرأي ونقد الرأي المخالف، إذ ما دامت الأمور تعتمد على تقدير تحقق المصالح ووجود المفاسد في الفعل، وهي أمور يختلف الناس في تقديرها، فليس في المسألة يقين لازم، وما كان كذلك فالأصل فيه استيعاب الرأي المخالف.
- الاعتماد على (الخبراء) و(أهل الاختصاص) في تحديد (المصالح والمفاسد) المترتبة على (الفعل)، فليس بالضرورة أن يكون الفقيه أو السياسي قادرًا على تحديد ذلك بنفسه، بل إني أجزم أنه لا يستطيع ذلك دون مشاورة أهل الخبرة بالموضوع المبحوث فيه، وهنا قد تجد الخبراء أنفسهم مختلفين في تقدير المصالح والمفاسد، ولذا يجب الاتفاق على آلية للترجيح بين الآراء المتضاربة.

فقدان التوازن وغياب الضوابط الشرعية

أرعبتني عبارة قرأتها ضمن تعليق لأحد الشباب على منشور ينتقد بعض من ينتقدون المقاومة بسبب تصريحات أو تصرفات لبعض الناطقين باسمها، حيث بدأ الأخ كلامه بالقول (لا حدود في البراغماتية السياسية حتى من منظور إسلامي)، وهذا كلام خطير جدُّ خطير، إذ في العالم كله ليس هناك شيء مطلق بلا حدود، وفي تصرفات المسلم هناك حدود وقيود لكل تصرف تضيق وتوسع وفق ما أباحه الله تعالى أو مَنَعه.

ما يسمونه (البراغماتية السياسية)، وهي عبارة تترجم بـ (الذرائعية) أو (العَمَلَانِيَّة) أو (الواقعية) مسموح بشيء شبيه بها في السلوك الإسلامي، وهو الفقه القائم على الموازنات بين المفاسد والمصالح، وهو فقه يعتمد قواعد وقوانين مستندة إلى أصول الشريعة وضوابطها، ومن هذه القواعد:

- الضرر يزال
- الضرر لا يزال بالضرر
- يتحمل الضرر الخاص؛ لأجل دفع ضرر العام
- الضرر الأشد يزال بالأخف
- إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما
- درء المفاسد أولى من جلب المصالح

وهذه كلها حدود وقيود على ممارسة هذا الفقه.

مشكلتنا - في الساحة الإسلامية هذه الأيام - أن فكرة (لا حدود) تسربت إلى أوساطنا، فصرنا نشهد انفلاتًا وتسيبًا خطيرين حتى تكاد تشعر أن (البعض) قد تحلل من كل (المبادئ) التي يجب أن ينطلق منها.

والمشكلة الأعوص أن هذا التسرب طال أشخاصًا يشغلون مواقع متقدمة في

قيادة العمل الإسلامي، ويظنون أن وجودهم في تلك المواقع يعطيهم الحق في التصرف وفق قناعاتهم (السائبة) غير المنضبطة، وهم ليسوا مؤهلين تأهيلاً شرعياً تخصصياً يمكنهم من معرفة موافقة أو مخالفة التصرف للأحكام الشرعية.

وكما قيل في الحكمة (أعط خبزك لخبّازه) و(أعطِ القوس باريها)، ولذا يجب أن يكون لكل من يتبوأ موقعاً قيادياً في أي حركة إسلامية مرجعية شرعية من أهل العلم الموثوقين يرجع إليهم (في الأصل قبل القيام بالعمل)، وإن وجهوه (بعد القيام بالعمل) إلى وجود مخالفة شرعية فيه رجع إلى الحق، فالرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل، وبدون ذلك فإن منزلقات التفلت من حدود الشريعة تترصد للكثيرين.

أكلت يوم أكل الثور الأبيض

تعمل الأنظمة السياسية الطاغوتية في بلادنا على الاستفراد بالتيارات الإسلامية لتسهيل القضاء عليها أولاً، ثم ليكون ذلك طريقاً للقضاء على دعوة الإسلام والحق بعد ذلك.

النظام العسكري الحاكم في مصر استفرد بتيار الإسلام السياسي منذ انقلاب السيسي على مرسي - رحمه الله تعالى - وترك لكل من التيارين السلفي والصوفي هامشاً من الحرية، وخصوصاً أنه وجد فيهما من رموزهما من وقف مع الانقلاب، ونسي في غمرة عداوته للإخوان المسلمين الذين شكلوا العصب الرئيس لتيارات الإسلام السياسي أن عداً أنظمة الجور والظلم والضلال هي عداً للدين نفسه كمنهج، وليس لحملته كأشخاص.

واليوم بدأ النظام المصري - وهو نموذج لبقية الأنظمة التي تسير على نفس الطريق - بدأ بشحذ سيوفه لقطع دابر التيار السلفي، بعد أن كان قد عمل على إضعافه بعد انتهاء الدور الذي كان مرسومًا لـ (حزب النور) في انقلاب السيسي، وذلك بإبعاد كبار علماء السلفية عن الخطابة ومنع ظهورهم في الإعلام، ثم بتقليص دورهم السياسي.

يحاول النظام المصري هذه الأيام عبر مهاجمته للتيار السلفي ورموزه، ذلك الأمر الذي ظهر جلياً بعد شهادة الشيخ محمد حسين يعقوب في المحكمة، وقيام إعلاميي النظام بمهاجمته ومهاجمة التيار الذي يمثله، يحاول هذا النظام تقديم التيار الصوفي ليوفر الغطاء الديني للنظام، فأنظمة الضلال هذه لا تزال بحاجة إلى من يقدم لها شرعية دينية لإقناع عامة الناس الذين لا تزال عواطفهم الدينية نابضة.

ولا يقتصر استغلال (التيار الصوفي) على نظام السيسي، بل إن أكثر من يدعم هذا التوجه هو نظام الشياطين في (الإمارات العربية) الذي عمل

على تلميع رموز صوفية بارزة داعمة لأنظمة الطغيان، مثل (عبد الله بن بيه)، و(عليّ الجفري)، و(علي جمعة)، وهؤلاء وإن كان فيهم من لهم وزن لا ينكر في العلم الشرعي إلا أنهم لن يكونوا أعلم من (إبليس)، ولو كان للعلم دون التقى شرف لكان أشرف خلق الله إبليس.

وكأني بهذه الأنظمة تهتدي بتوجيهات مراكز الأبحاث الغربية، فقد أعدّ مركز (راند)، وهو مؤسسة بحثية أمريكية ترسم خططاً للسياسية الأمريكية في التعامل مع الأحداث في العالم أجمع، أعدّ تقريراً سنة ٢٠٠٧م، كان عنوانه (بناء شبكات من المسلمين المعتدلين في العالم الإسلامي) كانت خلاصته الدعوة لدعم الصوفية في العالم الإسلامي، بديلاً للسلفية.

المشكلة التي نقع فيها كلما حدث أمر مثل هذا - أي محاولة الأنظمة استخدام تيار إسلامي للتغطية على جرائمها - أننا نتعامل مع المسألة وفق قاعدة (صديق عدوّي عدوّ لي)، وهذا يوقعنا في مصائب متتالية، ويوسع الشرخ بين العاملين لحمل دعوة الإسلام.

عندما يحاول الطواغيت استغلال تيار إسلامي فإنهم لا يبحثون عن المخلصين فيه، ولا عن الممثلين الفعليين لفكر ذلك التيار، بل يبحثون عمّن يتماهى معهم من المنحرفين وأصحاب المصالح من المنتسبين لذلك التيار، فالصوفية التي يحاول الطواغيت استغلالها هذه الأيام ليست شرّاً، بل إن فيها من الخير الكثير، يمثلها علماء ربانيون متصوفون يسرون في سلوكهم وفق الكتاب والسنة وتوجيهاتهم، ولكنها - كبقية تيارات الإسلام وحركاته - فيها دَخَنٌ يمثلها النموذج الصوفي المنشغل بالخرعبلات والخرافات، وكثير من الصوفيين الطُّرقيين، كما أن في التيار السلفي خيراً كثيراً، يمثلها علماء صادحون بالحق، معتدلون في نظرهم للآخر المسلم، ولكن الطواغيت يعملون على إبراز النماذج السلبية كتيار الجاميّة وما شابهه، وكذلك يوجد في تيارات الإسلام السياسي خير كثير، وفي المنتسبين إلى هذا التوجه

قلة هي إلى الشرِّ أقرب لابتعادها عن طريق الحق والهدى.

لا يجوز أن تجعلنا محاولة الطواغيت استغلال بعض المتصوفة في المعركة ضد دعوة الله وحملتها معادين للصوفية الحقّة المنضبطة بمنهج الله، كما لا يجوز أن يجعلنا سقوط بعض المنتسبين للمدرسة السلفية في حمئة تأييد باطل الأنظمة مُعادين للخير الكثير في السلفيين المخلصين، كما لا يجوز أن تدفعنا أخطاء بعض المنتسبين لفكر الإخوان المسلمين لأخذ موقف سلبي من هذا الفكر الذي يجمع - عند من تبناه بحق - بين كل الخير في كل تيارات الإسلام الفاعلة.

إن هذا العداء هو ما يريده منا الأعداء، فهل لنا أن نتسلح بالوعي فلا نقع في هذه الفخاخ؟

تصويب المسارات لا تسجيل المواقف

عندما يرى الداعية منكراً في المجتمع فعليه قبل أن يعتمد إلى التشهير بفاعلي هذا المنكر أن يحاول علاجه بالحسنى، ويتطلب ذلك منه أن يعرف من الذي قام بذلك الفعل المخالف لشريعة الله، فإن وجد أن الفاعل شخص أو جهة ليست سيئة النية، وإنما أُتيت من قبل الجهل بحكم الله تواصل معه وسمع منه وشرح له موضع المخالفة، وحبّذا لو حاول تقديم البديل الجائز شرعاً، ولم يكتفِ ببيان الفعل الحرام فقط، وأكد أجزم أن غالبية من تتم نصيحتهم بهذه الطريقة من غير سيئي النية سيتجاوبون معها، أما إن كان فاعل المنكر معروفاً بالشرّ وبعدم الاستجابة للنصح فعندها لا حرج من الإنكار عليه علناً لتحذير المجتمع من شروره.

في واقعنا - مع الأسف - فإن اللجوء إلى التشهير هو أول ما يبادر إليه (البعض) ممن يزعم قيامه بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو أدى ذلك إلى دفع فاعل المعصية للإصرار عليها مكابرة وعناداً، حتى أنك تشعر أن هدفهم (تسجيل المواقف) وليس تصويب المسارات.

ولأضرب مثلاً لتوضيح مُرادِي: شخص نشر صورة له مع ابنته ذات السنوات العشر والتي تبدو عليها ملامح النضج وهي (متزينة)، فهذا قد قام بفعل (منكر)، ولكنه قد يظن هذا جائزاً ما دامت بنته لم تصل لسنّ البلوغ، فنصح هذا الشخص وبيان الحكم الشرعي له أولى من الإنكار العلني عليه، إذ هذا الإنكار العلني يدخل في باب (التشهير به)، ولعله إن نُصح - بالحسنى - يحذف منشوره ويُدرك خطأه، وذلك أفضل من دفعه لمربع المكابرة عبر التشهير به فيلجأ للدفاع عن نفسه والبحث عن مبررات لما فعله.

سبب المنشور

قام أحد مراكز تدريب الرياضة للنساء في مدينة الخليل بعقد دورة لتأهيل المدربات، وأحضر لأجل ذلك خبيراً رياضياً من عرب فلسطين الـ ٤٨ لتدريبهن، والمدربات اللواتي حضرن الدورة كنَّ يلبسن اللباس الشرعي، فانبهرى عدد من حملة الدعوة لمهاجمة هذا المركز واتهامه بالعمل على نشر الفساد في المجتمع، فأصدروا البيانات وعقدوا الدروس في المساجد لأجل ذلك، يومها تواصل معي زوج المدربة المسؤولة عن المركز ليسألني هل في ما فعلته زوجته من إحضار رجل لتدريب المدربات وهنَّ لابسات زيَّهن الشرعي حرمه؟!

فقلت له: نعم، ذلك لا يجوز، حتى لو كنَّ يلبسن اللباس الشرعي، فأدأوهن الحركات الرياضية أمامه مما لا يجوز ولا يقبل، فسأل محاولاً التبرير قائلاً: إن وجود مدربات متدينات ضرورة ليقمن بتدريب النساء، وهنَّ يحتجن لشهادات رسمية ليفتحن مراكز تدريب، ولا يوجد رجال مدربون مؤهلون لتخريج المدربات بشكل رسمي وقانوني.

يومها قدمت له مقترحاً يحقق لهم ما يريدون من عقد تلك الدورة، مع تجاوز المخالفة الشرعية، وكانت الفكرة أن يشرح المدرب للنساء الحاضرات الحركات الرياضية وأساليب التدريب كأبي محاضر، وعندما يراد اختبارهنَّ في الأداء فليحضر معه إحدى تلميذاته المدربات اللواتي يثق بتقييمهنَّ لتختبر هي - لا هو - المتدربات، ومع أن ذلك كان يكلف المركز تكلفة إضافية إلا أنهم وافقوا على الفكرة، إذ أنهم - وأنا أعرفهم شخصياً - ليسوا ممن يتعمدون مخالفة شرع الله تعالى، وهكذا تم وقف المخالفة الشرعية بدون ضجة ولا إيغار للصدور، وهو ما أعنيه بـ (تصويب المسارات لا تسجيل المواقف)، إذ غابتنا العنب وليس مقاتلة الناطور.

فهرس المحتويات

١ مقدمة
٥ نحن والاستبداد
٢٠ النقد الواعي
٢٨ في نقد الخطاب الإعلامي للإسلاميين
٣٣ الخلافة التي نريد
٤١ أصحيح أنه (لا يفتي قاعد لمجاهد)؟
٤٥ عندما يجب كتمان الحق
٤٩ لئلا نسقط القدوات
٥٢ الحرب الناعمة
٥٥ الصديق الجاهل
٥٦ الخطأ المغفور
٥٨ الإسلاميون ومزالق المشاركة السياسية
٦٢ الطاعة في المكروه
٦٣ المجتمع المثالي ليس ملائكياً
٦٧ ليس كالميت بين يدي الغاسل، ولكن
٧٠ من معالم الانحراف
٧٢ صراع الأجيال
٧٣ جهودنا المبددة (انشغالنا ببعضنا)
٧٦ مشكلتنا في التعاطي مع الخلاف
٧٩ لا للقوي الفاجر
٨٢ التعامل مع الأفكار المخالفة
٨٤ العمل السياسي وضرورة التخصص

٨٦ العلاقة بين القادة وأتباعهم
٨٨ بين الوسيلة والغاية
٨٩ لحل المشكلة فيك أنت
٩١ خذ بيدهم
٩٢ دروس دعوية من جائحة الكورونا
٩٩ النظرة الشمولية
١٠٤ بين الإدارة والمداهنة
١٠٧ الأسرى والمواقع التنظيمية
١١٠ التفكير خارج الصندوق مباح
١١٢ كلامنا ورقباء العالم كله
١١٣ اتهام النوايا
١١٦ المعالجة الوقائية لانحراف الفكر
١١٧ إدراك أسباب الفوز
١٢١ لغة (التخوين) منهج الجهال
١٢٣ مراجعات حول ماراثون الخليل
١٢٩ وجوب ضبط العاطفة بالفكر
١٣٠ النسبية وجدلية النصر والهزيمة
١٣٤ معاذ الله أن تتسامع الأمم
١٣٨ النظر بعين واحدة
١٤٢ بين الفعل والفاعل
١٤٥ الرغبة في الإنجاز
١٤٦ علامات نجاح المشروع الإسلامي
١٤٨ تحذير
١٤٩ الإنكار طريق الدمار

١٥١ القمة
١٥١ صناعة الوهم
١٥٢ نصائح وتنبهات في مسائل الانتخابات
١٦١ في فقه الرايات المتنافسات
١٦٣ كلمة الحق في وقتها
١٦٤ إنكار المنكر له قواعد
١٦٥ واجب البيان
١٦٦ علمانيو الإسلاميين
١٧١ بين إساءة الظن وإحسانه
١٧٦ إدارة معاركنا
١٧٩ أعمال القلوب
١٨٢ الميزان
١٨٧ أوقفوا الجدل
١٨٩ التعامل مع فقه المصلحة والواقع
١٩١ بين انتقاد الفكرة وانتقاد المنهج
١٩٥ حول فرض التدين في المجتمع
١٩٧ نصيحة لفقهاء السياسة الشرعية
١٩٩ فقدان التوازن وغياب الضوابط الشرعية
٢٠١ أكلت يوم أكل الثور الأبيض
٢٠٤ تصويب المسارات لا تسجيل المواقف
٢٠٧ فهرس المحتويات

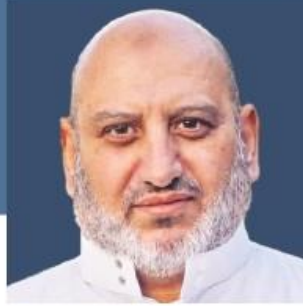
(إصدارات المؤلف)

• سلسلة أبحاث فقهية

1. حقوق العمال ومسؤولياتهم
2. القراءات وأثرها في اختلاف الفقهاء
3. إلزامية الوعد وأثرها في بيع المرابحة
4. استخدام التقنيات الحديثة في إثبات الحدود
5. الهدنة في الفقه الإسلامي؛ دراسة في تحديد المدة
6. قاعدة (الجواز الشرعي ينافي الضمان)
7. حكم الاستغفار لموتى الكفار والترحم عليهم والتعزية بهم

• كتب أخرى

8. اختيارات الإمام الطبري في مسائل الحدود (دراسة فقهية مقارنة) -
9. الإمام برهان الدين الجعبري شيخ القراء وشيخ حرم الخليل عليه السلام؛ حياته وآثاره
10. هكذا علمني أبي
11. لماذا أحبك؟
12. رسائل لسالكي طريق الدعوة



• المؤلف

عيسى خيرى عيسى الجعبري

ولد سنة 1966 في مدينة الخليل في فلسطين، وتعلم في مدارسها حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيماوية من الجامعة الأردنية سنة 1990م، وشهادة البكالوريوس في التربية الإسلامية من جامعة القدس المفتوحة سنة 2001م، وماجستير الفقه والتشريع وأصوله من جامعة القدس سنة 2017م. تولى منصب وزير الحكم المحلي في الحكومة الفلسطينية العاشرة سنة 2006 - 2007م سجن لدى سلطات الاحتلال الصهيوني (13) مرة، قضى خلالها عشر سنوات في السجن. متزوج ولديه أربع بنات.

